جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية.

رقم التسجيل :09/6030215

الرقم التسلسلي:

الأمن والانتقال الديمقراطي في العالم العربي"دراسة حالة مصر"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالبة:
دنيا لعقون

إشراف الدكتور:
رابح زغوني

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الأستاذ	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
1	وداد غزلاني	- أستاذة التعليم العالي	8 ماي1945-قالمة	رئيسا
2	رابح زغوني	- أستاذ محاضر" أ"	8 ماي1945-قالمة	مشرفا
3	إسماعيل بوقنور	- أستاذ محاضر" أ"	8 ماي1945-قالمة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018م/2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

"...إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ..."

الرعد الآية: 11

الإهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله

إلى والدتي الفاضلة أطال الله في عمرها

إلى اخوتي و اخواتي و ابنائهم و بناتهم

و الى كل عائلتي الكريمة والأهل والأقارب

و الأصدقاء وزملاء الدفعة

إلى من اقترح فكرة إكمال دراستي الحكيم"لطفي فؤاد"

الشكر والعرفان

الشكر لله قبل كل شيئ على توفيقه لانجاز هذا العمل.

أتقدم بجزيل الشكر الى الاستاذ الفاضل الدكتور "زغوني رابح" على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى متابعته المستمرة ومساعدته وتوجيهاته وملاحظاته التي كانت العامل الرئيسي في إخراج البحث على نحو ما انتهى اليه كما اتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

ولا يفوتني أن اشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة قالمة و كل من كان له فضل وساندني من قريب أو من بعيد حتى بالكلمة الطيبة.

دنيا

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: الإطار المعرفي للأمن

المطلب الأول: مفهوم الأمن

المطلب الثاني: مستويات الأمن

المطلب الثالث: قطاعات الأمن

المبحث الثاني: الديمقراطية والانتقال الديمقراطي: دراسة في المفهوم

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية ومبادئها

المطلب الثاني: مفهوم الانتقال الديمقراطي

المبحث الثالث: الأمن والديمقراطية: دراسة في حدود العلاقة

المطلب الأول: العلاقة ما بين الأمن والديمقراطية

المطلب الثاني: آليات تحقيق الأمن والديمقراطية

الفصل الثاني: بنية النظام السياسي العربي وصعوبة عملية الانتقال الديمقراطي

المبحث الأول: العالم العربي كوحدة تحليل في الانتقال الديمقراطي

المطلب الأول: التركيب البنيوي للأنظمة السياسية العربية

المطلب الثاني: سمات ومميزات النظام السياسي العربي

المبحث الثاني: خصوصية الانتقال الديمقراطي في العالم العربي

المطلب الأول: أسباب الانتقال الديمقراطي

المطلب الثاني: أنماط الانتقال الديمقراطي

المطلب الثالث: مخرجات الانتقال الديمقراطي

المبحث الثالث: تحديات الانتقال الديمقراطي في العالم العربي

المطلب الأول: التحديات السياسية

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الثالث: التحديات الأمنية

الفصل الثالث: علاقة الأمن والديمقراطية في تجربة الانتقال الديمقراطي في مصر (2011-2019)

المبحث الأول: التسلطية سمة النظام السياسي المصري

المطلب الأول: الانتقال من الملكية إلى الجمهورية وتعزيز التسلطية

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي

المطلب الثالث: الخصائص العامة للنظام السياسي المصري

المبحث الثاني: تجربة الانتقال الديمقراطي في مصر

المطلب الأول: ظروف بداية الانتقال الديمقراطي في مصر

المطلب الثاني: الانتقال من نظام الحزب الواحد الى التعددية المقيدة

المطلب الثالث: أي دور للمؤسسة العسكري في العملية الانتقالية؟

المبحث الثالث: جدلية الانتقال الديمقراطي في مصر بين تحقيق الديمقراطية والأمن

المطلب الأول: بيئة النظام المصري قبل ثورة 25يناير 2011م

المطلب الثاني: نظام مرسي وفرصة تحقيق الانتقال الديمقراطي

المطلب الثالث: نظام السيسي والعودة للنمط التسلطي بذريعة الأمن

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

ملخـص :

نتيجة لموجة التحولات السياسية التي اطلقت في الدول العربية عام 2011م، بداية بتونس و انتشرت الى العديد من الدول العربية الأخرى كمصر، سوريا، ليبيا، اليمن ...متفائلة بتغيير طبيعة النظام السياسي من السلطوي الى الديمقراطي ، و تمثل دراسة المرحلة الانتقالية التي أعقبت سقوط أنظمة سلطوية مكثت طويل في الحكم وطبعها التغيير السريع في هذه المرحلة و اهتمت هذه الدراسة بتحليل طبيعة العلاقة بين الأمن و الانتقال الديمقراطي في العالم العربي عامة و مصر خاصة ، غير أن هذه العلاقة تبدو أكثر تعقيدا بسبب غياب ديمقراطية حقيقية فالأمن يشكل ركيزة اساسية لعملية الانتقال الديمقراطي، و هو محدد لنجاح أو فشل هذه العملية ، و المتتبع للشأن المصري يدرك بأن المؤسسة العسكرية ليست مهمتها تلبية مطالب الثورة التي تنادي بالتغيير ، بل مهمتها الحفاظ على الأمن القومي المصري من الأخطار الداخلية والخارجية، غير أن الواقع يثبت عكس ذلك، لان ثورة 25 يناير 2011م فتحت من جهة باب الانتقال الديمقراطي، و من جهة أخرى تكريس دور المؤسسة العسكرية في السياسة، أي هناك تداخل و هذا ما تجسد فعلا بعد ثورة 30 يونيو 2013م لتعود من جديد مكانة المؤسسة العسكرية في النظام السياسي المصري.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الإنتقال الديموقراطي، الأنظمة السياسية العربية

Abstract

As a result of the wave of political transformations launched in the Arab countries in 2011, beginning in Tunisia and spread to many other Arab countries such as Egypt, Syria, Libya, Yemen ... optimistic about changing the nature of the political system from authoritarian to democratic, and represents the study of the transitional period that followed the fall This study examined the nature of the relationship between security and democratic transition in the Arab world in general and Egypt in particular, but this relationship seems more complex because of the absence of true democracy. Security is a fundamental pillar of the transition process. The Egyptian observer is aware that the military is not only responsible for meeting the demands of the revolution, but rather its task is to preserve Egyptian national security from internal and external dangers. However, reality proves otherwise, because the revolution of 25 January 2011 opened on the one hand the door of democratic transition, and on the other hand dedicate the role of the military in politics, that is, there is overlap and this is what actually embodied after the revolution of 30 June 2013 to re-establish the status of the military establishment in the Egyptian political system. Keywords: Security, Democratic Transition, Arab Political Systems

مقدمة

مقدمة:

انتشرت الديمقراطية وغزت العالم على شكل موجات متعدية، فكانت الأولى إثر الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية، وواصلت موجتها الثانية بعد الحرب العالمية الثانية، لتنطلق الموجة الثالثة مع بداية السبعينات والى غاية سقوط المعسكر الشرقي سنة 1989م لتشمل أوروبا الجنوبية مثل :اسبانيا، اليونان، البرتغال، وأوروبا الشرقية وأمريكيا اللاتينية، وأما ما تشهده بعض الدول العربية منذ سنة2011م فيما يسمى بـ " الربيع العربي" فإنها يمكن أن تعد موجة متأخرة في إطار السعي للانتقال من وضع سياسي يطبعه الاستبداد والطغيان إلى وضع يحفظ كرامة الفرد، برغم العوائق التي وقفت أمامها والتي يمكن اعتبارها مانعة للانتقال الديمقراطي، حيث تعددت الأصوات المنادية بضرورة العمل إلى إدخال إصلاحات جذرية في نظم الحكم ومؤسساته وممارساته، وعلى كافة مستوياته في العالم العربي.

التحولات والتطورات التي مست الأنظمة العربية كانت سببا رئيسيا في إرساء معالم التغيير في العديد من الدول العربية التي عاشت لفترة طويلة تحت وطأة أنظمة ديكتاتورية حالت دون تحقيق التغيير، والتعبير عن رؤيتها لمسألة هذا التغيير، فالحراك العربي كان تعبيرا حقيقيا على الرغبة في التغيير والعبور إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي الحقيقي، حيث يعد الانتقال إلى الديمقراطية من أهم عوامل توطيد الإستقرار السياسي والإجتماعي وتحقيق الأمن وذلك لأن التداول على السلطة يساهم في إقرار حقوق الإنسان وسيادة القانون ويدعم المشاركة السياسية وهو من شأنه يؤسس مشروعية للنظام السياسي، غير أن إقامة علاقة ثابتة ومؤطرة بين الأمن والديمقراطية يعد أمرا بالغ الأهمية للانتقال إلى الديمقراطية، فالوصول إلى علاقة إعادة التوازن في علاقات السلطة قد يكون بالغ الصعوبة في الوقت نفسه، ويتطلب أن يكون الأمن العام محققا.

يمثل مسار الانتقال الديمقراطي الإطار الحاكم لإقامة علاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع، والتأسيس لنظام ديمقراطي يقوم على الشرعية الشعبية، ومن جهة أخرى يمثل تحقيق الأمن مبررا رئيسا لوجود الدولة، وتحقيق وظيفتها الأساسية وهي حماية مصالح مواطنيها في كافة المجالات، وذلك لأهمية المكون الأمني في الحياة الإنسانية واتساع نطاق علاقة الإعتماد المتبادل بين المجالات الأمنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية، وفي هذا الإطار تتعرض الدول العربية إلى مجموع من التحديات ناتجة بفعل العلاقة بين متغيري الأمن والانتقال الديمقراطي ومن ثم تأتي هذه الدراسة لتعالج الموضوع من خلال دراسة الحالة المصرية، حيث اسفر التغير السياسي الذي شهدته مصر عن سقوط النظام السياسي، والعلاقة بين الانتقال الديمقراطي والأمن تمثل جوهر التغيرات السريعة في المجتمع المصري ويظهر جليّا أن هناك ارتباط ين مستوى الديمقراطية ومستوى الأمن والإستقرار فيها، فتمركز السلطة في يد نظام عسكري سلطوي وتجريف الحياة السياسة وتخريب البنى الإجتماعية جعل مصر رهينة نظام استبدادي بحجة تحقيق الأمن والإستقرار.

أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة تنبع من كونها محاولة لدراسة العلاقة المتبادلة بين الأمن والإنتقال الديمقراطي، هذين المفهومين اللذين يتحكمان في المسار الإنتقالي. وتعتبر هذه المسألة من المواضيع الهامة التي تطرح عند الحديث عن أنظمة الحكم في العالم العربي، فيما يتعلق بالدساتير في الأنظمة السياسية العربية من حيث تناولها لعملية تداول السلطة ومدى تطابق ذلك مع الأسس والمبادئ التي ترتكز عليها الديمقراطية والعدالة والإستقرار، فالقضية الآن تتعلق بنظام الحكم في العالم العربي الذي يحتكر فيه الحاكم السلطة والثروة معا، ويجعل من الصعب إحداث تغيير ديمقراطي حقيقي، وتتمثل أهمية الموضوع في جانبين هما:

الجانب العلمي: حيث تتمثل القيمة العلمية للبحث في كونه يعالج أحد أهم القضايا البحثية المثيرة للنقاش على المستوى الأكاديمي في العالم العربي، كما تبرز أهميته في تزايد الأصوات المنادية بضرورة العمل على إدخال إصلاحيات جذرية في نظم الحكم وممارساته في العالم العربي.

الجانب العملي: يبرز هذا الجانب في محاولة دراسة علاقة متغيري الأمن والانتقال الديمقراطي واختيار تجسيدها في العالم العربي، عبر تحليل طبيعة العلاقة بين دور الأمن وحدوث عملية الانتقال إلى الديمقراطية.

مبررات اختيار الموضوع:

تبرز الرغبة في اختيار الموضوع البحثي في اجتماع عدة دوافع ذاتية وأخرى موضوعية:

الأسباب الموضوعية:

توجد عدة دوافع موضوعية أهمها:

– تسعى هذه الدراسة إلى توفير مادة علمية تساهم إلى جانب الدراسات الأخرى المختلفة في بناء تراكم علمي؛

– تزايد الإهتمام بعملية الإنتقال الديمقراطي في الدول العربية، خصوصا مع المحاولات المتكررة من قبل الأنظمة العربية لتحقيق الإنتقال الديمقراطي ؛

– محاولة إبراز إفرازات استمرار الأنظمة التسلطية في الدول العربية ؛

–كون الدراسة تعالج موضوعا حيويا في العلوم السياسية يتمثل في معرفة طبيعة العلاقة بين الأمن والانتقال الديمقراطي والديمقراطية، وكذا معالجة مشكلة الإنتقال الديمقراطي في الواقع العربي من خلال رصد مظاهر الديمقراطية وعواقب التخلي عنها.

الأسباب الذاتية: نجملها في عدة نقاط:

– يعد الموضوع من بين المواضيع المطروحة للنقاش في البلدان العربية عقب ثورات "الربيع العربي"، وقد تملكتنا الرغبة لتقديم رؤية خاصة في هذا النقاش؛

– التحمس لإنجاز هذا البحث والميل إلى دراسة تتعلق بالأنظمة السياسية العربية؛

– الرغبة في فهم وتكوين رصيد معرفي في مجال الدراسات العربية، كما أن الواقع المأسوي التي تعاني من الدوال العربية والتأمل إلى الخروج من هذا الوضع يعد دافعا للبحث في الموضوع.

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة في عدد من النقاط كما يلي:

– توسيع الفهم حول السياق العام الذي يحكم العلاقة بين الأمن و الديمقراطية؛

– تزويد المكتبة الجامعية ببحث أكاديمي يهتم بدراسة المتغيرات التي تحكم المسار الديمقراطي في المرحلة الانتقالية للتحول السياسي في المنطقة العربية، وذلك من خلال دراسة الحالة المصرية؛

– رصد المسار الانتقالي في مصر بعد التغيير الذي حدث اثر ثورة 25 يناير 2011م بتحديد ما آلت إليه عملية الانتقال الديمقراطي في إطار تحقيق الأمن القومي المصري.

مجال الدراسة:

يمكن تحديد مجال الدراسة من خلال وضعها في إطارها المكاني والزماني.

– **الحيز المكاني:** الحيز المكاني لهذه الدراسة يتسع ليشمل العالم العربي كوحدة مكانية للتحليل تتوافر فيها تقريبا نفس الظروف والشروط الموضوعية للتعميم، ويضيق بدراسة الحالة المصرية حيث بدا نقاش متغيري الأمن والانتقال الديمقراطي وأثرهما على أنظمة الحكم العربية أكثر وضوحا بعد تجربة الثورة المصرية في 2011.

- المجال الزمني: يحدد الإطار الزمني بالتطورات التي طرأت على المشهد السياسي المصري من منذ 2011م إلى الوقت الراهن، لأنها الفترة التي شهدت مسارا مبشرا بانتقال ديمقراطي حقيقي ليتم الانقلاب عليه بعد 2013 بحجة الأمن القومي.

إشكالية الدراسة:

ظلت المنطقة العربية تعاني لفترة طويلة حالة من الاستبداد السياسي وسوء التدبير والفساد على جميع المستويات حيث دخلت من خلال التحولات التي طرأت على المشهد السياسي مرحلة جديدة يمكن أن تؤطرها مبادئ الديمقراطية، غير أن التفاؤل المفرط اصطدم مع حقائق الواقع الشديد إذ لم تكن الفئة الماسكة بزمام الحكم مستعدة للتنازل على السلطة ونظرا لما افرزته التطورات السياسية داخل الدول العربية من مشكلات أمنية أدت إلى اثارة قضية تتعلق بالاختيار بين الديمقراطية أو الأمن، أيهما أولى؟ وهل العلاقة بينهما بالضرورة صفرية؛ أي يقتضي اختيار أحدهما إقصاء الخيار الآخر؟ وانطلاقا من هذا النقاش –وتطبيقا على الحالة المصرية– تطرح الدراسة الإشكالية التالية: **هل يمكن للدواعي الأمنية أن تبرر الانقلاب على الانتقال الديمقراطي؟**

تتدرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

– ما هي معيقات الانتقال الديمقراطي في العالم العربي؟

– هل النظم التسلطية أفضل من النظم الديمقراطية في التعامل مع قضايا الأمن؟

– هل أدت عملية الانتقال الديمقراطي إلى تقويض الأمن القومي المصري؟

– هل يمكن الحديث عن نتائج مرضية في مجال الانتقال الديمقراطي في مصر بعد الحراك الشعبي لعام 2011م؟

– هل يمكن الحديث عن نتائج مرضية في مجال الأمن في مصر بعد انقلاب 2013م؟

فرضيات الدراسة:

بناءا على الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة، فان الفرضيات التي تستهدف الدراسة اختبارها هي كالأتي:

– السعي لتحقيق الانتقال الديمقراطي في بيئة أمنية غير مستقرة يؤدي إلى فوضى تضر بخياري الأمن والديمقراطية.

– لا يمكن تحقيق الاستقرار الأمني في بيئة غير ديمقراطية؛ لأن الأمن بمفهومه الموسع يشمل الأبعاد السياسية المجتمعية والاقتصادية التي لا يمكن تحقيقها في ظل نظام تسلطي.

مناهج الدراسة:

على اعتبار أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة للمشكلة، فطبيعة الموضوع والأهداف المحددة من خلاله تفرض على الباحث أن يتبع منهج دون أخر، ولأجل ذلك فإن هذه الدراسة اعتمدت على توظيف التكامل المنهجي؛ بحيث تأخذ الدراسة الطابع الوصفي الاستكشافي كونها تبحث في تحديد طبيعة العلاقة بين الأمن والديمقراطية في نظم الانتقال الديمقراطي العربية، وفي ذلك لا تستغني عن مستوي التحليل في مناقشة تبعات تفضيل الخيار الأمني على حساب الديمقراطي في الحالة المصرية، وعموما فقد تم توظيف المنهجين التاريخي ودراسة الحالة بشكل أكثر وضوحا:

المنهج التاريخي: من خلال تتبع المسار التاريخي للنظام السياسي المصري، ومجموع الإحداث الحاسمة التي أعطت للنظم المصري سماته الخاصة به كنظام تسلطي عسكري.

منهج دراسة حالة: ويقوم هذا المنهج على دراسة حالة قائمة، وهذا يتم من خلال جمع معلومات قضية معينة حول الوضع الخالي والسابق للقضية محل الدراسة، ومعرفة العوامل التي أثرت وتؤثر عليها حيث عمدت الدراسة منهج دراسة الحالة البارز في نواتها واستعملنا هنا نموذج حالة دولة مصر، إذ خصت نظام الحكم في مصر للتعرف على طبيعة الانتقال الديمقراطي والمراحل التي مرت بها، ودور الأمن في ذلك.

أدبيات الدراسة:

أي بحث علمي تقتضي فيه ضرورة البحث والتقصي حول ماكتب بخصوص موضوع الدراسة، ومن خلال الاطلاع محل الدراسة وبعد البحث حول مختلف الدراسات التي لها علاقة بالموضوع نحاول عرض دراسات بحثت الموضوع على النحو التالي:

– دراسة دحماني مولود بعنوان "اثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة من مراحل التحول السياسي دراسة مقارنة: تونس وليبيا 2011–2015م"، وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، حيث اهتمت بدراسة التحولات السياسية العربية التي بدأت في سنة 2011م وما صاحبها من ظروف عصيبة ومعقدة تمر بها كافة الأصعدة خاصة الجانب الأمني في مستوياته الداخلية والخارجية نظرا لهشاشة البنى الموروثة عن الأنظمة السابقة ودراسة مقارنة بين حالتي تونس وليبيا.

– دراسة بوروني زكرياء، بعنوان "النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي : دراسة حالة الجزائر"وهي رسالة ماجستير في العلوم السياسية، حيث تناولت هذه الدراسة كيفية الانتقال الديمقراطي، ودور الظروف والمتغيرات المحيطة بالنظام السياسي وتأثيراتها عليه.

– دراسة محمد الشريف أقضى، بعنوان " الديمقراطية والأمن الإنساني في ظل العولمة: دراسة حالة العالم العربي" وهي رسالة ماجستير في العلوم السياسية، حيث عالجت هذه الدراسة إشكالية ترسيخ القيم الديمقراطية كمدخل لتحقيق الأمن الإنساني في العالم العربي "وهي رسالة ماجستير في العلوم السياسية، حيث عالجت هذه الدراسة إشكالية ترسيخ القيم الديمقراطية كمدخل لتحقيق الأمن الإنساني في العالم العربي في ظل تحديات العولمة، حيث أكدت على عدم قدرة الدول العربية على تفعيل القيم الديمقراطية إلى ممارسات ميدانية نظرا للتحديات المحلية والإقليمية والدولية التي ساهمت في تعميق أزمات بناء الدولة العربية.

– دراسة مخلوف بشير بعنوان "موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر فترة (1989–1995)دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ–المحلة–"وهي أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، حيث اهتمت هذه الدراسة بتجربة لم يسمح لها بالاستمرار نظرا لما تخللها من

عنف وعدم استقرار سياسي فالوضع في الجزائر اخذ معنى أخر، فقد استعملت الديمقراطية بطريقة ذرائعية من طرف كل القوى السياسية الفاعلة، فكل طرف وظفها حسب غاياته وأهدافه خاصة النظام السياسي.

اختيرت هذه الدراسات لعلاقاتها بموضوع البحث، حيث ركزت على خطورة الاوضاع التي ال اليها العالم العربي، وفيما يمكن ملاحظته في هذه الدراسات أن أغلبها تناولت أحد متغيرات البحث محل الدراسة، وقد جاءت دراستنا من أجل تقديم تصور حول علاقة الأمن بالانتقال الديمقراطي من ناحية الاختيار بينهما أيهما أولا تحقيق الأمن أم تحقيق الديمقراطية وإسقاطها على العالم العربي، وبصفة خاصة الجمهورية المصرية، اذن تختلف هذه الدراسة كونها تعالج علاقة الامن بالديمقراطية، ووضع احدى المتغيرين موضع الاختيار بينهما من خلال دراسة الحالة المصرية، وكيفية اقصاء أحد المتغيرين على حساب الاخر نظرا لأهمية المكون الأمني في حياة الانسان.

صعوبات الدراسة:

لكل عمل مجموعة صعوبات تعترضه، وفيما يتعلق بصعوبات هذه الدراسة فقد تمثلت أساسا في غياب دراسات تحليلية جادة بلغة الدراسة للعلاقة المتبادلة بين الأمن والديمقراطية فرغم تعدد الدراسات التي تناولت المفهومين على حدا وبإسقاطاتهما على العالم العربي، إلا أن تلك الدراسات التي تناقش علاقة التأثير المتبادل بينهما بعيدا عن اللغة النظرية تكاد تكون منعدمة.

تفصيل الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة في هذه الدراسة واختيار الفرضيات، فقد تم الاعتماد على خطة من ثلاث فصول، خصص الفصل الأول للإطار المفاهيمي والنظري للدراسة حيث اختص المبحث الأول برصد مفهوم الأمن ومستوياته وقطاعاته، أما المبحث الثاني فقد تناول مفهوم كل من الديمقراطية والانتقال الديمقراطي في حين

خصص المبحث الثالث للعلاقة بين الأمن والديمقراطية، وتناول الفصل الثاني الحديث عن بنية النظام السياسي العربي وصعوبة الانتقال الديمقراطي، وذلك من خلال التطرق في المبحث الأول للعالم العربي كوحدة تحليل في الانتقال الديمقراطي، أما المبحث الثاني تناول تحليل خصوصية الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، وجاء المبحث الثالث فقد خصص لدراسة تحديات الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، أما الفصل الثالث فعني بدراسة الحالة، أي التجربة المصرية للانتقال الديمقراطي والانقلاب على الديمقراطية، بداعي الأمن منذ ثورة 2011م وإلى غاية اليوم.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يمثل هذا الفصل التأصيل النظري للمفاهيم الأساسية التي تستخدمها الدراسة وهي من المفاهيم الأكثر تعقيدا التي تناولها التحليل العلمي في العلوم السياسية باعتبارها مفاهيم نسبية وغامضة، وتتمثل في الأمن والديمقراطية، والانتقال الديمقراطي، وحاولنا الإحاطة بهذه المفاهيم، حيث يشمل هذا الفصل ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول الإطار المعرفي لمفهوم الأمن، فمسألة الأمن تمثل دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد والمجتمعات منذ وجود الإنسان، وصراعه من أجل البقاء، وبارتباط المجتمعات بعضها ببعض أصبحت الحاجة ملحة لتحقيقه، وقد شهد هذا المفهوم تطورات عبر الزمن في مضمونه ومستوياته وأبعاده.

أما المبحث الثاني فاستعرض بعض التعريفات التي ذكرها الباحثون للديمقراطية والانتقال الديمقراطي، حيث ازداد الاهتمام أكثر بالديمقراطية مع نهاية الحرب الباردة، فأصبحت كإحدى الأولويات فيما يخص تحقيق الأمن والانتقال الديمقراطي الذي يستدعي تغيير الأوضاع، أي حصول تغيير في طبيعة النظام ذاته وبالتالي الانتقال من نمط التنظيم السياسي غير الديمقراطي التسلطي إلى نمط ديمقراطي، يفترض تداول سلمي على السلطة، وتفعيل أنماط المشاركة السياسية.

أماالمبحث الثالث فتناول حدود العلاقة بين الأمن والديمقراطية، هذين المفهومين اللذين لقيا تطورا واهتماما من قبل الباحثين والمحللين.

المبحث الأول: الإطار المعرفي للأمن

يعتبر الأمن من أكثر المواضيع المثيرة للجدل والنقاش لأنه يمثل قيمة إنسانية ملازمة للإنسان منذ القدم، وذلك لارتباطه ببقاء الأفراد والشعوب والدول واستمرارها، فهو يعبّر عن حركة دائمة تواكب الحاجات والتطورات الدولية والمجتمعية بجميع أبعادها وتفاعلاتها ومستوياتها، ليشكل مطلبا شاملا للجميع، دولا ومجتمعات وأفراد؛ إذ تسعى دائما للبحث عمّا يجنّبها الخوف والضرر وما يوفر لها الاستقرار والأمان، وفي هذا المبحث سنحاول الإحاطة بهذا المفهوم كأحد متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

الأمن من الأولويات الأولى في حياة الإنسان، وفي ترسيخ دعائم استقراره وتطوره فالحاجة إلى الأمن بكافة صوره وأشكاله من أهم الحاجات الفطرية الإنسانية، وغيابه يؤثر على نمط العلاقات بين الأفراد والمجتمعات والدول.

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم الغامضة في حقل العلاقات الدولية فقد أشار "تيري بالزاك"Terry Balzaq إلى أن تعريف الأمن لا يتم دون مخاطر، وذلك ليس بسبب تواجده في أغلب مجالات الحياة الاجتماعية، وإنما لأن المفهوم حساس، كما أكدت "هيلغا هافتندورن" Helaga Haftendorn عدم وجود فهم مشترك حول ماهية الأمن وكيفية تصوره، وماهية القضايا البحثية المتعلقة به.[1]

وبالرجوع إلى إستخدام هذا المصطلح نجد أنه يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار يبحث في كيفية تحقيق الأمن والاستقرار بعيدا عن الحروب ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم الأمن بمستوياته المختلفة طبقا لطبيعة

[1] سيد احمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن(عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية،2014)،15.

الظروف المحلية والإقليمية والدولية،[1]كما نجد كلمة أمن لاتينية الأصل والإستخدام حيث اشتقت من :

'Securitas المتكونة من sine، بمعنى غير أو sans بالفرنسية وفكرةcura السلامة/ soin؛ أي غياب السلامة والأمن على عكس ماجرى تداوله فيما بعد'.[2]

ويعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى: زوال الخوف والطمأنينة، الثقة .... وغيرها من المعاني التي عدّدها علماء اللغة للأمن، فالأمن لغة يقصد به الطمأنينة وزوال الخوف، أي إحساس الأفراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة والاستقرار،[3]وقد ارتبط مفهوم الأمن لدى الدارسين والمختصين منذ القديم باختلاف توجهاتهم وإنتماءاتهم لمتغير اللاأمن؛ أي مهددات الأمن، بحيث لايمكن الحديث عن الأمن « security » دون الحديث عن اللاأمن "Insecurity" لمقولة الأشياء تعرف بأضدادها، وفي هذا الصدد يعرف "مايكل ديلون" Michael Dillon الأمن على أنه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، وإنّما يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق إنتشاره، فالأمن يتضمن في الوقت ذاته الأمن واللأمن.[4]

ولعل أدق تعريف كما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى :" و إذا جآءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به و لو ردّوه إلى الرّسول و إلى أولي الأمر منهم لعلمه

[1]عيسى موسى أبو شيخه، إستراتيجية الأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الدولية (عمان: السواقي العلمية ،2016)،15.

[2]سليم قسوم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية":دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقة الدولية"(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3،2010)،18.

[3]نسيمه طويل،"الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال أسيا:دراسة لمرحلة مابعد الحرب الباردة"(أطروحة دكتوراه ،جامعة باتنة،2016)،36.

[4]علي مدوني،"قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها"(أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة،2014)،51.

الّذين يستنبطونه منهم و لو لا فضل الله عليكم و رحمته لا تّبعتم الشيطان إلّا قليلا " النساء: 83، وفي قوله عزوجل : "وهذا البلد الأمين" التين: 03

والأمن اصطلاحا لا يختلف عن معناه اللغوي من الناحية الجوهرية، إلّا أنه أخذ أبعاد أخرى مع طبيعة العلاقات الدولية ومستجداتها.

يعرف عن المفاهيم في العلاقات الدولية غموضها، وعدم وجود تعريف جامع مانع لها وذلك لارتباطها بمختلف جوانب الحياة التي تتميز بالدينامية المستمرة، وتواجه تهديدات متنوعة المصادر، حيث توسع استخدام لغة الخطر في أوساط الباحثين في مجال الأمن، وبالتالي يصعب تحديد مفهوم واحد وشامل للأمن وهذا ماتؤيده دائرة المعارف البريطانية بكون:"الأمن ماهو إلا حماية للأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية ".[1]

ويعرّف الأمن في قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية بأنه: "أن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى"،[2] وكذلك يعرف "ارنولد وولفرز" Arnold wolfers الأمن، حيث يقول أنه في جانبه الموضوعي يعني "غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة"، وفي جانبه الذاتي فهو يعني "غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم".[3]

أما القاموس الانجليزي "أوكسفورد" Oxford English Dictionary فيعطي معنيين لمفهوم الأمن، حيث يركز الأول على الشروط التي تجعلنا في أمان، أما الثاني يركز على الوسائل، أي توفير بيئة آمنة والحماية من التهديدات ومن الخوف من هذه

---

[1] حنان بن بدن عبد الرزاق "تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة :دراسة للنموذج الاسباني منذ 1936"(اطروحة دكتوراه،جامعة بسكرة،2017)،16.

[2] مارتن غريفيتش وتيري اوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (دبي: مركز الخليج لأبحاث، 2008)،78

[3] عادل زقاع، "المعضلة الأمنية المجتمعية :خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، دفاتر السياسة والقانون 5(2011)،105.

التهديدات، وتوفير بيئة أمنة والحفاظ على القوة والمكانة، وتحقيق الحماية للأفراد والممتلكات ...

وفي القاموس الفرنسي" لروس" Larousse يشير إلى أن الأمن يعني الثقة وغياب القلق و الإضطراب، والأمن يتعلق أساسا بسلامة الأفراد وممتلكاتهم. [1]

وفي القاموس العربي يرى الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة "بطرس غالي" Botrs Ghali أن مفهوم الأمن: "لايقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولايمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية وإنّما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي."[2]

ويشير المعنى العام للأمن إلى: "السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها بعيدا عن عوامل التهديد ومصادر الخطر".[3]

فالأمن هو إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية وعلى قمتها دافع الأمن، بمظهريه المادي والنفسي والمتمثلين في اطمئنان المجتمع الى زوال ما يهدد مظاهر هذا الدافع المادي كالسكن الدائم المستقر، والتوافق مع الغير والدوافع النفسية كاعتراف المجتمع بالفرد ودوره ومكانته.[4]

---

[1] قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ،19.

[2] زكريا بودن، "اثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014"(رسالة ماجيستير، جامعة بسكرة ،2015)،19.

[3] علي عباس مراد ،الأمن والأمن القومي:"مقاربات نظرية (بيروت :دار الروافد الثقافية ،2017)،15.

[4] محمد الأمين البشري،"دور مؤسسات المجتمع الديني في التوعية الأمنية "مركز الدراسات والبحوث قسم الندوات واللقاءات العلمية(200)،9

وبعبارة أخرى، الأمن يعني كل التدابير التي يتّبعها مجتمع ما لحماية البقاء ضد الأخطار الداخلية والخارجية، والسياسية والاقتصادية والبيئية، أو أية أخطار أخرى تهدد هذا البقاء وتمس المصالح القائمة والمترتبة عليه في المستقبل.[1]

مع نهاية الحرب الباردة، طال الإنتقاد للتيار التقليدي الذي يعرف الأمن بشكل ضيق، إذ كان إهتمام الأكاديميين ورجال الدولة بالقدرات العسكرية التي يتوجّب على دولهم تطويرها لمواجهة التهديدات، وبالتالي نادى العديد من المؤلفين المعاصرين ببناء مفهوم موسع ومعمق للأمن بعيدا عن المفهوم الضيق.

تبنى "باري بوازن"Barry Buzan رؤية حول الأمن تشمل عدة جوانب سياسية واقتصادية، ومجتمعية وبيئية وعسكرية، ويعبّر عنها من منطلقات دولية أكثر اتساعا.[2]

وهذا معناه أن مفهوم الأمن لم يعد مقتصرا على الأمن العسكري وتصوره التقليدي الذي ربط الأمن بالدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، ليشير إلى حماية وسلامة الدولة من التهديدات، وإنما تجاوزه وأصبح مفهوما شاملا يتصل بجوانب عديدة.

وبالتالي، يمكن القول أنه طبقا للرهانات والتحديات الجديدة التي برزت عقب نهاية الحرب الباردة صار الأمن ذو طبيعة معقدة، إذ بات من الضروري إعادة تنظيم النظام الدولي والعلاقات الدولية، وصياغة مفاهيم جديدة للأمن لتستجيب لهذه التحديات والرهانات.

---

[1] رواء زكي الطويل،الأمن الدولي واستراتجيات التغيير الإصلاح(عمان:دار أسامة للنشر والتوزيع ،2012)،194.

[2] جون بيليس وستيف سميث،عولمة السياسة العالمية،تر.مركز الخليج للأبحاث (دبي:مركز الخليج للأبحاث،2004)،412.

وعليه، فالأمن بصوره المختلفة يعد من ضرورات الحياة، بل مهم لكل جهد بشري لتحقيق مصالح الأفراد والشعوب، فهو ليس مفهوم جامد بل هو مسألة متغيرة تتأثر بتطور الأوضاع الداخلية، والأوضاع القائمة في النظام الدولي.

ومن خلال استعراض التعاريف السابقة للأمن يمكن استخلاص ثلاث خصائص أو صفات رئيسية وهي:

- "النسبية: أي لا يوجد أمن مطلق يمكن تحقيقه الآن، لأن ذلك تهديد الآخرين.
- الشمولية: أي أن الأمن لا يتوقف على بعد واحد فهو شامل ويرتبط بمجموعة من الأبعاد السياسية منها والعسكرية والاقتصادية.
- الديناميكية: أي أن الأمن مفهوم متطور يعني أشياء مختلفة في أوقات وأماكن مختلفة، أي أنه متغير."[1]

المطلب الثاني: مستويات الأمن

يعرف الأمن تدخلات عديدة بين مختلف مجالاته يمكن استيعابها عبر مفهوم المستويات، وذلك لأن التفاعل مع هذه المجالات لا يتم بطريقة واحدة، فقد تكون مسائل تتعامل معها الدولة بشكل خاص، وهي ما يتعلق بالسيادة وهناك ما يتم التعامل معها في إطار العلاقات الخارجية الجماعية، كما برزت مخاطر وتهديدات عديدة مسّت فواعل غير الدولة، وكذلك الفواعل فوق الوطنية، كما أن متغيرات الواقع أفرزت مستوى جديد من مستويات الأمن والمتمثل في المستوى الفردي، لذلك نجد العديد من التقسيمات لمستويات الأمن وهي: الأمن على المستوى الوطني، وعلى المستوى الإقليمي، وعلى المستوى الدولي، وعلى المستوى الفردي، حيث كل فترة زمنية مرّ بها

[1] وهيبة تباني،"الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي : دراسة حالة ظاهرة الإرهاب "(رسالة ماجستير،جامعة تيزي وزو،2014)،24

هذا المفهوم إلّا وكان لها مستوى تحليلي، وذلك حسب الظروف الدولية السائدة في كل فترة.

1/الأمن على المستوى الوطني:

يعد الأمن في هذا العصر أكبر هاجس للدول، إذ لا تنمية ولا استقرار سياسي أو اقتصادي دون توافر منظومة أمنية تحمي المكتسبات والجهود المبذولة للتقدم.[1]

والأمن الوطني كما يعرّفه "بترسون"Peterson: "الإدراك الجمعي للإحساس بالأمن"

حيث تقوم أعضاء في مجموعة محددة من الدول وتتعهد بالدفاع المشترك عن أي عضو في المجموعة يتعرض لهجوم أو تهديد خارجي من أي طرف.[2]

وحسب الكاتب السياسي الأمريكي "والتر ليبمان"Walter Lippman: "الأمن الوطني هو شعور الأمة بالأمان طالما لم تمس قيمها الأساسية، وتتعرض للخطر، وتكون قادرة على مجابهة هذه التحديات وصياغة أمنها والانتصار في الحرب، أي أنه يركز على القوة العسكرية"،[3]حيث يركز هذا المستوى على أهمية الدولة كفاعل أساسي ومحوري والتركيز على القوة العسكرية لتحقيق الأمن.

ورغم تعدد الصيغ المفاهيمية للأمن، لم يمنع ذلك على حد قول "صاموئيل هنتنغتون" بقاء الأمن مرادفا لبقاء الدولة، الأمر الذي يؤكد الجوهر الموحد والمشترك

[1] محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش،مفاهيم أمنية (الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2010)،15

[2] ذياب البدانية،الأمن وحرب المعلومات (بدون مكان النشر:دار الشرق للنشر ،بدون سنة الشر)،21.

[3] مليود عامر حاج،الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية(الرياض:دار جامعة نايف للنشر ،2006)،20.

لكل مفاهيم الأمن أيا كانت الصياغات النظرية التي تعبّر عن هذه المفاهيم أو السياسات والأهداف والمشكلات التي تدور حولها.[1]

فالأمن الوطني بذلك يشمل الإجراءات المتخذة من الدولة في مواجهة ما يهدّدها على مستوى حددوها، ومع ظهور تهديدات جديدة بعد نهاية الحرب الباردة لم يعد الأمن الوطني يقتصر على التهديد العسكري، حيث اتسع ليشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها، وأخذ أبعاد وجوانب كثيرة ومعقدة مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعوامل الثقافية والعرقية لأنها تتحكم في العلاقة بين المجتمعات وتشكل أحيانا مصدر تهديد لها، حيث جاء في الموسوعة السياسية ما يؤيد هذا الاتجاه:

"الأمن هو ماتقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط أجنبية أو إنهيار داخلي". [2]

يتمحور المستوى الوطني أساسا حول مجموعة الأخطار الداخلية والخارجية التي تمس الكيان الداخلي للدولة.

2/الأمن على المستوى الإقليمي:

ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة، التي عرفت تنافس شديد بين المعسكرين الشرقي والغربي، ويقصد بالأمن في إطاره الإقليمي: "اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا وخارجيا".[3]

---

[1] عباس مراد، الأمن والأمن القومي ،24.

[2] ليندة عكروم ،تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط(الأردن:دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع ،2011)،18-20

[3] موسى أو شيخة ، إستراتيجية الأمن القومي العربي ،19.

أي أنه مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تتخذها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم،[1] ويرجع الفضل في صياغة مضمون هذا المصطلح إلى "باري بوزان" في كتابه "الشعب، الدول والخوف" مشيرا إلى تحول المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في السياسة الدولية المعاصرة، حيث انتقل من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي، الذي ركّز على أن الاستقرار الأمني المحلي محددا بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة.[2]

وفي هذا السياق يشير "بوزان" باستخدامه مصطلح المجمع الأمني الإقليمي إلى مجموعة من الدول ترتبط إهتماماتها الأساسية مع بعضها بشكل وثيق لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لايمكن بحثها واقعيا وبمعزل عن بعضها البعض.[3]

فالنطاق الإقليمي للأمن يمكن تحديده من خلال ثلاث معايير :

– المعيار السياسي والأيديولوجي: ويتعلق بنوع الأفكار السائدة في الدولة وعقيدتها السياسية، وما توجده من ارتباطات وانتماءات وما تهدف إليه.

– معيار قوة الدولة: كلما زادت قوة الدولة كلما تنوعت مصالحها وبذلك يتسع مجال أمنها، وتتخذ تدابير أمنية للحفاظ على استقرارها في محيطها الإقليمي.

– المعيار الجغرافي: ومايوجده من تفاعلات ومصالح اقتصادية وأمنية تنعكس على الأطراف المتجاورة ايجابيا وسلبيا.[4]

---

[1] تباني ، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي ،42.

[2] صورية زواشي ،التهديدات الأمنية والأمن الإقليمي :غرب المتوسط (عمان:دار المناهج للنشر والتوزيع ،2016)،14

[3] بن عبد الرزاق، تأثير المفاهيم الأساسية في العلاقات، 22.

[4] عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة، 22.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن الأمن الإقليمي: "هو سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم جغرافي واحد تسعى من خلاله إلى تنظيم تعاون شامل فيما بينها للدفاع عن أمنهم واستقرارهم، وللتصدي لأي قوى أجنبية أو خارجية لمنعها من التدخل في شؤونها وذلك في حدود ما نص عليه ميثاق الأمن العالمي الدولي".[1]

3/الأمن على المستوى الدولي:

يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، والذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو مجلس الأمن الدولي ودورهما في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين،[2] وعليه الأمن الدولي هو: "مجموعة التدابير والإجراءات التي تتخذها المنظمات والهيئات الدولية في شكل سياسات منظمة تحكم بها المنازعات بين الدول وتحدد مظاهر ومصادر الانتظام والخلل فيها خلال فترات زمنية معروفة".[3]

ونتيجة للتغيير في طبيعة التهديدات، برزت تهديدات جديدة تتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل، الصراعات الاقتصادية، وكذلك بشكل خاص الإرهاب...

وللمحافظة على ظروف السلام، يتعلق الامر بإيجاد اتفاقيات سياسية واقتصادية تسمح بتحديد قواعد عالمية قابلة للتطبيق على كل الشعوب.[4]

فالأمن الدولي لا يتوقف على استتباب الأمن بين الدول من الناحية السياسية، بل أصبحت مسؤولية دولية، وذلك لأن مهددات البقاء لا تميز بين دولة نامية أو متقدمة

---

[1] اشرف سليمان غبريال، علم الاجتماع العسكري: دور المؤسسة الرئاسة و العسكرية في تحقيق الأمن القومي (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2006)، 206.

[2] ابوشيخة، إستراتيجية الأمن القومي العربي ،20

[3] سليمان غبريال، علم الاجتماع العسكري،208.

[4] جاك فونتانال، العولمة الاقتصادية والآمن الدولي: مدخل إلى الجيو اقتصاد، تر.محمود براهم (الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،2009)، 370 .

فمثلا مشكلة الأوزون والتلوث، وأسلحة الدمار الشامل وتهديد الثروة النباتية والحيوانية... كلها مهددات تمس البشرية جمعاء.[1]

وبالتالي، فتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات نظام الأمن الجماعي، والمقصود به النظام الذي لا تعتمد فيه الدول لحماية أمنها ووسائلها الدفاعية الخاصة، بل يعتمد بالأساس على التضامن والتعاون عن طريق تنظيم دولي مدعم بالوسائل الفعالة لتحقيق هذه الحماية[2]، ولتعزيز أمن الدول هناك ثلاث مبادئ أساسية وهي :

- تفعيل الدول للمفاوضات وسعيها نحو تسوية منازعاتها بشكل سلمي والتخلي عن استعمال القوة العسكرية؛
- يجب على الدول أن توسع مفهومها للمصلحة الوطنية، حيث تشمل مصالح الجماعة الدولية ككل؛
- على الدول التغلب على الخوف الذي يسود السياسة العالمية والتعود على الثقة بينهم.[3]

فالأمن الدولي مسؤولية الدول والشعوب والمنظمات الدولية، ما يركز على التعاون.

4/الأمن على المستوى الفردي:

حدثت تحولات بعد نهاية الحرب الباردة في البيئة في البيئة الأمنية الدولية، حيث انتقل تركيز الدراسات الأمنية إلى الاهتمام بقضايا ومصادر تهديد أمن الأفراد ومشاكل البيئة ... بدلا من التركيز على كيفية تجنب حرب نووية، وتغيرت طبيعة الصراعات

[1] ذياب البدانية، الأمن وحرب المعلومات ،208.

[2] تباني، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي،45.

[3] بن عبد الرزاق،"تأثير المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ،24.

التي كانت ذات صيغة دولية، لكن بعد الحرب الباردة تحولت إلى داخل الدولة الوطنية، وبالتالي لم يعد الأمن متعلق بحماية الدولة وحدها بل أصبح متعلقا بأمن الأفراد والمجتمعات، يعني " امن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته،"[1] حيث يجب أن يشعر الفرد بغياب التهديد الداخلية والخارجي على حقوقه الطبيعية، هناك العديد من التشريعات الدولية تختص بالأفراد، إذ ورد في ميثاق الأمم المتحدة تأكيد على الحقوق الأساسية للإنسان التي تعزّزت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة1984، حيث تشير المادة الثالثة منه إلى : "أن لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصيته، وكذا الحصول على الخدمات العامة رفي مقدمتها التعلم والصحة".[2]

بالإضافة إلى اتفاقيات منع جريمة إبادة الجنس البشري والمعاقبة عليها، وكذا اتفاقيات جنيف عام 1949 لحماية الأفراد في الصراعات المسلحة سواء كانوا مقاتلين أو مدنيين... وكذلك إدانة كل أشكال التمييز العنصري.[3]

إن وجود الدولة والسياسات المختلفة التي تتبناها كلها تعمل في خدمة الفرد والحفاظ على أمنة و سلامته لتحقيق أسمى هدف وهو وجوده أي بقائه.[4]

فالأمن الفردي هو شعور الفرد بالأمن والاستقرار، ولا تستطيع الدولة أن تكون مسؤولة عن كل فرد بمعزل عن الأفراد الآخرين، وبذلك فإن إحساس الأفراد بالأمن

[1] أبو شيخة ، إستراتيجية الأمن القومي العربي ،19.

[2] عبد الرزاق،"تأثير المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ،21

[3] لخميسي شيبي ،"الأمن الدولي والعلاقة بين حلف شمال الأطلسي والدول العربية ":فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008"(رسالة ماجيستير جامعة الدول العربية،2009)،12.

[4] بودن، اثر التهديدات الإرهابية ،27.

بالخصوص على حاضرهم ومستقبلهم يكون إحساسا اجتماعيا عاما بالأمن الدولي.[1]

المطلب الثالث: قطاعات الأمن

القضايا الأمنية الراهنة متنوعة ومتعددة إضافة إلى أنها متشابكة حيث أنها تأخذ أبعادا جديدة، فلم يعد الأمن يقتصر على بعد أو قطاع واحد بل تعددت مجالاته وذلك بسبب اتساع نطاق الدراسات الأمنية، فالأمن توسّع ليشمل قطاعات وأبعاد عديدة نتيجة للتحولات التي ظهرت بعد الحرب الباردة، وقد ميّز "بوزان" بين خمسة أبعاد أساسية للأمن نستطيع تلخيصها فيما يلي:

1/القطاع السياسي:

ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة،[2] يعرّف الأمن ضمن هذا البعد على أنه: "الجهود المبذولة في الحفاظ على أسرار الدولة وسلامتها والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب، أو تشويه صورة الدولة".[3]

بمعنى الأمن يدل على سلامة أراضي الدولة واستقلالها السياسي وسيادتها وحمايتها من التهديدات في الداخل و الخارج ،لإيجاد الظروف الملائمة لكي تتمكن الدولة من تحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية .[4]

---

[1] أمين بولنوار ويونس مسعودي، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"(ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، قالمة هيليوبوليس،24-25 نوفمبر،2013):9.

[2] أبو شيخيه،"تأثير المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية،18.

[3] عادل عبد الحمزة دخيل، "الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم"، اطلع عليه بتاريخ 6فيفري 2019، https://www.iasj.net,func :fulltext cald :120552

[4] عزيز نوري، "الواقع في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي"(رسالة ماجستير جامعة باتنة ،2012)،51.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية الأمن السياسي ،أي محاربة كافة الأنشطة الهدامة سواء التابعة من مواطني الدولة أو الآتية من جهات أجنبية ،إذ يمكن إبرازه في العناصر التالية:

– تدابير وقواعد الأمن الخاص –حماية أسرار الدولة؛

– مكافحة التجسس بشتى الوسائل؛

– تأمين النظام الداخلي للدولة، تتمثل في مقاومة الأنشطة الضارة بهذا النظام؛ ويمكن تحديد ثلاث مرجعيات أمنية داخل القطاع السياسي وتتمثل في الدولة، الأنظمة الفرعية، والحركات عبر الوطنية[1].

2/القطاع الاقتصادي:

على الرغم من أهمية البعد السياسي، إلّا أن القوة الاقتصادية توفر للدولة نقلا سياسيا على المستويين الإقليمي والعالمي، ويمثل التركيز الحيوية للقوة العسكرية لتأمين إحتياجاتها من المعدات والأجهزة اللازمة، فالأمن الاقتصادي مرتبط بالموارد والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة السلطة الدولة وعليه فالقدرات الاقتصادية لها تأثير كبير في إبراز دور الدولة ، وفي تأثيرها على علاقاتها مع الدول الأخرى.[2]

بمعنى يتطلب من الدولة المحافظة على مواردها الطبيعية من الإستنزاف وحسن إستغلالها لبناء اقتصاد قوي يخدم مصالحها الحيوية في الحاضر والمستقبل بحسب التقليديين، الأمن الاقتصادي يعني الأسس الاقتصادية للقوة العسكرية للدولة، ومن

[1] بودن، اثر التهديدات الإرهابية ،36

[2] نفس المرجع ،37

وجهة نظر التوسعيين فالأمن يرتبط بقدرة الدول للوصول إلى الأسواق الخارجية: وما تفرزه من حدة التنافس بين الدول.[1]

3/القطاع العسكري:

يشمل القطاع العسكري القدرات العسكرية للدولة على المستويين الدفاعي و الهجومي، أي قدرة الدولة على الدفاع والحفاظ على بقائها وقدرتها على ردع مختلف الاعتداءات التي تمس بقائها، ونجد في حالات أخرى إن بعض القيم والظواهر موضوع للسياسة الأمنية للدولة كظاهرة الإرهاب، والجماعات الوطنية المتطرفة،[2] فالوحدة المرجعية في هذا البعد هي الدولة وسيادتها.

وعليه فالأمن العسكري يخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها اتجاه البعض الأخر،[3] ويرتبط هذا البعد بباقي أبعاد الأمن الأخرى، فضعف أي منهما يؤثر على القوة العسكرية.

4/القطاع المجتمعي:

القطاع المجتمعي يعتبر احد المجالات الأساسية للأمن :

"الأمن المجتمعي ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها، في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطويرها و إستمراريتها".[4]

ويهدف إلى تطوير الأمن بالقدر الذي يعزز الشعور بالانتماء والولاء وتعزيز الهوية الوطنية.

---

[1] نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط،53.

[2] بودن، اثر التهديدات الإرهابية ،37.

[3] خليل حسين، "مفهوم الأمن في القانون الدولي العام"،اطلع عليه بتاريخ 02 مارس ،2019 Drkhalil hussein.blogs pot.com /2009/01/blog-post-16.html

[4] مدوني، الأمن والأمن القومي ،74.

كما يحدد "مولر" Muller الأمن المجتمعي عل انه مرتبط بقدرة المجموعة على الاستمرار والحفاظ على خصوصياتها، في ظل الظروف المتغير والتهديدات القائمة أو الممكنة، وخاصة من خلال إحساس المجموعة بوجود مساس مكونات هويتها من لغة وثقافة ودين وغيرها...[1]

5/لقطاع البيئي:

يتعلق الأمن البيئي بالمحافظة على المحيط المحلي والكوني لكل نشاط إنساني وفي هذا الإطار يعتقد "كيث كروس" keith krause:

"إن النتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية إذ بإمكانها أن تفرز عنها مسلحا، أو أكثر من ذلك تعتبر ورفاهية الأفراد أكثر أهمية من المصلحة الوطنية والسيادة".[2]

فأمن القطاع البيئي يقوم على وحدتين هما: التهديدات الطبيعية والتهديدات الاجتماعية، أي توفير الأمان ضد التهديدات ومخاطر البيئة، وعليه فإن النتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية،[3]وهذا ما ركز عليه أصحاب مدرسة كوبنهاجن أي على موضوعين مرجعيين للأمن :

الأول: المتعلق بالبيئة نفسها ما تحتويه من أخطار طبيعية كالزلازل والبراكين وتأثيرها على الحياة الأفراد.

أما الثاني: متعلق بالحضارة الإنسانية، أي ما ينتج من خلال أنشطة الإنسان المضرة بالبيئة.

---

[1] نوري ،،"الواقع في منطقة المتوسط ،53.

[2] نفس المرجع ،54.

[3] إنعام عبد الكريم ابومور،"مفهوم الأمن الإنساني في حقل العلاقات الدولية :مقاومة معرفية "(رسالة ماجستير ،جامعة الأزهر (غزة)،2013)،27.

وبالتالي فهناك ارتباط قوي بين اللاتوازن البيئي والأمن، وهذا الأخير يشكل الفرد مرجعيته الأساسية.[1]

فهذه الأبعاد تؤثر و تتأثر ببعضها، فهي متداخلة ومترابطة، فالبعد السياسي انعكاساته عسكرية، وهذا الأخير تجلياته اقتصادية ليؤثر بدوره ثقافيا واجتماعيا لتكون نتائجه بيئية.

[1] نوري، الواقع في منطقة المتوسط ،54.

المبحث الثاني: الديمقراطية والانتقال الديمقراطي: دراسة في المفهوم

شهدت الساحة الدولية العديد من التطورات السياسية، والتي تعبّر عن تغيير سياسي واجتماعي، حيث تعد الديمقراطية والانتقال الديمقراطي من أكثر المفاهيم والمصطلحات المتداولة على الساحة الفكرية، مما استدعى الكثير من الاهتمام العلمي مما أدى إلى تعدد التعاريف والخلاف على المفاهيم، إبتداءا بمفهوم الديمقراطية الذي مازال يسوده الغموض وموضوع الانتقال الديمقراطي، أي انتقال دولة إلى نظام حكم ديمقراطي.

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية وأنواعها

إزداد الإهتمام بالديمقراطية أكثر مع نهاية الحرب الباردة، حيث تمركزت في قلب المفاهيم على الساحة السياسية على غرار المجتمع المدني، حركة الإعلام ...كما أصبحت مطلبا من بين المطالب الإجتماعية الأولى، بل من الإحتياجات الضرورية التي يطالب المواطنون بها في مناطق مختلفة من العالم، وكانت البدايات الأولى للممارسة الديمقراطية في المدن الإغريقية مثل أثينا واسبرطة وتحدث عنها وناقش فيها الفلاسفة الإغريق مثل أفلاطون وأرسطو، حيث استخدم الأثينيون مصطلح الديمقراطية منذ القرن الخامس قبل الميلاد ليشير والى مجتمعهم السياسي.[1]

غير أن قيام حكم القياصرة في روما قضى على كل تطبيق ديمقراطين وأصبحت الديمقراطية منتسية لفترة طويلة، وفي القرنيين السادس والسابع عشر ظهرت مجددا

1 إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، أسس ومجالات العلوم السياسية (الإسكندرية :مركز الإسكندرية للكتاب ،2012)، 48.

في كتابات الفلاسفة جان جاك روسو وغيرهم، حيث ركزوا على دور الشعب في ممارسة السلطة، وهدفهم محاربة استبداد الحكام والملوك أنذاك.[1]

واتسمت الديمقراطية بالمشاركة السياسية بالفعل، وكان يتم إقصاء المرأة والعبيد عن الحياة السياسية، وكان الشعب هو من يقوم بتنفيذ الأحكام القضائية مباشرة، ولم يكن هناك هيئات بيروقراطية ثابتة، حيث يتم تمثيل المسؤولين بالقرعة وليس بالإنتخاب، إذ كانت فترة الحكم محددة بصرامة.[2]

بمعنى أخر كان اليونانيون لا يعترفون بالسيادة فيما بينهم إلا بالقانون، وهذا الأخير من صنع الشعب، الذي كان يبحث جميع شؤونه بنفسه باشتراك مجموعة من الأفراد؛ أي أن الشعب هو الذي يصدر القوانين ،فتطبيق الديمقراطية في المجتمعات القديمة كان يتخذ طابع حكم الأقلية وسيطرة فكرها على الأغلبية.[3]

وعند قيام الثورة الفرنسية، أكد رجال الثورة على سيادة الشعب وحقه في ممارسة السلطة بالشكل الذي يراه مناسبا، وثبّتوا أسسها ومرتكزاتها في دساتير الثورة وإعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عام1789م.[4]

وكلمة ديمقراطية هي في الأصل لفظ لاتيني مركب ومأخوذ عن اللغة اليونانية وهي مكونة من كلمتين أضيفت إحداهما إلى الأخرى:

---

[1] صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني ،الأنظمة السياسية (بغداد :مطبعة دار الحكمة ،1991)،22

[2] انابيل موني وبيتسي ايفانز ،العولمة:المفاهيم الأساسية ،تر.اسيا سوقي(بيروت :الشبكة العربية للأبحاث والنشر ،2009)،104

[3] عبد الكافي ،أسس ومجالات العلوم السياسية ،49.

[4] الكاظم و غالب العاني، الأنظمة السياسية ،22.

أولهما "ديموس" Demos وتعني عامة الناس، أما الثانية "كراتوس" Kratros وتعني حكم أو سلطة، فصارت الكلمة المركبة demoskratos وتعني حكم عامة الناس، ومصطلح الديمقراطية يستخدم لوصف أشكال الحكم والمجتمع الحر بالتناوب.[1]

فالديمقراطية أصبحت مطلبا تطمح الشعوب جميعها إلى تحقيقه، وهي وسيلة لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم، إذ أن ممارسة المواطن لها يعني ممارسة السلطة وتمتعه بالحرية.

ويعد مصطلح الديمقراطية من المصطلحات الأكثر شيوعا في القواميس السياسية والأكثر غموضا، حيث يقول "فليب غرين": "أن الديمقراطية في أواخر القرن العشرين ليست موضع خلاف فحسب، بل إنها أيضا بالغة الغموض ".

وبذلك يستحيل إزالة الغموض والتناقض في الاستعمالات المتعددة للديمقراطية، لأنها راسخة في المفهوم نفسه.[2]

تعد الديمقراطية نتيجة لتطور تاريخي مستمر ساهمت فيه العديد من الأمم حيث لم تعد محصورة في مفهوم نظام الحكم، بل أصبحت أسلوبا للممارسة السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، وعليه لا يوجد لها تعريف جامع ولا شكل تطبيقي واحد صالح لكل زمان ومكان تأخذ به جميع نظم الحكم الديمقراطي في العالم، فهناك عدة تعريفات للديمقراطية متباينة:

[1] صبري سعيد، الديمقراطية (مصر :نهضة مصر للنشر والتوزيع ،2007)،7.

[2] عصام فاهم العامري، المأزق العالمي للديمقراطية: بلوغ نقطة التحول (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2016)،41-43 .

تعريف "أبراهام لنكولن" الشهير للديمقراطية: "بأنها حكم الشعب من قبل الشعب ومن اجل الشعب"،[1] هذا التعريف الأكثر شيوعا لمفهوم الديمقراطية كنظام للحكم، يعني يكون الحكم ديمقراطيا عندما يكون المحكومين هم الحكام.

بمعنى يقترح "لنكولن" ثلاث عناصر:

الأول: لا تعني "حكومة الشعب" أنها فوق الشعب بل تكتسب شرعيتها بالتزام الشعب بها"

الثاني: "من الشعب "بمعنى أن يشارك الشعب فيها على نطاق واسع في العمليات الحكومية"

الثالث: فتكون الحكومة "من أجل الشعب بمعنى أنها تسعى إلى تحقيق الرفاهية العامة وحماية الحقوق والإفراد".[2]

كما يعرّف "ألان تورين" الديمقراطية بأنها: "إختيار حر للحاكمين من قبل المحكومين يتم خلال فترات منتظمة [...] ولا وجود لسلطة شعبية قابلة لتسميتها ديمقراطية مالم تكن ممنوحة ومجددة عن طريق الاختيار الحر".[3]

ويرفض المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدة الانتخابات IDEA في "ستكهولم" بشدة وضع تعريف للديمقراطية إذ ينص إعلانه:

" لاتوجد دولة يمكن اعتبارها بشكل حاسم ونهائي أنها ديمقراطية؛ فالديمقراطية قابلة للتعفن والفساد والتراجع ويجب أن يتم السعي لإعادة تجديد الديمقراطية مع كل جيل جديد".[4]

---

[1] ألان كايبة، السلام والديمقراطية: معالم المسألة (لبنان : المركز الدولي لعلوم الإنسان ،2004)،18

[2] ستيفن دي تانسي، علم السياسة الأسس، تر. رشا جمال (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2012)،282.

[3] صالح ياسر وآخرون ،تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي (الأردن :مؤسسة فريدريش ايبرت ،2012)،44.

[4] فاهم العامري، الأزرق العالمي للديمقراطية،45.

وهناك تعريف أورده " جوزيف شومبتر" في كتابه "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" بأن:

" الديمقراطية تقوم حيثما يستبدل الحكام، أو يمكن إستبدالهم وفقا لإجراءات تنافسية سلمية، حيث تكون قواعد اللعبة السياسية قريبة جدا من قواعد سوق الأموال والخدمات، وحيث تكافح الأحزاب السياسية للحصول على أصوات الناخبين بالعقلية ذاتها التي تسود المؤسسات الساعية إلى الحصول على إجماع المستهلكين".[1]

وعليه فالديمقراطية ليست مذهب فكري مطروح للنقاش والمنافسة، نأخذ به أو نتركه، بل هي إدارة يتفق عليها المجتمع لتحقيق مصالحة وعلاقاته، لايحبذ إعطائها تعريف ثابت ودقيق.[2]

وبصفة عامة الديمقراطية هي الحكومة التي تساهم فيها أكبر عدد من أفراد الشعب، وتشمل الحرية بأوسع معانيها.

- **مبادئ الديمقراطية:**

إذا كان المعنى الأساسي والمبسط للديمقراطية يتمثل في حكم الشعب لنفسه بنفسه، فلابد أن يقوم ذلك على مجموعة من المبادئ والأسس إذا لم يتم تطبيقها تبقى الديمقراطية مجرد شعار، حيث تمثل هذه المبادئ إطارا مرجعيا يمكن من خلالها تقييم مدى توفر الديمقراطية في المجتمعات المختلفة.

حسب عبد الإله بلقزيز تتمثل هذه المبادئ في :

[1] ألان كاييه، السلام والديمقراطية ،27.

[2] محمد الأحمري، الديمقراطية: الجذور وإشكالية التطبيق (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2012)،53.

1/الإحتكام إلى دستور ديمقراطي:

يمثل الدستور القانون الأعلى للدولة فهو الذي يرسي دعائم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، وهو الإطار العام الذي يحدّد نظام الدولة وحقوق المواطنين والجماعات ويجسد تطلّعات الشعب.[1]

يعبر الدستور الديمقراطي عن مبادئ ومؤسسات واليات وضمانات الرأي العام الواعي الذي يمثله منظمات المجتمع ابتداء من الأحزاب السياسية والنقابات، وأجهزة الإعلام الحرة...وتتمثل هذه المبادئ في :

– إعتبار الشعب مصدر السلطات وذلك عبر إنتخابات دورية حرة ونزيهة، حيث لا سيادة لفرد أو لقلة على الشعب؛

– إقرار مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية بإعتبارها مصدر الحقوق ومناط الواجبات حيث يشكل مبدأ المواطنة حجر الزاوية في بناء الديمقراطية، أي المواطنة لكل من يحمل جنسية الدولة دون تمييز بما في ذلك تولي المناصب العليا، والمشاركة السياسية الفعالة على قدم المساواة؛

– سيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه، واستقلال القضاء وأن يسود حكم القانون؛

– عدم الجمع بين السلطات الثلاث في يد شخص أو مؤسسة واحدة؛

– ضمان الحقوق والحريات العامة دستوريا وقانونيا وقضائيا من خلال ضمان فاعلية الأحزاب وممارسة الديمقراطية داخلها وفيما بينها؛

[1] احمد صابر حوحو"مبادئ ومقومات الديمقراطية" مجلة الفكر 5(دون سنة نشر):328.

– تداول السلطة التنفيذية والتشريعية سلميا وفق آلية انتخابات حرة ونزيهة فالديمقراطية لا تقوم مالم يوجد دستور ديمقراطي.[1]

2/مبدأ إحترام الحريات والمساواة:

ونقصد به المساواة القانونية، أي عدم التفرقة أو التمييز بين الأفراد في تمتعهم بالحقوق والحريات التي يكفلها الدستور والقانون، أي حق الأفراد والجماعات في التعبير عن أرائهم بحرية في إطار ضمانات قانونية.[2]

3/التعددية السياسية:

تقوم الديمقراطية على التمثيل النيابي وهذا عن طريق الانتخاب الذي هو قاعدة النمط الديمقراطي كطريقة لتعيين الحكام حيث يقول "صاموئيل هنتغتون" Smuel Hutington : إن الإنتخابات التنافسية Competitive Elections هي جوهر الديمقراطية.

بمعنى أن الأحزاب السياسية تمثل عنصرا مهما في المبادئ الديمقراطية؛ فهي المظهر الجوهري للديمقراطية، ذلك أن قيام الأفراد بممارسة حرياتهم يفضي إلى ظهور أراء مختلفة باختلاف ظروف هؤلاء الأفراد وحاجاتهم، فمن البديهي أن الطريق الديمقراطي لمشاركة الشعب يتطلب تعدد الأحزاب السياسية التي تسعى إلى السلطة.[3]

---

[1] علي خليفة الكواري،"الانتقال للديمقراطية في الدول العربية"،محاضرة للقاء المنتدى الفكري العربي المؤتمر الشبابي الخامس 2012:المستقبل العربي في ضوء الحراك الشبابي(2012):5-6.

[2] نبيل كريش،"دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية "(اطروحة دكتوراه،جامعة الحاج لخضر باتنة،2008) ،28.

[3] عنتره بن مرزوق وملاح السعيد،"إشكالية علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية في المنطقة العربية "،مجلة الحقيقة3 (2018):150.

4/مبدأ الفصل بين السلطات:

يعد المبدأ الأساسي الذي تستند عليه الديمقراطيات الحديثة، هذا المبدأ أول من صاغه الفقيه الفرنسي "مونتسكيو" في كتابه "روح القوانين" والهدف من ذلك هو إيجاد وسيلة للحد من استبداد الملوك أو إضعاف سلطاتهم، ووفقا لهذا المبدأ تتنوع سلطة الدولة أي إختصاصات الدولة بين هيئات منفصلة، سلطة تنفيذية وأخرى تشريعية وثالثة قضائية، وتستقل كل واحدة منها بممارسة وظيفتها مع التعاون فيما بينهما.

5/التداول السلمي على السلطة:

يقتضي حكم الأغلبية وجود أحزاب سياسية متعددة للوصول إلى السلطة والفوز بها بالتناوب فيما بينهما ففكرة التداول عل السلطة بين الأحزاب تشكل ضمانا للمجتمع، حيث يفتح المجال أمام الحق في إدارة السلطة.[1]

وعليه هذه المبادئ التي أكدتها كتابات منظري الديمقراطية الكلاسيكيين، بداية من أرسطو ومرورا بمونيسكيو وانتهاء بمارتن ليبست وروبرت دال، ورغم التفاوت بين نظم الحكم الديمقراطية فإن جوهر ممارسة السلطة يظل مبدأ حكم الشعب لتحقيق المصلحة الأمة وسيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون تمييز.[2]

[1] حوحو، "مبادئ ومقومات الديمقراطية ،330 -337.

[2] يوسف صابر،" تزايد حدة أزمات الديمقراطية في العالم الغربي"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة 27(2018):7.

المطلب الثاني: مفهوم الانتقال الديمقراطي

إن موضوع الإنتقال الديمقراطي من بين المواضيع التي لازال محل جدل ونقاش على نطاق واسع، حيث أصبح مجالا خصبا للدراسة والتحليل، مما أدى إلى إهتمام الباحثين والفاعلين السياسيين لدراسة هذا الموضوع من زوايا متعددة.

وفكرة الإنتقال نحو أنظمة تعترف بحقوق الفرد وحرياته وبفائدة التعددية السياسية قد فرضت نفسها على أولئك الذين يعارضونها، ففي ظل ممارسة الديمقراطية يمكن معالجة القضايا والوصول إلى صيغ تحكم العلاقة بين الأفراد والسلطة.

لذلك فعملية الانتقال الديمقراطي ليست سهلة، بل أنها صيرورة مركبة ومتداخلة الأصعدة، فهي تفترض التحول من حال غير ديمقراطي إلى حال ديمقراطي، ضمن مسار تتفاعل فيه كل المكونات الأساسية للجماعة الوطنية.[1]

تحدث "هنتنغتون" Huntington عن الموجة الثالثة لإشاعة الديمقراطية؛ الأكثر انتشارا في مناطق العالم، والتي بدأت مع الإطاحة بنظام "كايتانو" في البرتغال عام 1974م، بعد موجة أولى طويلة1828م تمكن جذورها في الثورتين الفرنسية والأمريكية اللتين سمحتا بظهور فعلي للمؤسسات الديمقراطية، وأهمها الأحزاب السياسية التي تبلورت بشكل بارز وشكلت أساسا لمواجهة النخب الحاكمة المتسلطة آنذاك وهو ما ساهم في بروز الديمقراطية، وتنطلق موجة ثانية بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية إلى غاية 1962م.

ففي الثمانينات والتسعينات صارت الديمقراطية ظاهرة عالمية حسب "دايموند"L.Daimond وهي الفترة التي إنهار فيها الاتحاد السوفياتي، وفقد نظام

[1] احمد عبيدات وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي :نحو طريق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2012)،136.

الحزب الواحد مصداقيته عبر العالم، حيث اتجهت الكثير من الدول إلى الديمقراطية كأفضل أشكال الحكم.[1]

إن محاولة تأصيل مفهوم الانتقال الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح فكلمة:

- **الانتقال لغة:**

بالمعنى العام هي انتقال الشيء من وضع إلى آخر، أي نقله نقلا فانتقل، مع تحقيق تطور وتقدم بالنسبة للوضع السابق، فيكون الوضع الجديد مغايرا للأول.

أما الديمقراطية: مدلولها فيرجع إلى عهد الحضارة اليونانية القديمة حيث كانت تعني عندهم الخروج من يد فرد متحكم أو من يد أقلية المتحكمة إلى حكم الأغلبية، أي هو الفترة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، بمعنى اللحظة التي يتم فيها بناء نظام جديد بغض النظر عن طبيعة هذا النظام، ويتحدد المعنى من جهة بانطلاق عملية انحلال النظام السلطوي، ومن جهة إلى أخرى إقامة نوع من الديمقراطية.[2]

- **أما اصطلاحا :**

الانتقال الديمقراطي Democratic Transition فيشير إلى التفاعلات المرتبطة بالانتقال من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي، وعادة

[1] زكريا بورني،"النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي :دراسة حالة الجزائر "(رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 2010)،40-41.

[2] بشير مخلوق،"موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر :فترة 1989-1995:دارسة في التمثيلات السياسية لوقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ"(أطروحة جامعة وهران 2013)،26.

ما تشمل عملية الانتقال هذه مختلف عناصر النظام السياسي مثل: المؤسسات السياسية وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية والبنية الدستورية والقانونية...[1]

ليس كل انتقال في الحراك السياسي هو بالضرورة ديمقراطي، ولكن يمكن أن يكون أفعال و ردود أفعال عن مطلب الديمقراطية، وهو التخلي الكلي عن معالم النظام التسلطي، والانتقال التدريجي سلميا نحو تجربة منظمة.

والانتقال الديمقراطي : يمثل الانسلاخ التام من النظام السلطوي وتكريس تعددية وتداول حقيقي على السلطة، حيث يشير إلى تغيير سياسي جذري يجسد حقيقة مقومات الديمقراطية ويحقق غاياتها.[2]

إن الانتقال الديمقراطي : هو عمليه معقدة يشير إلى التحول في الأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية، وهي تتأثر في ذلك بعدة مؤشرات أهمها: مستوى التمنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وطبيعة الثقافة السياسية، ووجود بيئة دولية مناسبة للتحول.[3]

وعليه فالانتقال الديمقراطي هو انتقال من نظام سياسي يسود فيه الحكم الفردي الاستبدادي الى نظام سياسي ويتم فيه اختيار صناع القرار بشكل جماعي عن طريق انتخابات حرة تنافسية، وعادلة بحيث تكون قادرة على الحكم عن طريق مؤسسات دستورية فاعلة، ويفرض التداول على السلطة.

---

[1] انطون مستره وربيع قيس ،صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية :الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن(بيروت:المكتبة الشرقية،2014)،94.

[2] يوروني،النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي ،37.

[3] زياد جهاد حمد،"العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي"(مجلة مداد الآداب،14(بدون سنة النشر)،580

الانتقال الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به:

لقد تعددت المفاهيم المتداولة للحديث عن عملية الانتقال الديمقراطي وتداخلت فيما بينها وبالتالي يجب تحديد كل مفهوم.

هناك من يعتبر مفهوم الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي مترادفان وآخرون يعتبرون التحول هو مرحلة تسبق الانتقال، وتمهد له وفي خضم هذا التباين سنعرّف المفهومين:

- ✓ **الانتقال الديمقراطي:**

يعتبر مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي، وفي إطارها يتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بالطرق السلمية، تنتهي بوضع دستور ديمقراطي وتنظيم انتخابات حرة وتوسيع نطاق المشاركة السياسية.[1]

ويعني بذلك المرور من مرحلة إلى أخرى عبر أسلوب جديد في إدارة الشأن العام.

- ✓ **التحول الديمقراطي:**

عرّفه "صاموئيل هنتنغتون" أنه: مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي والتي تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عدد حركاتها الانتقال في الاتجاهات المضادة خلال الفترة الزمنية المحددة.[2]

---

[1] مصطفى بلعورة،"التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية :دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008"(أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،2010)،29

[2] عبد الرحمن يوسف سلامة "التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد الثورة كانون أول/2010"(رسالة ماجستير ،جامعة نابلين،2016)،32

والتحول الديمقراطي هو عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي –شمولي أو تسلطي–إلى نظام ديمقراطي.[1]

فالتحول الديمقراطي هو مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي، ويتمثل في التغيير البطئ والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية في بلد ما والاعتماد على التجارب السابقة قصد الاستفادة منها.

- ✓ **الدمقرطة:**

هي عملية تحول من النظام التسلطي إلى نظام أكثر ديمقراطية عن طريق وسائل أكثر عنف من الانتقال الديمقراطي الذي يعني تحولا سلميا بسبب وجود ثلاث عوامل على الأقل هي:

– وجود انقسام داخل نخبة الحكم بين معتدلين ومتشددين؛

– وقوع النظام التسلطي في أزمة عميقة مثل: موت الزعيم أو الوقوع في أزمة اقتصادية حادة؛

– وجود اقتناع داخل السلطة وعند المعارضة ارتفاع تكلفة اللجوء إلى العنف على تكلفة التسوية والتفاوض.[2]

- ✓ **الترسيخ الديمقراطي:**

يشير إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر يكون قادرا على الاستمرار، وتجسيد بشكل حقيقي وفعال قيم الديمقراطية وآلياتها.[3]

---

[1] إيمان احمد ،نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي (مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ،2016)،6

[2] جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي ،586.

[3] مسره و قيس، صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية، 95.

المبحث الثالث: الأمن والديمقراطية: دراسة في حدود العلاقة

يعد موضوع الأمن والديمقراطية من المواضيع الحساسة، حيث لقيت محور الاهتمام العالمي، خاصة بعد إنتهاء مرحلة الحرب الباردة التي كان من أثارها المهمة توجه الأمم والشعوب نحو الديمقراطية كمنهج سياسي، حيث شهدت هذه المرحلة زيادة في أمن الدولة وأصبحت هناك ضرورة لمفهوم جديد للأمن، مما أثار جدل ونقاش واسع على مستوى الباحثين والمفكرين نظرا لأهميته البالغة بالنسبة لأي مجتمع، فانصبّ الاهتمام في قضية الأمن على التحرر من التهديدات التي تواجه الناس سواء أكانت هاته التهديدات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وفي قضية الديمقراطية التأكيد عل فكرة إحترام حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية، وهذه أمور لا غنى عنها لحماية وتعزيز أمن الأفراد.

المطلب الأول: العلاقة بين الأمن والديمقراطية

إن دراسة العلاقة بين الأمن والديمقراطية مسألة مهمة، نظرا لأن المفهومين يمثلان تطورا مهما في حقل الدراسات السياسية بوجه عام والأمنية بصفة خاصة، فالتحليل الأمني يجب أن يستند على المتغير الديمقراطي، على أساس أن انتشار الديمقراطية وترسخها على مستوى الدول من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم.

طرحت الليبرالية البنيوية مسألة العلاقة بين الديمقراطية والأمن فيما اصطلح عليه بالسلام الديمقراطي Democratic pace حيث ظهرت نظرية السلام الديمقراطي في ثمانينات القرن العشرين، وكانت الحجة البارزة أن انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي، حيث تعتبر الديمقراطية مصدرا رئيسيا للسلام.[1]

[1] بيليس و سميث، عولمة السياسية العالمية ،428.

فهناك تعارض المصالح بين الدول الديمقراطية لكي تسوي خلافاتها دون تصعيدها إلى حد التهديد استخدام القوة، أي عن طريق الوساطة والمفاوضات أو عبر الدبلوماسية السلمية، حيث يرى "دويل" Doyle:

"أن إحدى الفوائد الديمقراطية هي أن الخلافات تعالج قبل وقت طويل من أن تصبح منازعات تخرج إلى الساحة العامة"[1]

وعليه إن فكرة السلام الديمقراطي التي تقدر أن الدول الديمقراطية أقل جنوحا للنزاع، وأن الديمقراطيات لا تشن الحرب ضد بعضها البعض، أي أنها أكثر ميلا إلى السلام، وقد اقترنت نظرية السلام الديمقراطي بكتابات كل من "مايكل دويل" Mucheal Doyle وبروس راسيت" Bruce Russet من خلال تأكيدهما على أهمية المتغير الديمقراطي في تحقيق الأمن.[2]

يمكن إبراز بعض من النقاط حول علاقة الأمن بالديمقراطية :

- تحقيق الممارسة الديمقراطية الفعالة يستلزم متطلبات أمنية، والأمن بدوره لا يتحقق إلّا بتوفر بيئة ديمقراطية يلتزم فيها الجميع بأحكام القانون والدستور، فالديمقراطية من منظور الأمن يحب أن تكون منهجا ضروريا للتعايش والممارسة الدستورية والقانونية المتضمنة لسيادة القانون وتداول السلطة، وضمان الحقوق والحريات العامة؛[3]

-إن تغيّب الشعوب عن المشاركة في أداء القرارات وخاصة تلك التي تؤثر على مستقبل الشعوب، وعدم الوفاء لمتطلبات الديمقراطية، كل ذلك يعبّر عن عدم القدرة

---

[1] بيليس و سميث، عولمة السياسية العالمية، 430.

[2] سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطوير مفهوم الأمن في العلاقات الدولية (ابوظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2008)،94.

[3] محمد الشريف اقضي،"الديمقراطية والأمن الإنساني في ظل العولمة:دراسة حالة العالم العربي "(رسالة ماجيستير ،جامعة باتنة1، 2017)،80.

على تطبيق الأمن، حيث استيعاب التيارات والفئات الجديدة داخل أي نظام سياسي يعد أهم مقومات تحقيق الأمن وغيابها يعتبر مصدر تهديد للاستقرار السياسي والأمن؛[1]

- تعد الدولة آلية ضرورية في بناء علاقة متبادلة بين الأمن والديمقراطية، حيث تظهر رشادة الأمن في تمكين الناس من ممارسة الديمقراطية فيقرروا معا ما يشكّل حياتهم ،حتى لا تعود مرة أخرى إلى بناء نظام سياسي يعلّي من شأن الأمن على حساب الديمقراطية، وبالتالي فإن تدعيم الأمن تعززه الديمقراطية،[2] فالديمقراطية عامل أمن، حيث جاءت فكرة الأمن الديمقراطي التي تمثل وسيلة مضمونة لتأمين سلامة الجميع، أي هناك رغبة في الخروج من الاستبداد من خلال مهام التنظيم الاجتماعي للمواطنين مجتمعيين لا لأقلية معينة؛[3]
- إن إعلاء المبادئ الديمقراطية هو خطوة باتجاه تحقيق الأمن، ويعزز إحترام حقوق الإنسان، فالفرد يشكل المحور الأساسي للعلاقة بين الأمن والديمقراطية، حيث أصبح في قضية الأمن الفرد هو المرجعية الأساسية في التحليل الأمني، وفي قضية الديمقراطية التأكيد على فكرة الحرية للإنسان ومن هنا تظهر هناك علاقة بين الأمن و الديمقراطية من خلال قيام الحكم الديمقراطي واستخدام حقوق الإنسان في السياسات والممارسات، وبذلك يصبح الأمن الأداة الفاعلة في تعزيز الديمقراطية.[4]

لقد لخص " ابراهام لنكولن" مفهوم الحكم الديمقراطي حيث أكّد أنه:

---

[1] خليل إبراهيم حجاج وآخرون،"اثر المتغيرات الدولية على مصادر وتهديد الأمن القومي العربي بعد الحرب الباردة 1990-2010"،دراسات العلوم الإنسانية والاجنماعية2(2013):388.

[2] محمد عبد الهادي،"العلاقة بين الأمن والتنمية والديمقراطية "،اطلع عليه بتاريخ 5مارس2019 www.ahram.org.eg/news prink/347086.aspx

[3] كابية،السلام والديمقراطية ،83.

[4] عبد الجبار احمد ومنى جلال عواد،"الديمقراطية والأمن الإنساني"،مجلة العلوم الساسية46(2013):12.

"لا يحق لأي شخص أن يحكم الآخرين دون رضاهم، حيث أن الدولة أو الحكومة الديمقراطية ماهي إلّا حكومة من الشعب وللشعب".

فالهدف من الحكم الديمقراطي هو صيانة حقوق المواطن وكرامته وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما تحتويه من توفير لخدمات واحتياجات أساسية كالتعليم والصحة مما يؤدي إلى استتباب الأمن وتحقيق الرفاهية في أرجاء المجتمع.[1]

وتتجسد العلاقة الأمن بين والديمقراطية من خلال الأبعاد التالية:

- **البعد الدستوري والقانوني:** حيث يوضح الأجهزة المكلّفة للقيام بالوظيفة الأمنية والقواعد القانونية المنظمة لقيامها بوظائفها وطبيعة علاقاتها بالنظام السياسي.

- **البعد الوظيفي:** تحتاج مؤسسات النظام الديمقراطي إلى بيئة آمنة ومستقرة لأداء مهامها على أكمل وجه، فالوظيفة الأمنية هي إحدى أهم الوظائف للنظام السياسي الديمقراطي.

- **البعد المهني:** ضرورة تمتع الأجهزة الأمنية بمستوى رفيع لقيامها بمهامها وفقا لآليات النظام السياسي الديمقراطي، فالبعد المهني يربط بين الأجهزة الأمنية والنظم الديمقراطية المعاصرة.

- **البعد الاجتماعي والإنساني:** المجتمعات التي تتبنى رؤية مشتركة حول الممارسة الديمقراطية والأمنية هي التي يتحقق فيها أعلى مستوى للأمن والديمقراطية، حيث اتسعت مجالات العمل المشترك بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات الديمقراطية الرسمية

[1].الديمقراطية والحريات العامة،"اطلع عليه بتاريخ 8 مارس 2019،
httpsM//law.depaul.edu/about/centersand.international-human-rights-latw-intite/publication/doucument

وغير الرسمية–مؤسسات المجتمع المدني–،[1] أي يهدف كل من الأمن والديمقراطية إلى الحفاظ على حقوق الإنسان وحمايتها وبالتالي نلاحظ أن هناك علاقة تبادل وتداخل بين كلا المفهومين الأمن والديمقراطية، فالأمن يتحقق بتوفير بيئة ديمقراطية، وهذه الأخيرة تتحقق بتوفير بيئة أمنية مناسبة.

بمعنى آخر تحقيق الممارسة الديمقراطية الفعالة مرتبط بمتطلبات أمنية لابد من توافرها الضمان عمل آليات الممارسة الديمقراطية في المجتمع، ومن جهة أخرى فإن الأمن لا يتحقق إلّا من خلال توفر بيئة ديمقراطية سليمة.

المطلب الثاني: آليات تحقيق الأمن والديمقراطية

كما لاحظنا هناك علاقة وطيدة وواضحة بين الأمن بمفهومه الواسع والديمقراطية إلى درجة يرى فيها بعض المفكرين أنه لا ديمقراطية دون أمن ولا أمن دون ديمقراطية، أي الممارسة الديمقراطية السليمة لها متطلبات أمنية معينة يجب توفرها حتى يسهل عمل آليات الديمقراطية في المجتمع، وكذلك الأمن بدوره لا يتحقق إلّا من خلال توفر بيئة ديمقراطية يلتزم فيها الجميع بأحكام القانون والدستور، وعليه نحاول إبراز آليات الديمقراطية لتحقيق الأمن والآليات الأمنية لممارسة الديمقراطية.

1/الآليات الديمقراطية لتحقيق الأمن:

تركز إهتمام الأمم المتحدة بموضوع الديمقراطية وهو أهم ما تسعى إليه منذ قيامها عام 1945م، حيث أكدت الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية

[1] محمـــد ســـعد أبـــو عـــامود،"الأمن والديمقراطيـــة" اطلـــع عليـــه بتـــاريخ 25نـــوفمبر ،2018، https :www.plicemc.gou.bh/mcms-stors/pdf/

والدول الأوروبية في قمة مجلس الأمن عام 1992م حول الأمن والديمقراطية، وحقوق الإنسان والحرية الاقتصادية.[1]

وعليه تستند الديمقراطية إلى إرادة الشعب المعبّر عنها بحرية، كما أنها مرتبطة بسيادة القانون وممارسة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، فترسيخ مبادئ الديمقراطية يمثل خطوة باتجاه الأمن، وممارسة هاته الحقوق لا نجدها إلّا في مجتمع يتمتع بنظام حكم ديمقراطي يحقق الأمن للأفراد، حيث يؤكد الليبراليون أنه: "كلما كان العالم ديمقراطيا كلما أكثر سلمية"،[2] وبالتالي يتعلق الأمر بالديمقراطية كقاعدة للأمن، فتعزيز السلوك الديمقراطي لدى الأمن يتجسد في :

التنمية السياسية:

يرى "صاموئيل هنتغتون"Samuel Huntington أن التنمية السياسية تتحقق عند توافر ثلاثة عوامل هي:

– ترشيد السلطة: هي إن تتم ممارستها وتداولها على أساس قانون أو دستور محدد الوظائف؛

– التمايز والتخصص: تنوع الوظائف السياسية ، وإيجاد أبنية متخصصة لها؛

– المشاركة السياسية: زيادة نسبة المشاركة السياسية من قبل المواطنين ومن خلال قنوات وآليات المشاركة.[3]

---

[1] احمد و جلال عواد ، الديمقراطية والأمن الإنساني مرجع سابق،12–13.

[2] سميرة شرايطية،"اثر العامل التنموي على البيئة الأمنية للدول الفاشلة:دراسة عبر إقليمية"(أطروحة دكتوراه ،جامعة باتنة1،2018)،52.

[3] ريم بن عيسى وآخرون،"التنمية السياسية قراءة في الآليات والمراحل والنظريات الحديثة "،اطلع عليه بتاريخ 11مارس، 2019 ، WWW.alnoor.se/article.asp?id:173489

فالتنمية السياسية هي بناء الديمقراطية، حيث لا يمكن أن تتحقق إلّا عن طريق بناء المؤسسات الديمقراطية كالأحزاب السياسية مثلا، وإضفاء طابع الشرعية على ممارسة الحكم من خلال التداول السلمي على السلطة، ومن ثم تغيير بناء التمثيل السياسي كلما اقتضت الضرورة ذلك.[1]

بمعنى آخر الفشل في تحقيق التنمية بالسبل الديمقراطية ينعكس سلبا على أمن الدولة، أي التنمية السياسية القائمة على المشاركة السياسية التي تتطلب احترام حقوق الإنسان ونزاهة الانتخابات، وحرية وسائل الإعلام والتي تتماشى ومبادئ الديمقراطية من شانها أن تعزز تحقيق الأمن، وغيابها يؤدي إلى غياب التنمية السياسية، وبالتالي غياب الأمن.

التنشئة السياسية:

تتمثل في ذلك النشاط السياسي الذي يهتم بالمواطن الواعي سياسيا، حيث تتولى مهمة هذه العملية مجموعة من المؤسسات ومن بينها مثلا الأحزاب السياسية، وهذه الأخيرة في إطار سعيها للوصول الى السلطة تعمل على نشر البرامج والاتجاهات والمبادئ التي تؤمن بها بهدف إحداث تغيير على مستوى الفرد، ومن ثم على مستوى الجماعة.[2]

ويمكن القول أن التنشئة السياسية لها دور فاعل في توسيع أفاق المشاركة السياسية التي تعتبر شرطا لبناء الديمقراطية، فهي تجعل المواطنين مؤهلين للمساهمة في الحياة السياسية بمسؤولية ووعي، أي هذا الوعي يتأسس على التنشئة السياسية.[3]

---

[1] عائشة عياش، "إشكالية اتنتمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: تونس أنموذجا"، المركز الديمقراطي العربي للنشر (2017):15

[2] نفس المرجع ،32.

[3] طه حميد حسن العنكبي ،" تدريس مادة التنشئة السياسية"،مجلة العلوم السياسية 38-39.(د س ش)،323.

وعليه فالتنشئة السياسية تمثل الآلية التي بمقتضاها يتكون الإنسان السياسي وتتبلور الثقافة السياسية لمجتمع ما.

الثقافة السياسية:

هناك باحثون يتخذون من الثقافة السياسية كمنهج بحث، حيث تتعلق بتغيير الثقافة السائدة المرتبطة بالسلطة سواء على مستوى الفرد أو الجماعة، بعبارة أخرى الثقافة السياسية هي تلك القيم والاتجاهات السياسية والأنماط و السلوكات الاجتماعية ذات المغزى السياسي التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة وتبين كيف يفسر الشعب الدور الصحيح للحكومة، وكيف يتم تنظيمها.

فالثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة وانتشارها وتطويرها يسهم في تمكين الشعب من القيام بدور أساسي في التأثير على القرار السياسي وهو جوهر الديمقراطية، وبالتالي الثقافة السياسية لها تأثير كبير على النظام السياسي والحياة السياسية بصفة عامة.[1]

2/الآليات الأمنية لتحقيق الديمقراطية:

يتعلق الأمر بالأمن كضرورة للديمقراطية، أي الاستقرار الأمني حتمية لتحقيق الديمقراطية، ويكون ذلك عن طريق توفر أجهزة أمنية رفيعة المستوى مزودة بأحدث التقنيات اللازمة لأداء مهامها، إضافة إلى توفر العنصر البشري المؤهل لأداء المهمة المخولة إليه، وذلك لتوفير البيئة الآمنة المستقرة لممارسة الديمقراطية، حيث أن أمن أي نظام يعتمد على وجود قيادات سياسية ذات كفاءة عالية توجه خيارات الأفراد وسلوكهم وتضبط الخلافات الإنسانية.

[1] عبد العفار شكر ،"الثقافة الساسية وعلاقتها بالديمقراطية"،اطلع عليه بتاريخ 11 مارس، 2019، www.ahram.org.eg/newsq/607231.aspx

يعتبر الاستقرار من المرتكزات الأساسية والضرورية لقيام المجتمعات وازدهارها ونموها، كما يشكل الشرط الأساسي للأمن والطمأنينة لدى الأفراد، وهو هدف تسعى إليه كافة المجتمعات الإنسانية في العالم، وعليه فهو مطلب جماعي، فمهما كان نمط النظام السياسي القائم في أي دولة من دول العالم، فإن الدافع المشترك دائما هو سعي النظام الحاكم في أن يكون حكمه مستقرا لكي يستطيع الاستمرار.[1]

بمعنى أن غياب الاستقرار السياسي داخل النظام يؤدي إلى حدوث النزاعات والانقلابات العسكرية، مما يسمح بممارسة العنف الذي يصحبه غياب المشاركة

ومبدأ التعددية السياسية وانتهاك حقوق الإنسان التي تعتبر كلها من مبادئ الديمقراطية، مما يهدد تحقيق الأمن على اعتبار أن هذا الأخير مسؤولية مشتركة في سائر المجتمعات الديمقراطية، وأنه ضروري في حياة الإنسان وأداء الأجهزة الأمنية لوظائفها من شانه يحقق الصالح العام المشترك، بمعنى وضع حد للاضطرابات السياسية وكل مظاهر الفساد التي تعرفها الأنظمة الحاكمة، والعمل على إرساء أنظمة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وكذا التأسيس لحكم رشيد في تسيير شؤون الدولة.[2]

كذلك يمثل الإصلاح السياسي أهم أسس الاستقرار الأمني، فبدون الإصلاح السياسي لن تحل المشكلات غير السياسية، هاته المشكلات قد تكون اقتصادية ولكن حلها سياسي، وأنه بدون الاستقرار الأمني لن يتمكن من القيام بأية مهمة أخرى تتعلق بالسياسة أو الاقتصاد وقد ينهار المجتمع.

والإصلاح السياسي يمثل خطوات فعالة وجدّية تقوم بها الحكومات والمجتمع المدني تهدف للانتقال من نظم حكم تتسم بالتسلطية إلى نظم حكم تقوم على قاعدتي

[1] احمد شكر جود الصبيحي ،"ظاهرة عدم الاستقرار في العراق بعد عام 2003:دراسة في المفهوم والأسباب"،مجلة تكريت للعلوم السياسية 13 (د.س.ن):43-44.

[2] علي مدوني،الأمن والأمن القومي،189.

المشاركة والتمثيل،[1] ويعد ركنا أساسيا من الأركان المرسخة للحكم الديمقراطي وهو تحديد للحياة السياسية وتصحيح لمساراتها ولصيغها الدستورية والقانونية وتحديدا للعلاقات فيما بينها، وهو التعريف الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية.[2]

وفي هذا الصدد فإن للقطاع الأمني دور فعال في الإشراف على العملية الأمنية وتنفيذها، ويتجلى ذلك في كل المؤسسات الحكومية وغيرها من الكيانات الأخرى التي تحسّن من مستوى خدمات الأمن التي تهدف إلى رفع كفاءة النظام السياسي، أي جعله فعالا في أدائه لوظائفه وبالتالي، يكون له دور في ضمان توفير الأمن للدولة ولشعبها فكل هذا من شأنه أن يعزز الديمقراطية والأمن، وهذا الأخير هو منصة الديمقراطية وهو المظلة الواقية للنظام الديمقراطي.

[1] مسلم بابا عربي،"محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي "،دفاتر السياسية والقانون9(2013):238

[2] سعاد عمير ،"محددات الإصلاح السياسي"،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية 2(2014):86

الأمن مفهوم تسعى إليه كل الدول، كونه أحد مقومات الحياة الإنسانية، إذ كان في السابق مرتبط بمدى محافظة الدولة على كيانها العسكري، فبعد الحرب الباردة تغيّر مضمونه من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الموسع والشامل، وغايته الرئيسية تتمثل في تحقيق وتوفير عوامل الصحة للمجتمع وأفراده في ظل البيئة الدولية المتغيرة.

كما أن الديمقراطية من قضايا الإنسانية المعقدة في ماضيها وحاضرها وربما في مستقبلها، فهي مفهوم يتعلق بأحد أشكال التغيير السياسي الذي يفصح عن عملية الانتقال الديمقراطي كآلية لتجسيد الديمقراطية، هذه العملية تشمل تغيير نظم حكم تسلطية إلى نظم ديمقراطية.

ومن هذا المنطلق ستكون دراستنا في الفصل الثاني تركز على الانتقال الديمقراطي وصعوبة هذه التجربة في العالم العربي.

الفصل الثاني:

بنية النظام السياسي العربي وصعوبة

عملية الانتقال الديمقراطي

تعيش المنطقة العربية مرحلة حاسمة في تاريخها المعاصر نتيجة موجة التحولات السياسية، حيث تعتبر عملية الانتقال الديمقراطي من أهم الملامح الرئيسية للتطور السياسي الذي شهدته الدول العربية، وأصبحت هذه العملية من القضايا البارزة التي اهتم بها الباحثون نتيجة لتزايد حالات الانتقال من نظم تسلطية إلى نظم ديمقراطية، الأمر الذي أنتج مطالب واسعة من طرف نخب المعارضة وعامة الشعب لتتبنى الانتقال الديمقراطي كآلية لتجاوز الممارسات التسلطية وتجسيد الأطر الديمقراطية، بمعنى حصول تغيير في طبيعة الأنظمة في حد ذاتها، إن لكل تجربة خصوصياتها وأولوياتها وتحدياتها، ومن هذا المنطلق ولتحليل ما تقدم يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

تناولنا في المبحث الأول طبيعة الأنظمة السياسية العربية وخصائصها، في حين حاول المبحث الثاني تفسير أن ثمة مجموعة من المتغيرات دفعت نحو الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، وتطرقنا إلى الطرق التي تم بها الانتقال الديمقراطي حيث برزت نتائج تعبر عن مخرجاته، اما المبحث الثالث تناولنا فيه التحديات التي فرضها المشهد السياسي في العالم العربي.

المبحث الأول: العالم العربي كوحدة تحليل في الانتقال الديمقراطي

تعكس الأنظمة السياسية في مختلف أنحاء العالم –وإلى حد ما– طبيعة مجتمعاتها والاختلاف بينها إنما هو اختلاف في طبيعة هذه المجتمعات وخصوصياتها، غير أن الاختلاف في طبيعة المجتمع العربي يعود إلى الخصوصيات الفرعية لكل جزء من هذا المجتمع، والظروف المحيطة به.

وتسعى الأنظمة السياسية الديمقراطية لتحقيق أولويات الشعب أساسا لأن النظام السياسي المصدر الأساسي لقيام الدولة، حيث يستمد قيامها من ثقة الشعب الذي يعد الفاعل الأساسي في تحقيق الشرعية .

ومع ظهور التغيرات التي عرفها العالم خاصة فيما يخص حقوق الإنسان وحريات الفرد، فقد اثر ذلك على الأنظمة السياسية العربية التي تعاني من غياب الديمقراطية والمشاركة السياسية، والتعددية الحزبية، مما أدى إلى الاهتمام أكثر بالديمقراطية والانفتاح السياسي، ومجمل الحريات السياسية .

المطلب الأول: التركيب البنيوي للأنظمة السياسية العربية

بعد إستقلال الدول العربية عن الاستعمار ظهرت أشكال مختلفة للنظم العربية وكل منها تدّعي القدرة عل تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع، وذلك جاء نتيجة تحولات المعاصرة التي مرّت على الدول العربية، فقبل الاستقلال كانت المجتمعات العربية تعيش حالة غياب المؤسسات التي تعبّر عن مفاهيم الحكم، أما بعد الاستقلال فقد تبنت هذه المجتمعات نظما تسعى من خلالها إلى تحقيق الصالح العام بحسب كل نظام سياسي .

- **طبيعة الأنظمة السياسية العربية:**

هناك مهمتين رئيسيتين سعت الأنظمة السياسية في الدول العربية إلى تحقيقها وتتمثل في تطوير نظام الدولة الوطنية، وبناء وتأسيس اقتصاد وطني مستقل، وذلك بحصر الأنظمة الاستعمارية السابقة، غير أن أنظمة ما بعد الاستعمار الجديدة ورثت الأنظمة الاستعمارية القديمة، والى جانب التغيير الإداري والمؤسسي، توجّب هناك تجديد ثقافي واجتماعي لتكوين شعب متجانس، كما حاولت إيجاد ثقافة أصيلة متجانسة، وكان لهذا التغير في أنظمة ما بعد الاستعمار دورا في إعادة توجيه علاقات الدولة في المنطقة العربية، حيث قلّصت علاقتها مع القوى الاستعمارية.[1]

فالأنظمة السياسية عبر سياساتها تهدف إلى تحقيق مصالح وحقوق مواطنيها، الآمر الذي جعل كل نظلم يختلف عن نظيره من الأنظمة الأخرى، وهي في مجملها عبارة عم مجموعة عقبات شكّلت حاجزا دون تحقيق الاستقرار والأمن، والنظم العربية على وجه الخصوص، فالتركيبة السياسية لمعظم الأنظمة العربية في فترة ما بعد الاستقلال هي الدولة المتسلّطة ذات الحزب، الواحد الذي يحتكر السلطة السياسية.[2]

إن الأنظمة السياسية العربية هي مجموع الأنظمة التي ظهرت بعد مرحلة الاستقلال وحكمت الدولة بأساليب حكم مختلفة، حيث تتوزع هذه الأنظمة من حيث الشكل إلى أنظمة ملكية، وأنظمة جمهورية.

[1] إيجي ناغا ساوا، "مستقبل أنظمة مابعد الاستعمار في الوطن العربي"، تر. محمود عبد الواحد القيسي جامعة بغداد 31-32(2015)،137.

[2] رودجر اوين، الحكام العربي: مراحل الصعود والهبوط، تر. سعيد محمد الحسينة (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،2014)،33.

✓ **النظام الملكي:**

وهو النظام الذي يقوم على أساس توارث السلطة في داخل الأسرة الحاكمة أي هو النظام الذي يتولى فيه الملك السلطة عن طريق الوراثة، لمدة غير محددة، وفي ظل الحكم الملكي ليس للشعب أي دور في تحديد هوية الملك لدى تولي مهامه، وإنما الدستور فقط الذي يتولى تحديد ذلك[1]، بمعنى آخر أن السلطة تمارس بشكل انفرادي دون أي مشاركة من الشعب، ويتولى الملك الحكم لفترة مستمرة مادام عل قيد الحياة والأنظمة الملكية تعتبر من أقدم أنواع الأنظمة، ولكن مع بداية ظهور الديمقراطية بدأت أشكال النظام تتراجع.[2]

وفي العالم العربي نجد هناك ثماني دول لازالت ذات نظام ملكي على غرار السعودية الكويت، قطر، البحرين وعمان والإمارات، والأردن والمغرب، وفي الفترة ما بين 1950م–1970م سقطت خمس نظم ملكية، وهي مصر وتونس، والعراق واليمن وليبيا.

✓ **النظام الجمهوري:**

وهو النظام السياسي الذي تمارس فيه السلطة بشكل عام، بمعنى يعتمد على الانتخاب كمعيار لتولي السلطة، حيث يتولى رئيس الدولة الحكم عن طريق الانتخاب لمدة زمنية معينة، وفق شروط منصوص عليها في الدستور.[3]

[1] محمد حسن دخيل، أنظمة الحكم في الوطن العربي: دراسة مقارنة (بيروت :دار مكتبة البصائر،2014)،32.

[2] مها سامي فؤاد المصري، "دور النظام السياسي العربي في إعاقة بناء مجتمع معرفة عربي" (رسالة ماجستير، جامعة نابلس، 2005)، 72.

[3] حسن دخيل، أنظمة الحكم في الوطن العربي،25.

وتمتاز هذه الأنظمة باعتمادها على شرعية ليس لها مصدرها ديني أو طائفي أو قانوني...وإنما إيديولوجية ثورية أو كاريزما ملهمة، ومثال ذلك النظام المصري الناصري 1952م-1970م.

وحكام الأنظمة الجمهورية لا يتركون الحكم إلاّ بالوفاة، أو الانقلاب أو المرض أو الاغتيال، وقد انتظمت فيها بقية الدول العربية،[1] وقد تجمعها خاصية هامة تتمثل في تبنيها لأيديولوجيات اشتراكية بعد حصولها على الاستقلال، كما شهدت نظام الحزب الواحد بعد الاستقلال مباشرة مثل الجزائر اليمن الجنوبي قبل الوحدة، بإستثناء لبنان الذي أقام نظامه على التعددية السياسية وأكدت تلك النظم غالبا على مطلب الوحدة العربية.

كذلك نجد نظم الحكم في الدول العربية ضخّمت من صلاحيات رئيس الدولة على حساب البرلمان، وكثيرا من البرلمانات العربية لا تعكس الصفة المثالية للإرادة الشعبية فبغض النظر عمّا شكل رئاسة الدولة، وعما مدوّن في الدستور تعدّ نظما رئاسة تتركز فيها كل السلطات الفعلية في يد رئيس الدولة.[2]

خلصت دراسات عديدة إلى أن الدولة في الوطن العربي رغم تطور أجهزتها الأمنية والإدارية، ومختلف مؤسساتها؛ تشهد عدم تطور كيانها بشكل مستقل عن الشخص الحاكم الذي يفترض أن يمارس سلطة الدول في إطار قانوني وبتفويض شعبي دون امتلاك هذه السلطة، فالواقع يثبت أن الدولة أصبحت أداة في يد نخبة حاكمة تستند إلى نظام ديمقراطي شكلي، حيث يقول محمد جاب الأنصاري:

[1] فؤاد المصري، دور النظام السياسي العربي في إعاقة بناء مجتمع ،72.

[2] هلال و مسعد، النظم السياسية العربية،129-136.

"ليس من السهل الفصل الواضح ما للسلطة وما للدولة، فالسلطة هي التي تبني الدولة ومؤسساتها وأجهزتها[...]إن السلطة في الوضع العربي الراهن هي حاضنة للدولة"[1]

فلو انهارت السلطة انهار معها الكيان على رؤوس مواطنيه .

عملت الأنظمة السياسية العربية بعد استقلالها على نقل صيغ وتقاليد المؤسسات السياسية العربية، بما فيه الأمن صيغ مؤسسات الدستورية من مبادئ ونصوص فمثلا اعتماد مبدأ المساواة بين الناس وعدم التمييز بين الحقوق، أكدت عليها في دساتير كل من الإمارات، تونس، الجزائر، سوريا، العراق، الكويت ولبنان، مصر، كذلك حرية الرأي والتظاهر، وحق تكوين التنظيمات السياسية، أكدت عليها دساتير كل من: مصر، العراق، ليبيا، الجزائر، سوريا، البحرين، إضافة إلى مبدأ سيادة الشعب في السلطة وصيانة للحقوق والحريات،[2] لكن الدساتير العربية رغم تبينها مثل هذه المبادئ إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، على سبيل المثال نرى:

– معظم الدساتير العربية تبنت مبدأ الفصل بين السلطات غير أن الممارسة الفعلية تثبت أن السلطة التنفيذية المتجسدة في رئيس الدولة تسيطر على السلطتين التشريعية والقضائية؛

– غياب مؤسسات الرقابة الدستورية في اغلب الدول العربية والتي وظيفتها التأكد من دستورية القوانين صونا لحقوق المواطن؛

– حالة الأحكام العرفية وحالة الطوارئ استمرت لعقود منذ عام 1963م في سوريا،

[1] حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراساتها (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2008)،96.

[2] وليد سالم محمد، النظم السياسية العربية: إشكاليات السياسات والحكم (عمان: الرمال للنشر والتوزيع،2018)،51.

وفي مصر منذ 1981م، وفي السودان منذ 1990م، وفي الجزائر تم رفعها سنة 2011م والعراق منذ 1991م؛

– النص على حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية، والتداول السلمي على السلطة غير أن الأنظمة السياسية العربية اغلبها يحكمها شخص واحد او فئة معينة.

حيث يفسر"انجمار كارلسون" أن: "مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والظروف السياسية التي مرّ بها العالم العربي لم توفر المناخ الملائم لنشوء أنظمة ديمقراطية، وترسيخ الديمقراطية اذّ خلف الاستعمار وراءه حكومات محلية لم تتلقى مبدأ من مبادئ الديمقراطية ..."[1]

فالدولة في الوطن العربي مرتبطة بطبيعة النظام السياسي واستمراره، وليست قائمة على اسس دستورية وسياسية قادرة على الوصول إلى حالة من الاستقرار الذي يساعد على بناء دولة المؤسسات، كما أن الأنظمة السياسية العربية لم تكتمل بنيتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وفق أسس قانونية وديمقراطية .[2]

وفي مجمل القول فإن الأنظمة السياسية العربية الحاكمة لم تتمكن من تكوين أساس متماسك لتطوير نظام حكم؛ يكون فيه المجتمع دور فاعل وأساسي، حيث جعلت بأجهزتها الرسمية تسوية بين التنظيم المؤسسي وسلطة الحاكم، فأصبحت السلطة ملكا شخصيا وليس اختصاصا وظيفيا، ما أدى إلى عدم وجود إرادة لتطوير حكم ديمقراطي .

المطلب الثاني: سمات ومميزات النظام السياسي العربي.

تتميز المجتمعات العربية التي نشأت عبر التاريخ بظاهرة الاستبداد والتسلط كشكل من أشكال العلاقة بين الحاكم والمحكومين، ورغم تباين الأنظمة السياسية العربية من

[1] سالم محمد، النظم السياسية العربية، 52–54.

[2] جمعة الزورق فرج بلعيد، "دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية :اليمن نموذجا"(رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط ،2015)،47.

حيث الشكل السياسي، فإنها تتقاسم عدة مواصفات من حيث المضمون والدور السياسي الذي تضطلع به الدولة، ودراسة حركية النظم السياسية العربية في أبعادها المختلفة تتطلب الوقوف عند مميزات وخصائص هذه للنظم، ولكن لا يمكن استعراض أنظمة الحكم في الوطن العربي كل نظام على حدى، وعليه سوف نحاول إبراز أهم السمات المشتركة ما بين دول المنطقة العربية والتي تتخلص فيما يلي:

- الميزة الاستعمارية، حيث تعتبر الدول العربية من الناحية التاريخية دولا جديدة نسبيا بالنسبة لتخلّصها من السيطرة الاستعمارية التي عايشتها بمختلف أساليبها هذه الخبرة كانت لها أثار جانبية سلبية، ولها أيضا أثار ايجابية، حيث نجد أن لغة المستعمر مازالت معتمدة في العديد من الدول العربية، وهذا ما أدى إلى وجود اختلاف بينها، حيث يوجد هنا فئات تتقن لغة المستعمر، بينما نجد أخرى العكس.[1]

كذلك الدول الاستعمارية قامت بتقسيمات إدارية إلى مناطق نفوذ، أصبحت لاحقا هي الحدود السياسية للدول المستقلة، وهكذا دخلت الدول العربية التاريخ المعاصر وهي ممزقة ومتباينة في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[2]

ومن الآثار الايجابية المهمة للخبرة الاستعمارية، تعميق الوعي بالتناقض الأساسي مع المستعمر، والشعور بوحدة التحديات بين أبناء المجتمع الواحد الأمر الذي ساعد على تنمية الهوية المتمايزة ووضع لبنات الدولة الوطنية[3] .

[1] هلال و مسعد، النظم السياسية العربية،20.

[2] بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية ،52.

[3] هلال ومسعد، النظم السياسية العربية،21.

– يوجد توجه في الأنظمة السياسية العربية بعدم احترام حقوق الإنسان حيث تعكس تقارير للمنظمة العربية لحقوق الإنسان واقعا مؤلما لهذا الأخير، فهناك انتهاك متواصل للحق في الحياة في إطار المنازعات السياسية وفي مجال الحقوق الاقتصادية والثقافية...

– عدم تطبيق النصوص الدستورية رغم أنها تنص على حري الرأي، والحق في تكوين الأحزاب، وإقرار المساواة أمام القانون، ومبدأ التعددية الحزبية، لكن الواقع يعكس غير ذلك، حيث يتم تمكين الأفراد من الاختيار بين أحزاب سياسية متنافسة، والإدلاء بأصواتهم في انتخابات حرة، ولكن الملاحظ أن تداول السلطة في معظم النظم العربية محتكر من طرف فئة معينة .[1]

– التبعية: هذا المصطلح حديث، حيث ظهر بعد انقضاء العلاقات الاستعمارية واعتبره بعين المحللين مفهوما يتكون من جانبين: جانب العلاقات وجانب المؤسسات فالدول يعتبر التبعية " الموقف الذي تكون فيه اقتصادات مجموعة معينة من الدول مشروط بنمو وتوسع اقتصاد آخر" والثاني "تكييف البناء الداخلي لمجتمع معين بحيث يعاد تكوينه وفقا لما كانت البنيوية لاقتصادات قومية محددة أخرى".

وكان العامل الثقافي مناسبا لتكريس التبعية، وذلك من خلال الترويج لنمط الحياة الغربية، وشيوع القيم الاستهلاكية بحيث يستمر الإعتماد على الغرب في تلبية الحاجات الأساسية.[2]

فالتبعية في العالم العربي هي واقع له عدة أبعاد: الاقتصادية، الغذائية، المالية والعسكرية، الأمنية، السياسية، الثقافية، التكنولوجية، رغم توفر الإمكانات المادية والبشرية

[1] عمر فرحاتي ،"النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وايجابية التغيير"، مجلة العلوم الإنسانية 2(2002):77.

[2] هلال و مسعد، النظم السياسية العربية ،22–24.

التي تساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.[1]

وبالتالي تبقى الدول العربية تابعة لدول كبرى من اجل تحقيق مصالحها الاقتصادية، ومنه السماح للدول الأجنبية بالتدخل في اقتصاد الدولة، فالدولة التابعة تبقى دائما تحت سيطرة حكم أجنبي.

– الدول العربية هي دول محدودة القدرة على توظيف مواردها رغم امتلاكها لكم هائل من الثروات، حيث تركز على استيراد المواد المصنوعة من الغرب فهي عبارة عن :

مجموعة دول مصدرة للنفط، ويعتمد اقتصادها على مورد هو بطبيعته قابل للزوال أي اتخاذ الطابع الريعي، أي الدخل الذي تتحصل عليه من عائدات البترول حيث تصدر المواد الخام لكسب الأموال، وتعتبر الدول النفطية العربية خير مثال على ذلك مثل الجزائر.[2]

ودول شبه ريعية التي تعتمد في جانب من إصدارتها عللا مصادر أخرى غير العائدات النفطية تحصل عليها نتيجة لموقعها الاستراتيجي، ودورها السياسي في المنطقة، وإيرادات السياحة والمعونات الخارجية التي تحصل عليها، فضلا عن التحولات المالية لمواطنيها العاملين في الدول النفطية، وتقع دول عربية عديدة ضمن هذه الفئة مثل: مصر، سوريا، الأردن وتونس واليمن ...[3]

تواجه الأنظمة السياسية العربية أزمات أثرت في مراحل التطور السياسي ما يعبر عنه بالمرحلة الانتقالية حيث تعاني من:

[1] بلعور ،"التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية"،54.

[2] هلال و مسعد ، النظم السياسية العربية ،27–29.

[3] توفيق ابراهيم، الانتقال الديمقراطي،102.

- أزمة هوية أو الانتماء وترتبط بتعريف المواطن لهويته، والعجز عن التكامل الوطني في إطار واحد، أي وجود جماعات عرقية أو طائفية أو جهوية تسمو على الإنتماء للدولة القائمة.
- أزمة مشاركة بمعني عدم انخراط المواطنين في الإسهام في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي، أي عدم وجود ميكانيزمات محددة في المجتمع للتداول السلطة على كافة المستويات القيادية.
- أزمة تغلغل، أي عدم قدرة الحكومة على النفاذ إلى كافة أنحاء أقاليمها.
- أزمة توزيع، وتعني بذلك عدم وجود مساواة وعدالة في توزيع الموارد القومية في الدولة، بمعنى عجز النظام السياسي عن توزيع عوائد وأعباء التنمية بشكل عادي .[1]
- أزمة شرعية، وتتعلق بعدم قناعة الأفراد المجتمع بالنظام السياسي القائم، كما يعتبرها البعض محصلة لمختلف الأزمات السابقة وتعبر عن رفض المحكومين للإنصياع الطوعي لأوامر السلطة السياسية، هذه الأخيرة يفترض أن بصحبها قبول مجتمعي، غير أن العديد من النظم السياسية تلجأ إلى الشرعية الثورية إلى
- تبرير هيمنتها وبقائها في الحكم عوضا عن الشرعية القانونية أو الدستورية .[2]

تميز النظام السياسي العربي بالانقلابات التي مارستها الأنظمة القومية بعد استقلالها حيث كانت تتم من خلال تتدخل العسكر للإطاحة بالنظام السابق، بما أدى إلى الركود الاقتصادي، والفساد والمحسوبية والاستبداد واحتكار السلطة السياسية.[3]

---

[1] بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية ،56.

[2] عمر حمدان الحضرمي، "تداول السلطة والدساتير في الأنظمة السياسية العربية"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية3(2006):477.

[3] حسين عوض ،"السمات المشتركة للنظم السياسية العربية"، اطلع عليه بتاريخ 18افريل،2019 httip//www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid =3269138r=0

وعليه يمكن القول أن الصفات الأساسية التي تميزت بها الأنظمة السياسية العربية، تشارك كلا النظامين الملكي والجمهوري في احتكار الدولة للثروات الوطنية حيث زاوجت النخب الحاكمة بين احتكار السلطة والهيمنة الاقتصادية الأمر الذي ساعد القوى البيروقراطية الحاكمة على تحولها إلى قوى تتسم بالنهب بدلا من الوقوف بمصالح بلادها الوطنية.

المبحث الثاني: خصوصية الانتقال الديمقراطي في العالم العربي

إن عملية الانتقال الديمقراطي تحمل طابع الخصوصية في سيرورتها من منطقة إلى أخرى، ولكل دولة ومجتمع ظروفهما وخصوصياتهما، وبينما عرفت الكثير من المناطق في العالم إشكاليات في مسار انتقالها نحو الديمقراطية، وحققت نجاح في تجربة الانتقال الديمقراطي، وتجاوزت الصعوبات والعراقيل لايزال العالم العربي حالته استثنائية نظرا لتعقد الأوضاع السياسية والمجتمعية فيه، إذ لا يكاد يوجد قطر عربي واحد تمكن من النجاح.

المطلب الأول: أسباب الانتقال الديمقراطي.

تعاني الأنظمة التي تعرف الانتقال عادة من اختلالات في التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ما يؤدي إلى المطالبة بتغيير وتحسن الأوضاع، ومن هذا المنطلق اتجهت الدول العربية إلى الانتقال الديمقراطي بفعل تأثير مجموعة من الدوافع الداخلية وأخرى خارجية، تتداخل في تشكيل مساراتها ونتائجها.

- ✓ **الدوافع الداخلية:**

وهي عديدة نجد منها أسباب اقتصادية و اجتماعية وسياسية وثقافية...

الأسباب السياسية:

- نجد معظم الدوا العربية ذات نظم تسلطية استبدادية، وعليه في ظل هذه الأنظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام حيث اتسمت هذه الأنظمة العربية الحاكمة باحتكارها للسلطة لحفظ الحكم وقد زاد الإخفاق السياسي في فشل انجاز الحدود الدنيا للتنمية السياسية الديمقراطية.[1]

فهي أنظمة لا تسمح بتغيير قمة النظام ولا هيكله السياسي على نحو سلمي؛ أي هناك غياب واضح لدور المجتمع، فغلبة السلطة التنفيذية وغياب الحرية من الأسباب التي أدت إلى بروز إشكالية الديمقراطية في الدول العربية، فالأنظمة العربية تخفي في جوهرها اللاديمقراطية بمظاهر ديمقراطية مزيفة، ففي هذا الوقت نجد معظم الدساتير العربية تنص على حقوق الإنسان والحريات العامة الأساسية التي جاءت بها الإعلانات العالمية، والاتفاقيات الدولية، إلا أنها تدعي الديمقراطية نظريا، وما الدساتير العربية إلا تعبيرا عن رؤية وإرادة السلطات الحاكمة في البلاد لضمان أمنها، وليست عن إرادة شعوب البلاد العربية وضمان حقوقهم وحرياتهم.[2]

بمعنى أن الاستبداد في الحكم وإدارة شؤون البلاد بمعزل عن إرادة الشعب، مما ولّد الاضطهاد وعدم احترام حقوق الإنسان، إضافة إلى إضعاف النسيج الاجتماعي وتغييب الوحدة الوطنية، وانتعاش سياسية التمييز بمختلف أشكاله وغياب الديمقراطية... وما زاد من مساوئ الأنظمة التسلطية، هو بقاء هذه الممارسات من قبل بعض الأنظمة دون جدوى، ما دفع بعض القوى إلى المطالبة بتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة وأحيانا

---

[1] علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)،5.

[2] سرى هاشم محمد واخرون، "الديمقراطية في الدول العربية بين النظرية والواقع"، اطلع عليه بتاريخ 25 مارس،2019، https://mail.google.com/mail/u/0 inbox ?projector=1

تتحول المطالب إلى صراعات[1]، أي هناك أسباب تتعلق بتأزم الأوضاع وعجز النظام عن مواجهتها مما يؤدي إلى:

- تصاعد حدة المعارضة ضد النظام السلطوي؛

- لجوء النخبة الحاكمة إلى تبني نوع من الانفتاح السياسي لاستيعاب مطالب المعارضة؛

- حدوث انتفاضة شعبية واسعة تطيح بالسلطة الحاكمة للانتقال نحو الديمقراطية.

كذلك أسباب تتعلق بطبيعة الفاعلين السياسيين من حيث درجة تماسك النخبة الحاكمة وحجم التأييد الشعبي لها، وموقف الجيش والأجهزة الأمنية من النخب الحاكمة.[2]

الأسباب الاقتصادية والاجتماعية :

هناك عدة أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة جعلت من الحياة المعيشية للإنسان العربي أمرا لم يعد باستطاعته تحمّله، فأجبرته هذه الظروف على المطالبة بالتغيير، والتعبير عن غضبة ضد الأنظمة المستبدة التي بنظره هي المسؤولة عن معاناته الاقتصادية والاجتماعية، ومن بينها التلاعب بثروات الوطن ومقدرات الأمة وانتشار الفساد المالي والإداري، الذي يتولد احدهما عن الأخر بشكل ألي ويتتابع حيث من الفساد السياسي إلى الإداري إلى المالي[3]، والمعاناة من التخلف الاقتصادي حيث تعتمد في الغالب على واردات النفط والسياحة والمعونات الخارجية، في حين تغييب التنمية

[1] امحمد اسباعي،" الاعلام التلفزي ودوره في التحول الديمقراطي في الوطن العربي: قناة الجزيرة نموذجا "(اطروحة دكتوراه، جامعة وهران2018،1)،104.

[2] مولود دحماني،"اثر المخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مرحل التحول السياسي: دراسة مقارنة تونس وليبيا 2011-2015"(رسالة ماجستير :جامعة تيزي وزو،2016)،41.

[3] مراد بن سعيد ،"جدلية التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: دراسة في مؤشرات الديمقراطية في الوطن العربي بعد عام 2001"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية5(2016):16.

الحقيقية، حيث هناك تزايد السكان، ونقص الكوادر الوطنية، والتفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي، ففي ظل هذا الوضع المتردي فان دخل الفرد سيكون متدني.[1]

ومن الواضح أن إشكالية الديمقراطية في الدول العربية ترجع أيضا إلى البنية الاجتماعية المعقدة، أي غياب طبقة متوسطة في المجتمع العربي بما أدى إلى نشوء فجوة بين الأغنياء والفقراء، فعلى الأنظمة العربية لا تضمن للفقراء الحد الأدنى من مستلزمات الحياة مثل: الحق في الحصول على عمل مناسب واجر وسكن مناسبين حتى يتمكن المواطن العربي من المشاركة السياسية، فنمو ثقافة سياسية ديمقراطية توسع التعليم وانتشاره وتطور وسائل الاتصال والاحتكاك بالخارج، ورفع معدلات النمو الثقافي زاد من إدراك الجماهير لحقوقهم الطبيعية.[2]

وكذلك هناك عدم تحقيق التوافق بين كافة شرائح المجمتع من قبل الدولة ما ينتج عنه أزمة الاندماج الوطني، حيث يكرس مبدأ الانتماء للقبيلة بدل الدولة وتفكيك مختلف أطياف المجتمع، ما جعل الشعوب تفضل مصلحة القبيلة على مصلحة الوطن، وهذا ما يؤدي بالنظم إلى العجز عن إدارة الأزمة، وذلك نظرا لفساد النظم وتحيزها لجماعة الأثنية على حساب أخرى مما يضعف قدرتها التوزيعية وعدم الوفاء بمطالب مختلف الجماعات الأثنية.[3]

كما أن الثورة المعلوماتية الكبيرة في وسائل الاتصالات والانترنت من خلال التوتير والفيس بوك واليوتيوب...كان لها اثر بارز في تحريك الانفتاح السياسي في الوطن العربي، فيما عرف بربيع الثورات العربية في كل من تونس ومصر وليبيا التي تحولت من

---

[1] ريم محمد موسى، "الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي"(ورقة مقدمة مؤتمر السابع عشر حول ثقافة التغيير، السودان، دون تاريخ وسنة نشر).

[2] الكواري واخررون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي،6.

[3] أسباعي، "الإعلام التلفزي،105.

نظم تسلطية إلى نظم يراد أن تكون لها ديمقراطية، وتسهم هذه الثورة –المعلوماتية في نقل القيم والأفكار والممارسات والمطالب الديمقراطية من دولة إلى أخرى، وهو ما يساعد على نشر ما يعرف "عدوى الديمقراطية عبر الحدود."[1]

✓ **الدوافع الخارجية:**

لقد لعبت العدوى الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة دورا كبيرا في نشر الديمقراطية وتحولاتها، وكذلك يمكن اعتبار الضغط الدولي ساهم في إحداث التغيير، كما حدث في العراق بعد عام 2003 على سبيل المثال حيث فتحت الدول الكبرى ملفات الديمقراطية وحقوق الإنسان تحت وطأة ضغط الرأي العام ومنظمات حقوق الإنسان، حيث يرى "صاموئيل هنتنغتون" أن النظام السياسي الديمقراطي السياسي في دولة ما قد يتأثر بسلوك وسياسات الحكومات والمؤسسات الأجنبية، إلا أن درجة التأثير تختلف باختلاف الدول المؤثرة وبتوجهاتها السياسية الخارجية القابلة لتغيير حسب الظروف الدولية السائدة.[2]

وهناك من يرى أن الغرب يتعامل مع التغيير كأمر واقع ولكنه لا يؤيد الوضع وهناك من يرى أن دور العامل الخارجي مؤثر، حيث يعتقد أصحاب الرأي الأخير استنادا إلى وثائق سرية كشفها موقع " ويكليكس" أن الولايات المتحدة الأمريكية دفعت الملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية في مصر، والبعض الأخر يرى أن الوثائق

[1] صالح ياسر وآخرون، "تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي(عمان: مؤسسة فريدريش ايبرت،2012)،55.

[2] عمر مرزوقي، "حركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي: قراءة في المؤتمرات الدولية"، مجلة الفكر10(دون سنة النشر):169.

والموقع نفسه كان له دور بما حدث في العالم العربي، لأن هذه الوثائق كشفت أمور سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم، وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول.[1]

كذلك دور القوى الدولية في دعم عمليات الانتقال الديمقراطي، سواء من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية التي تمر بمراحل انتقال أو ممارسة الضغوط السياسية، وفرض العقوبات على النظم التسلطية، إضافة إلى انتشار الذي شكل دافعا أساسيا لعملية الانتقال الديمقراطي على الصعيد الإقليمي في بعض الحالات، حيث أن نجاح دولة ما في تأسيس نظلم ديمقراطي مستقر يمكن أن يلقي بتأثيراته على الدول المجاورة حيث يشجع النخب والقوى السياسية فيها على السير في نفس الاتجاه.[2]

المطلب الثاني: أنماط الانتقال الديمقراطي

نظرا لتعدد أسباب الانتقال الديمقراطي وتداخلها، هناك طريقة أو أسلوب للانتقال ويقصد بذلك الإجراءات التي يتم إتباعها للإحاطة بنظام غير ديمقراطي والوصول إلى نظام ديمقراطي، أي الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي ولمعرفة كيف يتم الانتقال هناك عدة طرق ،حيث ميز "صاموئيل هنتنغتون" بين أربع أنماط لعملية الانتقال الديمقراطي وهي:

1/نمط الانتقال من الأعلى:

ويعني بذلك الانتقال بقيادة الإصلاحيين من داخل النظام، حيث تتمركز السلطة والقوة في يد نخبة محدودة، وتكون الأولوية للمصالح الخاصة على حساب المصالح

[1] اسباعي، الإعلام التلفزي،109.

[2] دحماني، أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي،42.

العامة، ويعني الإصلاح عند "لينز":"تأخذ النخب في الحكم مركز الصدارة ، وفي جلب الديمقراطية."[1]

أي قيام النخب الحاكمة بإدخال عدد من الإصلاحات الديمقراطية في النظام ،حيث تتم عملية الانتقال الديمقراطي بمبادرة من داخل النظام ذاته دون تدخل من جهات أخرى، سواء كانت المعارضة أو المجتمع ككل، ويتميز هذا النمط بنوع من الخداع ومن ثم عدم التأثير الحقيقي على المسار الديمقراطي.[2]

بعبارة أخرى يقود الانتقال إلى حكم إصلاحي داخل النظام يؤمن بضرورة الانتقال ويتفهمه، وبعدم القدرة على الاستمرار في الحكم بالطرق القديمة، ويتبنى خطوات انفتاحيه مع وجود معارضة ضعيفة ومشتتة بالنجاح الإصلاحي داخل النظام.[3]

2/نمط الانتقال من الأسفل:

ينتج هذا النمط عندما يعرض النظام لضغوط كبيرة من قبل المعارضة الشعبية أي الوقت الذي تخضع فيه النخب للإرادة الشعبية الغامضة، وقد يتسم هذا النمط بالعنف، فيأتي الانتقال الديمقراطي في أعقاب مظاهرات شعبية عنيفة، ومطالبات من قبل الشعب بإنجاز الإصلاحات المنشودة، وقيام بعض أعمال العنف من جانب القوى الاجتماعية الرافضة للوضع،[4] حيث تشرق مجموعات المعارضة على إقامة الديمقراطية مع سقوط النظام السلطوي وفي تعبير "لينر": القطيعة مع النظام.

---

[1] بوروني،النخبة السياسية،65.

[2] ايمان حسن ،"المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي :إطار نظري ومفاهيمي (البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية،2017)،49.

[3] فاتح الشيخ، "تجارب الانتقال الديمقراطي: المسبقات، التجارب، الدروس،WWW.asharl.org.uk/markaz/m-abhath-09-08012.htm

[4] دحماني، اثر المخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي،42.

وقد يأخذ الدافع الأساسي للتغيير الديمقراطي في هذا السبيل القوة الناعمة المتمثلة في : الإضرابات، الاحتياجات، المظاهرات، العصيان المدني...أي الهز من الأسفل.[1]

فتستلم القيادات السلطوية للضغوط وتبدأ الإصلاحات المطلوبة منعا لتفاقم الموقف أو الوضع القائم، وسعيا لاحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية، أي بوجود أغلبية المعارضة أو زيادة قوتها، وتناقض قوة الحكومة إلى أن يطاح بها، وبالتالي يتطلب من المعارضة أن تنهك قوة الحكومة وتحول الميزان لصالحها[2].

3/الانتقال عن طريق التفاوض أو التوافق

ويتمثل هذا النمط في التوازن بين الحكومة والمعارضة، بحيث توافق الحكومة على التفاوض مع المعارضة، وهنا تتحدث عن النمط الذي يتكون فيه مبادرة مشتركة بين النخب الحاكمة، والنخب المعارضة، حيث توجد مصلحة مشتركة بينهما، الهدف منها حل الخلافات، وتدعم نفوذ النخبة لضمان الاستقرار السياسي بعد المرحلة الانتقالية، أي التوصل إلى أسس مشتركة للتخلي عن النظام غير الديمقراطي وإقامة نظام ديمقراطي بديل.[3]

إن هذا النمط لا تحدث فيه مؤشرات للتقدم في اتجاه الترسيخ الديمقراطي إلا إذا تضمنت المرحلة الانتقالية مفاوضات واتفاقيات بين النخب النظام التسلطي ونخب المعارضة، وفي هذا النمط أيضا تكون الحالة وسطية، أي إقامة نظام ديمقراطي يكون نتيجة عمل مشترك بين الحكومة ومجموعات المعارضة، ويتجسد ذلك عن طريق عقد مؤتمرات وطنية للحوار، وللقناعة الطرفين استحالة انتصار احدهما على الأخر، يعني

[1] فاتح الشيخ ، تجارب الانتقال الديمقراطي.

[2] حسن، المجتمع المدني والدول،50.

[3] دحماني، اثر المخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ،42.

الجناح الإصلاحي وقوى المعارضة لايملكان القدرة على تحقيق وقيادة الانتقال الديمقراطي كل على حدى.[1]

4/نمط التدخل الأجنبي:

يحدث هذا النمط عندما يكون الانتقال الديمقراطي نتيجة لتدخلات وضغوطات من قبل أطراف أجنبية، أي الأمر يتعلق بتدخل قوى أجنبية في عملية الانتقال الديمقراطي ولا يقصد بذلك التدخل العسكري المباشر وحسب، بل أيضا مسألة الإعانات، التي تمنعها دول أجنبية، فيكون التأثير على عملية الانتقال الديمقراطي بشكل غير مباشر، فقد يكون نفوذ الدول والمؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية قويا ومؤثرا في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة ،[2] وتشير عملية الانتقال الديمقراطي إلى مرحلة تعيش فيها الدولة والمجتمع مسارين منتاقضين:

*مسار تفكيك مؤسسات النظام السلطوي والقطع مع ممارساته

*مسار إعادة البناء وفق منظور ديمقراطي المؤسسات النظام الجديد.[3]

كما قدم "طوماس كترويترز" thomas carothers سيرورة مراحل للانتقال الديمقراطي كالأتي:

1/مرحلة الانفتاح:the oponing : تعبر هذه المرحلة عن نضج ممارسة الديمقراطية من خلال توسيع هامش الحرية، وإدخال تغييرات سياسية عميقة، أي فناء النظام السلطوي.

[1] ا بوروني ، النخبة السياسية،65

[2] حسن، المجتمع المدني والدول ،50.

[3] دحماني، اثر المخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ،31.

2/مرحلة الاختراق: the break through : يتم فيها إرساء دستور جديد من خلال بناء مؤسساتي، بحيث تمارس السلطة حكومة منتخبة في إطار الحرية والشفافية.

3/مرحلة الترسيخ:the consoliation : تتطلب هذه المرحلة وقتا اكبر لتعزيز الممارسة الديمقراطية، عبر إصلاح المؤسسات وإرساء إلية الانتخاب بصفة دورية وتعزيز عمل منظمات المجتمع المدني،[1] وتقتضي عملية الانتقال الديمقراطي توفر شرطين أساسين هما:

1/الإرادة السياسية القائمة على الثقة والاحترام المتبادل.

2/الإطار التعاقدي لتفعيل تلك الإرادة السياسية في مجالها المؤسساتي.

يمهد الشرطان لبناء شرعية تمثيل طبيعي لاتجاهات الكبرى في المجتمع في مختلف مؤسسات الدولة".[2]

بالنظر إلى تجارب الانتقال الديمقراطي في معظم دول العالم العربي نجد هيمنة نموذجين حيث حصل الانتقال بطريقتين :

تنازليا، أي الانتقال من الأعلى بقرار من النظام نفسه واتضح ذلك قبل أحداث الربيع العربي "حيث جاءت قرارات سياسية من الأعلى اتخذت شكل انفتاح سياسي محدود، بمعنى أخر ظهور ديمقراطية شكلية دون الوصول إلى جوهر الديمقراطية كما حدث في الجزائر، مصر، المغرب... تصاعديا، أي الانتقال من الأسفل، وذلك عن طريق ثورات شعبية، وإحداث الربيع العربي تأخذ شكل من أشكال الانتقال من الأسفل كتونس، مصر، وليبيا، اليمن، سوريا، حيث خرجت الشعوب مطالبة بالتغيير نتيجة تردي الأوضاع

[1] ا بوروني، النخبة السياسية ،31.

[2] الوناس حمداني،" الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر (1989-1992)التجربة والآليات"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية8(2017):18.

السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،والجدير بالذكر هناك غياب واضح للانتقال عبر التقاعد ما بين النظام والمعارضة في الدول العربية.[1]

تعتبر السلطة احد مداخل التغيير، حيث تحتل قضية انتقالها دورا مهما في تطور الحياة السياسية والدستورية في الدول العربي، يختلف نمط الخلافة السياسية في هذه البلدان باختلاف وتباين طبيعة النظم القائمة فيها، فأنماطها انتقال السلطة في خرق قواعد الشرعية التي تؤسس لطريقة انتقال السلطة ،ومن ثم غياب ثقافة الانتقال السليم للسلطة في الدول العربية، يؤدي دوما إلى عدم الاستقرار السياسي ويعيق أي تحول فعلي نحو الديمقراطية[2].

نميز في الأنظمة السياسية في العالم العربي في انتقال السلطة بين نمطين:

- ✓ **الأنماط السلمية:**

وتتميز بعدم مخالفتها للقواعد القانونية القائمة والمعمول بها، وانعدام استخدام القوة، بمعنى يتم شغور كرسي الرئاسة عن طريق الوفاة الطبيعية أو التنازل الطوعي أو الإعفاء من المنصب بناءا على انتهاء المدة القانونية، ويتم الوصول إلى السلطة أما بالوراثة، أو الانتحاب، أو التعيين.[3]

---

[1] رابح زغوني، "مقدمة نقدية الأزمة الانتقال الديمقراطي في العالم العربي "(ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول أزمة الحكم في العالم: تحديات الواقع ومقاربات التغيير ،قائمة،هيلوبويسسن،22-23 نوفمبر ،2015

2 أوات محمد، "التداول السلمي للسلطة في نظام الحكم الإسلامي"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية2(2009):103

[3] احلام خليل عبد الرحمن نتيل، "الأنماط السياسية وانعكاساتها على التغيير السياسي والتحولات الديمقراطية في الوطن العربي" (رسالة ماجيستير ،جامعة الأزهر /غزة،2014)،53.

✓ **الأنماط العنيفة**

وتتمثل في انتقال السلطة إما باستخدام أدوات القهر الرسمي وهي المؤسسات التابعة للدولة كالجيش، الشرطة....باستخدامها قمعا للجمهور،ا الغير رسمية كجماعات أو تنظيمات سرية مسلحة، بمعنى أخر يتم خلو كرسي الرئاسة عن طريق الانقلاب السياسي حيث يؤدي إلى توزيع جديد للسلطة داخل النظام نفسه باستخدام القوة في أحداث التغيير السياسي، أو عن طريق الثورة، أو الانقلاب العسكري حيث يخضع الجمهور لحكم عسكري، وتهدد الديمقراطية، وتفرض على المجتمع بنود مرفوضة.[1]

وهذه الأنماط تأخذ عدة نماذج أبرزها: الاغتيال، النفي، الحروب الأهلية، الثورات الشعبية، الانقلابات العسكرية... و غيرها، بعبارة أخرى هناك آليتين رئيسيتين لانتقال السلطة هما:

– الانتخابات: أي الانتقال السلمي وفقا لإرادة الناخبين.

– العنف: أي إجبار شاغلي المنصب السياسي على ترك منصبه رغما عنه باستخدام شكل من أشكال الإكراه أو الإجبار.[2]

تحيط بعملية الانتقال السلطة في الدول العربية من المؤشرات أهمها:

– غلبة حكم الأسر والعائلات التي تتولى السلطة وينتقل الحكم فيها إلى الأبناء ان الإخوة أو الأقارب، مع العلم أن النظام الوراثي في الحكم هو متبع في العديد من المجتمعات تقريبا؛

[1] نتيل، "الأنماط السياسية وانعكاساتها على التغيير السياسي ،73.

[2] فلاح خلف كاظم الزهيري،"الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة...حتمية الترابط،اطلع عليه بتاريخ 29 افريل 2019 https :www.iasaj.net/isaj ?fulltestold=72279

– إن الكثير من الأنظمة العربية التي اعتمدت النظام الجمهوري تشير خارطة السلطة فيها إلى استمرار الوضع دون تغيير؛

– تغيرت مظاهر الاستيلاء على السلطة في الوطن العربي من انقلابات عسكرية إلى استقرار انتابه حالة بقاء مجالس قيادة الثورة في السلطة، فلم يعد يعرف موقع الشعوب في الحكم، مع أن معظم البيانات التي أصدرتها الثورات المسلحة جاءت لإنقاذ الشعب، وتحقيق حريته ،وتنفيذ مطالبه، إلا أن الواقع اثبت عكس ذلك؛[1]

– تعديل اغلب الدول العربية لدساتيرها أو تغييرها، أو تعديل النصوص التي تشير إلى مواد الحكم بما يخدم توجهات القوى المسيطرة على الحكم؛

– اتجه العالم العربي إلى مزيد من تكريس الفردية بدلا من ان تتطور الحياة السياسية نحو مجالات توسع فيها التعددية والتداول السلمي للسلطة؛

– الأحزاب التي تصل إلى السلطة فإنها غالبا ما تبحث عن الانتقال بالدولة إلى حكومة الحزب الواحد، فتبدأ بالتضييق على الأحزاب الأخرى في محاولة لإلغائها، أو تدمج معها بعض الأحزاب التي أتنافسها ،فقد حرصت الكثير من الأحزاب العربية الحاكمة على تكييف العمل السياسي العام في بلدانها على مقاييس تضمن لها الاستمرار في الحكم.[2]

المطلب الثالث: مخرجات الانتقال الديمقراطي

لقد عرفت معظم الدول العربية موجات واسعة من الاضطرابات ،مما أدى إلى تغيير الأنظمة السياسية،وكانت الغاية من هذه المساعي الانتقال بالدول العربية من حالة التسلط

[1] عمر حمدان الحضرمي،"تداول السلطة والدساتير في الأنظمة السياسية العربية"،مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية3(2006):471.

[2] الحضرمي،"تداول السلطة والدساتير ،472.

والديكتاتورية إلى ساحة الدول الديمقراطية التي تحترم شعوبها وتسعى إلى إثبات مبدأ التداول السلمي على السلطة.

أي أن سياسات ديمقراطية لنظام سياسي ما تصحبها سياسات سلطوية، يوصف ذلك النظام بالهجين، والدول العربية ضمن هذا التصنيف ،حيث نرغم بالديمقراطية، ولكن الواقع عكس ذلك.

الأنظمة الهجينة:

هي تلك الأنظمة التي تسمح بالعديد من مظاهر الديمقراطية، بما يحسن شكل النظام السياسي من دون ان يفضي إلى الديمقراطية كملة ،أي غياب ديمقراطي وفقا لأسس التعددية والتداول السلمي للسلطة المكفول بالقوانين، اذ ربما تسمح هذه الأنظمة بحرية الرأي وتشكيل الجماعات السياسية....لكن حين تزداد شعبية هذه الجماعات فان مسار العمل السياسي ينحرف، ويتجه نحو مسارات أخرى تدعي الديمقراطية في خطابها لكنها استبدادية المضمون والسلوك.[1]

بمعنى أخر، النظام السياسي الهجين Hybrid regimes: هو شكل من أشكال الأنظمة السياسية التي لاهي نظم ديمقراطية كاملة ولاهي نظم غير ديمقراطية خالصة حيث تجمع بين عناصر النظم الديمقراطية وعناصر النظم غير الديمقراطية، أي أنها لا تعتبر غير ديمقراطية بالمعنى الكلاسيكي مغلقة ولا تكون في الوقت نفسه ديمقراطية كاملة وراسخة.[2]

[1] بلال الشويكي ،"الأنظمة الهجينة في المشرق العربي في تحويل الخلافات السياسية الى صراع هويات "،سياسات عربية 25(2017):8.

[2] حسين توفيق إبراهيم،"الانتقال الديمقراطي :اطار نظري" http :studies.aljazira.net/0files/arab world democrey/2013/01/201312495334831438.html.

لقد شهدت اغلب الدول العربية بروز نوع من النظم السياسية الهجينة، فعملية الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، جعلت العديد من دوله تتألف من حكومات تجمع بين ميزات الديمقراطية يمكن أن تكون عدة مسارات كنتيجة لهذه العملية:

– التوجه إلى ترسيخ النظام الديمقراطي وهذا المسار غائب في التجربة الديمقراطية العربية؛

– العودة إلى شكل من أشكال النظم غير الديمقراطية، أو دخول البلاد في مرحلة الصراع الداخلي على غرار ما حدث في بعض ثورات الربيع العربي، أين أدى تمسك النظام الحاكم بالسلطة إلى فوضى وانقسام عميق في المجتمع،وحروب أهلية مثلما حصل في ليبيا، سوريا، اليمن...[1]

من خلال تجارب الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نتج المزيد من الاحتجاجات أكثر من تحقيق تغييرات كاملة للنظم الحاكمة ،حيث برزت نتائج تعبر عم مخرجات الانتقال الديمقراطي في الدول العربية ،فالنخب الحاكمة أفرغته بالقيود السياسية والقانونية والإدارية والأمنية من مضامينه الحقيقة، حيث استمرت النظم الحاكمة في العمل بقوانين مقيدة للحقوق والحريات بالرغم من إقرار التعددية الحزبية في دول مثل: تونس مصر، اليمن، موريطانيا....إلا أن نظمها استمرت بنمط الحزب المسيطر، مما أدى إلى هشاشة الدور السياسي للمعارضة، إضافة إلى تهميش دور البرلمان في الحياة السياسية ، فالأطر الدستورية والقانونية المعمول بها في كثير من الدول العربية في يد السلطة التنفيذية.

حرص النظام الحاكم على إدارة الانتخابات بما يضمن فوز حزب الحكومة بعدة طرق كعمليات التزوير والتلاعب بنتائج العملية من طرف الأجهزة المشرقة ما أدى إلى مقاطعة الانتخابات من قبل أحزاب القوى المعارضة لإدراكهم أن النتائج محسوسة سلفا.

[1] زغوني، مقدمة نقدية لازمة الانتقال الديمقراطي.

من المعروف في الدول العربية أن الإعلام له تأثير كبير في تشكيل توجهات المواطنين، ورغم حرية الرأي المتاحة لهذا الأخير فان السلطات الحاكمة تتدخل بمختلف الأشكال لمواجهة ما تعتبره تجاوزا من طرف المعارضة –هناك قيود– إضافة إلى ضعف سيادة القانون في الدول العربية، حيث أن السلطات الحاكمة تخترق القانون وتتجاوزه، وتعتبر نفسها خارج دائرة المحاسبة والمساءلة.

رغم المناداة بحقوق الإنسان إلا انه توجد انتهاكات في الدول العربية، بدرجات مختلفة بين هذه الدول وهذا ما أكدته تقارير المنظمات الدولية العربية [1].

وعليه جهود الانتقال الديمقراطي قد فشلت في الدول العربية في تحقيق الاستقرار حيث ارتبطت بتزايد حدة العنف السياسي بين النخب الحاكمة نفسها أو بينهما وبين المعارضة؛

– حدوث انقسامات حادة داخل نخب المعارضة؛

– عدم احترام آليات الانتخابات ؛

– تصاعد مظاهر الاحتجاجات والاضطرابات الناجمة عن إتباع سياسيات اقتصادية تقشفية.[2]

يجب الأخذ بعين الاعتبار أجهزة الأمن ذات الدور الفعال، سواء امن الحاكم او امن الدولة، وطبقة رجال الأعمال وأصحاب المصالح الذين تجمعون بين السلطة والثروة، وكذلك تكريس إمكانيات الدولة لخدمة الحزب الحاكم أدت هذه التجارب إلى إضعاف دول عديدة أسفرت في حالات عدة منها عن دولة فاشلة مثل :ليبيا ،اليمن ،سوريا...

نلمس التطورات غير المتوازنة للمجتمعات العربية لم يصاحبها تطور مقابل المؤسسات الاجتماعية ،والأنظمة السياسية حيث لا يوجد أي نموذج عربي متكامل نجح

[1] توفيق إبراهيم، "الانتقال الديمقراطي ،140–143

[2] دحماني، اثر محرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي،68.

في بلورة رؤية سياسية متكاملة تكفل تحقيق المطالب الشعبية العريضة وأصبحت المجتمعات العربية تعاني عدم الاستقرار، حيث المسار الذي اتخذته الثورة في كل من سوريا، وليبيا، اليمن والوضع في العراق يزيد من تعميق حالة عدم الاستقرار، ويوفر بيئة مناسبة لتقوية الاتجاهات المناهضة لبناء دولة ديمقراطية.[1]

وفي مجمل القول، وجد العالم العربي نفسه بين يدي المؤسسة السياسية المتجذرة التي تفتقد إلى الضوابط والتوازنات ففي حقيقة الأمر الأنظمة العربية قامت بتحديث الاستبداد، وذلك من خلال إطلاق بعض الحريات مع الإبقاء على كثير من مظاهر التسلط، ولم تكن مهتمة باتخاذ خطوات جدية نحو التغير الحقيقي،فالدول العربية ثمرة هجينة، حيث هناك تناقض بين الشكل والمحتوى لهذه الدول.

المبحث الثالث: تحديات الانتقال الديمقراطي في العالم العربي

يفرض المشهد السياسي في العالم العربي كثيرا من التحديات، فهي عديدة ومتفاوتة من بلد إلى أخر، حيث كان لها تأثير واضح إلى الاستقرار الداخلي وعلى مؤسساته المختلفة والتي ساهمت في زعزعة امن المجتمعات العربية وأثرت بشكل واضح وملموس على استقرار المنطقة بشكل عام في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، كما اضعف من قوة الدول ذلك ان الأنظمة الحاكمة لم تعر اهتماما للمارسات الديمقراطية ما انعكس سلبا على الحياة السياسية، ومن الصعب علينا الإلمام بجميع التحديات في البلدان كلها، لذلك حاولنا تقديم منها صفة عامة تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية...

[1] عبد العالي حور،" الدول العربية: القصور في التطور السياسي يوجح التواترات"،اطلع عليه بتاؤيخ 10 افريل 2019، https://alarab-co-u/

المطلب الأول: التحديات السياسية

شهدت الساحة العربية تحديات سياسية وتحولات متغيرة ،فما عايشه الوطن العربي كان له تأثير بالغ وخلف أثرا عميقا على جميع الدول المجاورة والعالم اجمع، كما ساهم في إحداث العديد من الانعكاسات على سياسات الدول وأهدافها، وخلق اضطرابات خطيرة

فالتحديات السياسية لعبت دورا هاما في إضعاف الحياة السياسية الديمقراطية في الدول، وأثرت على بينتها التحتية، كما ساهمت بشكل كبير في تمرد الشعوب على حكوماته وأنظمتها السياسية، وتتمثل هذه الأحداث السياسية في الحروب وثورات وانقلابات، حيث أثرت بشكل سلبي على الدول، كما تعد قضايا الإصلاح السياسي والديمقراطية، والإرهاب والتطرق، ما يسمى بثورات الربيع العربي من ابرز التحديات السياسية داخل كل دولة عربية.[1]

كذلك يمكن الحديث عن ضعف الإرادة السياسية لدى الفئة الحاكمة، فعملية الانتقال الديمقراطي تحتاج عن ضعف الإرادة السياسية لها دافع حقيقي والقدرة عل إحداث تغييرات هامة، وغياب المؤسسات الدستوري وعدم استقلال القضاء؛

– تدني نسبة المشاركة السياسية لدى الجماهير، وغياب الضغط الشعبي مع ضآلة الوعي السياسي؛

– تعثر الاستقرار السياسي وبروز الفوضى والأزمات والحروب الأهلية...؛

– غياب دور منظمات المجتمع المدني التي تلعب دورا مهما في دعم الديمقراطية عن طريق قيامها بدور الوسيط بين السلطة والشعب؛

[1] أسامة احمد محمد الشركسي،"التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي :2011–2016"(رسالة ماجيستير ،جامعة الشرق الأوسط ،2017)،15–16.

– إضافة إلى أن الثقافة السياسية قد تعرقل عملية الإصلاح فالمجتمعات الطائفية والقبلية ترفض التغيير والتحديث والإصلاح.[1]

ويظل العامل الخارجي عائقا يحول دون تحقيق هدف الديمقراطية، خاصة في ظل عدم توازن القوى بين الأنظمة السياسية العربية والقوى الكبرى التي لها مصالح إستراتيجية.[2]

وعليه تتمثل التحديات السياسية في انعدام اليقين، وما يصاحبه من قلق شعبي وفوضى وأزمات ،في ظل تعادل القوة بين النظام التسلطي، والقوى المعارضة المطالبة بالديمقراطية، وبناء حكومة تتمع بقدر كاف من الثقة والدعم الشعبي، والتوصل إلى إجماع شعبي للعيش في ظل نظام ديمقراطي لتحقيق التقدم على المسار الديمقراطي.[3]

قضايا الإصلاح السياسي وأوضاع حقوق الإنسان ومواجهة التطرف والعنف الداخلي، حيث توجد علاقة تأثير على مسارات التغيير والمحافظة على حقوق الإنسان بما يضمن الإصلاح السياسي التطور السلمي للمجتمع والدولة في أغلبية البلدان العربية حيث عانى المجتمع السياسي من افتقار الآليات العمل الحزبي المنظم والسلمي.[4]

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية

إن تغيير علاقات السلطة التقليدية، وأنماط المؤسسات ضروري لاحتواء مطالب المجتمع ،ولعله سبيل للديمقراطي، فمن الصعب جدا تغيير الأنماط الاقتصادية

---

[1] صباح محمد صالح الجبوري، "دور العامل الخارجي في ملية التحول الديمقراطي:دول الربيع العربي أنموذجا"،مجلة تكريت للعلوم السياسية11(د.س.ن):287.

[2] وسام ميهوب ، "أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة مابعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية"(رسالة ماجيستير جامعة بسكرة 2014)،153. [2]

[3] محمد محي الدين، "مسارات التحول الديمقراطي"(تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المنقاة برنامج الامم المتحدة الانمائي، تر. سامح رجب، القاهرة ،2011)،9.

[4] ولاء البحيري،"أفاق الإستراتيجية العربية لمواجهة التحديات والتهديدات"اطلع عليه بتاريخ 08افريل 2019، mesj.com/new/article details.aspx ?id=242

والاجتماعية المترسخة، وبذلك يتطلب المضي على درب التغيير نضالا مستمرا ،فالقدرة على التماسك والاستمرار يقيم علاقة ايجابية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإرساء الديمقراطية.

تتمثل التحديات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع النمو الاقتصادي، وضرورة أن يلعب الاقتصاد دور في دم عملية التحول السياسي، والحد من اللامساواة وتحقيق نمو اقتصادي مصحوب بالعدالة الاجتماعية ، فزيادة النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع مستوى التعليم، وهذا مايؤدي إلى ظهور قوى اجتماعية جديدة وهذه الأخيرة تريد أن تعبر عن مصالحها من خلال قنوات ومؤسسات شرعية، وهذا ما يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي للنظام القائم ،وكذلك عند وجود اختلالات تلجأ الدولة إلى اقتراح مجموعة من الصلاحيات كمحاولة الإصلاح الوضع القائم.[1]

هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على عدة مناطق من الوطن العربي، حيث تجسد هذه الشركات آليات العولمة التي أصبحت تشكل تهديدا مباشرا السلطة الدولة، فأثار العولمة في العالم العربي تتجلى في ارتباطها بتغييب البد الوطني نتيجة اختراق الشركات متعددة الجنسيات لوحدة الدول القومية مما يؤدي إلى تحطم الذات، وإضعاف قدرات الدول عل مواجهة تحديات الغزو الذي تفرضه العولمة، ما يؤدي إلى اختلالات داخلية تتعلق بعدم قدرة الاقتصاديات الوطنية على خلق فرص العمل اللازمة لاستيعاب الزيادة المطردة في قوة العمل، مما يخلق البطالة، سياسة السوق الحرة حيث تصبح الأسواق متحررة من الضوابط، وهذا ما أدى إلى تشجيع التفاوت في الدخل والثروة وقلل من فرص العمل وظهور طبقة اشد فقرا وأكثر اتساعا، ومن هنا لا تلتقي الديمقراطية بالسوق الحرة.[2]

[1] بوروني، النخبة السياسية ،76.

[2] محمد غربي، "تحديات العولمة وأثارها على العالم العربي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا 6(د.س.ن):28-34.

كذلك من بين التحديات الاقتصادية التي تواجه امن الأنظمة السياسية العربية نجد اعتماد هذه الأخيرة على الريع النفطي ،بالإضافة إلى مشكلات الأمن الغذائي والمائي...وكذا المديونية العربية (إلى الخارج حيث أخذت الديون في التزايد بصورة سريعة، إذّ لجأت حكومات الأنظمة إلى الاقتراض لاستيراد السلع الأساسية خاصة الغذائية منها، دون إدراك الخطر ما تفرضه مشكلة المديونية من إتباع سياسيات اقتصادية معينة مما أدى إلى عجز ميزان المدفوعات وبذلك أصبحت الأموال العربية لا تأخذ طريقها الطبيعي للاستثمار داخل الاقتصاد العربي، وبالتالي حرمان الشعوب العربية من الدور الاستراتيجي الذي تستطيع هذه الأموال أن تقوم به في تنمية المنطقة.[1]

كما تؤكد دراسات الانتقال الديمقراطي على قضية التجانس والتكامل الوطني وغياب النزاعات الاثنية والجهوية، فالشعور بالتهميش والاستبعاد من طرف أي مجموعة عرقية، لغوية، دينية أو طائفية الذي يمس قدرتها على تحقيق عقبة أمامها بتهديده للاستقرار وتقوية النزاعات الانفصالية.

كذلك توجد تحديات اجتماعية أخرى كقضية البطالة نتيجة الاختلاف بين معدل نمو القوى العاملة ونمو فرص التوظيف فهي تعبر عن مشكلة اجتماعية وسياسية يمكن أن تهدد الاستقرار وتماسك المجتمعات العربية وأمنها.[2]

المطلب الثالث: التحديات الأمنية

إن المسألة الأمنية أصبحت إحدى التحديات الرئيسية المؤثرة في الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، نظرا لما أفرزته التطورات السياسية في هذه الأخيرة من مشكلات أمنية.

[1] وسام ميهوب، أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة مابعد الحرب الباردة ،163-181.

[2] بوروني، النخبة السياسية ،79-80.

فمن اخطر التحديات أمام الديمقراطية المؤسسات التي تتسم بالضعف ، وإذا تواصل هذا الضعف يؤدي إلى تفكك نظام الدولة، ومن أسباب هذا التعطيل سلطة تنفيذية استبدادية، أو برلمان يفتقر إلى الكفاءة والمساءلة، أو محاولات التلاعب بالنظام الدستوري، ونتائج الانتخابات، أو جيش يتبع المصالح السياسية بدلا من أن يساعد على تحقيق الأمن[1]، حيث أكد العديد من الباحثين على جعل القوات العسكرية والأمنية تحت السيطرة والرقابة المدنية، وهو ما عبر نه "روبرت دال"R–dahl في قوله:

"مالم تكن القوى العسكرية والشرطية تحت السيطرة الكاملة للموظفين المنتخبين ديمقراطيا، فان المؤسسات السياسية الديمقراطية لا ينتظر أن نشاء أو تبقى".[2]

تعتبر التحديات الأمنية من اكبر التحديات التي تواجه الدول العربية، إذ لا تزال تقف في وجه المسار الديمقراطي، وليه فان القدرة على الاستمرار في النهج الديمقراطي تشكل تحديا لا يمكن تجاهله، فيمكن وصف إصلاح القطاع الأمني بأنه تحول للنظام الأمني الذي يشمل جميع مؤسساته وادوارها ومسؤولياتها، وإجراءاتها وأهدافها، حيث تتم إدارته وتشغليه على نحو أكثر اتساقا مع معايير الديمقراطية ،ومبادئ الحكم الرشيد ،مما يساهم في خلق جهاز امني جيد الأداء [3].

من المفروض يكون الهدف الرئيسي للجهاز الأمني هو تامين المواطن الفرد لتحقيق الأمن والاستقرار ، لكن هذه الفكرة تتناقض مع دور أجهزة الأمن في العديد من الدول العربية ، حيث كانت معظم الانتهاكات التي تم ارتكازها من قبل الأجهزة الأمنية، فمن

[1] داوود خير الدين وآخرون، الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي (بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015)،238.

[2] بوروني، النخبة السياسية،74.

[3]إبراهيم عبد القادر محمد، "التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة 1999–2013دراسة حالة"(رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط،2013)،59.

أشعل فتيل الثورات العربية في 2010 و2011 هو القمع الأمني للمواطنين، ففي تونس أضرم "محمد البوعزيزي" النار في نفسه بعد صفعه من شرطية وفي مصر قتل الشاب "خالد سيد" على يد اثنين من رجال الشرطة يرتديا زيا مدنيا وفي ليبيا تم اعتقال المحامي "فتحي تربل" الذي كان يمثل عائلات ضحايا مجزرة بوسليم المروعة، أما في سوريا فاندلعت شرارة الثورة عقب قيام قوات الأمن بنزع أظافر بعض من تلاميذ المدارس؛ عقابا لهم على كتاباتهم الشعار الشهير "الشعب يريد إسقاط النظام على احد الجدران"[1]

وعليه لم تقترن الدول العربية من إصلاح القطاع الأمني مثل الدول العربية الغربية حيث تتم رقابة إلى أجهزة الأمن ذات المهينة العالية في الديمقراطيات الراسخة من قبل العديد من الهيئات ويرجع ذلك لعدة أسباب نذكر منها:

– غياب أنظمة إدارة ورقابة ومساءلة فعالة للجهاز الأمني، والتدابير المرتبطة بالشفافية؛

– اشداد الاستقطاب السياسي الذي أدى في النهاية لتسييس عملية إصلاح القطاع الأمني، وانهيار التوافق والإجماع على أهدافها؛

– ظهور تيارات قوية معادية لعملية إصلاح داخل المنظومة الأمنية؛

– محدودية قدرات وموارد الحكومات المنتخبة حديثا ، وتكمن المشكلة هنا في ثورات تونس، ومصر وليبيا فمحدودية الموارد لن تتح فرصة جيدة للاستثمار في عملية طويلة المدى كعملية إصلاح القطاع الأمني؛

– محدودية الدعم الإقليمي من الأنظمة المؤثرة لقوى التغيير، وفي المقابل قوة لدعم الإقليمي من الأنظمة المؤثرة لاستبداد للقوى المعادية للإصلاح ،لأنها ترى في

[1] الشركسي، التحديات السياسية و تأثيرها عل الأمن المجتمعي،57.

الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، والعدالة الانتقالية تهديدا مباشرا لها.[1]

وبالتالي ضعف العمل العربي سواء على الصعيد الأمني أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي من شأنه أن يحول دون تحقيق نجاح عملية الانتقال في الوطن العربي.

[1] عمر عاشور،"قطاع الامن بدول الربيع...لماذا تذر الاصلاح؟،اطلع عليه بتاريخ 31ماي،2019، http://www.aljazeera.net/knowlegegate/2014/12/1/

ظل العالم العربي هو المنطقة الوحيدة التي لم تمسها التوجهات الديمقراطية العالمية، فكانت هناك أشكال مختلفة للنظم السياسية بعد استقلال الدول العربية تتمثل في نظم ملكية وأخرى جمهورية ورغم اختلافها فان هذه النظم تتفق في الكثير من السياسات والخصائص.

إن تطور الأحداث في المنطقة العربية أدى إلى أن النظام السياسي الذي نشأ واستقر في المنطقة ، هو نظاما يعبر عن مصالح فئات حاكمة متسلطة تعمل على تحقيق مصالحها، حيث تتحكم هذه الأنظمة في كل مكونات الحياة السياسية، وهو شكل لم تتغير على مستوى العالم العربي.

وبوجه عام تعتبر الأنظمة السياسية العربية جميعها محافظة، لأنه على الرغم من النصوص الدستورية والقانونية ،فان هذه الأنظمة لا تسمح بتغيير قمة النظام ولا هيكله الأساسي، فأغلبية الأنظمة العربية تقر بالديمقراطية لكن الواقع عكس ذلك.

تجربة الانتقال الديمقراطي تقف عند مفترق طرق تواجهها تحديات هائلة أي هي عملية بدأت ولا يعرف احد متى وكيف ستنتهي، فالمسألة الأمنية قد أصبحت إحدى المحددات الرئيسية المؤثرة في عملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية نتيجة عاملين مكملين لبعضهما. الأول: أن التطورات السياسية الداخلية التي شهدتها معظم الدول المنطقة، وقد ارتبطت بمشكلات أمنية كبرى.

والثاني: ان هياكل النظم في الدول العربية تترك منذ البداية مجالا واسعا لتأثير مؤسسات الأمن على إدارة العملية السياسية.

الفصل الثالث:

علاقة الامن والديمقراطية في تجربة الانتقال الديمقراطية في مصر (2011-2019)

تعتبر عملية الانتقال الديمقراطي واحدة من أهم الملامح الرئيسية للتطور السياسي الذي شهدته دول العالم العربي عامة ومصر بصفة خاصة، حيث اندلعت حركات التغيير السياسي التي أدت إلى تغيير الأنظمة السياسية، التي كان مؤملا أن تفتح فصلا جديدا من تاريخ هذه الدول عنوانه الديمقراطية، وتحقيق مبدأ التداول السلمي على السلطة ...إلّا أنه تبيّن أن هناك أبعاد مختلفة تماما، وعليه عندما سدّت الأنظمة القديمة طرق التغيير كان إسقاط النظام من أسفل عبر الضغوط الشعبية والقوى المعارضة، لتدخل المنطقة في مرحلة انتقالية، ومصر كغيرها من الدول التي شهدت ثورات ديمقراطية مثل اسبانيا، البرتغال، اليونان، ودول شرق أوروبا في الثمانينات والعديد من دول أوروبا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، التي مرّت بمرحلة الانتقال من التسلطية إلى الديمقراطية.

وتناول هذا الفصل الحالة المصرية، حيث يعرض الأوضاع التي أدت إلى انتقال مصر من حالة الثورة الديمقراطية إلى الثورة المضادة، وذلك عبر التطرق لمرحلتين انتقاليين التي حققت فيها مصر نوع من الديمقراطية وسرعان ما انقلب الأمر، وتحدث إنتكاسة، ويعود النظام إلى ما كان عليه، أي الانفراد بالسلطة وسيطرة الحكم العسكري بحة تحقيق الأمن والاستقرار، والتضحية بالإرادة والحريات العامة وتحقيق مبادئ الديمقراطية، حيث تطرق هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناول الأول طبيعة النظام السياسي المصري، والثاني تجربة الانتقال الديمقراطي في مصر، والثالث تناول كيف بدت التجربة المصرية في قدرتها على الوصول بالانتقال الديمقراطي إلى نقطة اللاعودة.

المبحث الأول: التسلطية سمة للنظام السياسي المصري

ستة وستون عاما هي عمر الجمهورية المصرية، ويمثل التفرد والاستبداد بالسلطة احد الملامح الرئيسية للنظام السياسي، وذلك بسبب احتكار رئيس الجمهورية للحياة السياسية في مصر، واستمر بنفس النظام السيطرة للحزب الحاكم ذاته، فمنذ قيام تنظيم ضباط الأحرار بالانقلاب على الحكم الملكي والإطاحة بالعهد الملكي وإعلان الجمهورية، سيطر العسكريين على زمام الحكم ،حيث تربع على السلطة عسكريون افرتهم المؤسسة العسكرية نفسها، وكانوا يحرصون دائما على إظهار إيمانهم بالديمقراطية كقيمة وكنظام حكم، فإقامة حياة ديمقراطية سلمية كان من الأهداف الأساسية لحركة الضباط الأحرار حتى قبل إعلان الجمهورية، لكنّهم من جانب أخر كانوا يشككون في توافر الظرف الملائم لإقامة هذا النظام، وتحولت المؤسسة العسكرية في مصر إلى عنصر حاسم في ضمان استمرار الحكم وأصبحت مهمته الرئيسية أمنية داخلية.

المطلب الأول: الانتقال من الملكية إلى الجمهورية وتعزيز التسلطية

شهدت هذه المرحلة حصول مصر على استقلالها القانوني، وانتهت باستلام الجيش للسلطة وأنشئ خلالها دستور 1923م، حيث حصلت فيها تطورات أدت إلى استنزاف تدريجي لشرعية النظام، وعليه انتشرت المظاهرات وتصاعدت الدعوة للتغيير، وكانت النهاية الفعلية بتحرك الجيش الذي بدأ معه فصل جديد من حياة مصر السياسية، حيث قامت حركة ضباط الأحرار بانقلاب على الملك فاروق الأول في 23 يوليو1952م، بقيادة لواء أركان حرب "محمد نجيب "الذي كان قد عينه الملك وزير للحربية في عهده، وانتخب من مجلس الضباط الأحرار رئيسا للجمهورية، وأصبح "محمد نجيب" أول رئيس لجمهورية مصر في 18 يونيو 1953م".[1]

[1]علي الدين هلال وآخرون، الصراع من اجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2013)،26.

وتعود بداية تحول نظام الحكم في مصر من شكل النظام الملكي إلى شكل النظام الجمهوري إلى ثورة يوليو عام 1952م، وما ترتب عليها من نتائج إذ استولت حركة الجيش على مقاليد الحكم من خلال السيطرة على المواقع الحيوية في البلاد، وفرضت على الملك فاروق الّتنحي عن الحكم، ومغادرة البلاد وسرعان ما تحولت حركة الضباط إلى ثورة أيّدها الشعب، وبعد نجاح هذه الحركة وسيطرتها على الحكم، شرع مجلس قيادة الثورة في رسم ملامح الحياة الدستورية والسياسية في البلاد.[1]

وبعد ذلك تأتي مرحلة الجمهورية التي امتدت بين ثورتين؛ ثورة يوليو 1952م وثورة يناير 2011م، حيث كانت الجمهورية الأولى التي أعقبت ثورة يوليو 1952م، والتي شهدت مرحلة انتقالية قصيرة من 1953م-1956م، بدأت بصدور الإعلان الدستوري لعام 1953م وانتهت باستفتاء 1956م، الذي تم فيه إقرار أول دستور للبلاد في ظل الجمهورية واختيار "جمال عبد الناصر" رئيسا للدولة، اتّسمت هذه المرحلة بالصراع بين القوى السياسية القديمة، ومجلس قيادة الثورة الذي ضمّ الضباط الذين قادوا حركة التغيير، وانتهى هذا الصراع بانتصار المجلس وتغلغل العسكريين في مواقع النخبة السياسية، واهم ميزة في هذه المرحلة أنها وضعت أسس النظام السياسي الذي استمر حتى عام 2011م الذي برزت معالمه في دستور 1956م، واستمرت كافة الدساتير الموالية له.[2]

وبوفاة "جمال عبد الناصر" في سبتمبر 1970م، حكم الرئاسة "محمد أنور السادات"، شهدت هذه المرحلة بداية التغيير في شكل النظام السياسي، فصدر دستور 1971م، وبرزت خلالها تنظيمات الرفض والعنف الاجتماعي، وتبادل الاتهامات بين الحكم والمعارضة بالخيانة، وقاد كل ذلك إلى حالة من الاستقطاب السياسي والاجتماعي الحاد،

---

[1] أماني صالح دياب العرعير،"الانتخابات والتحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي والمصري 2011-2016"(رسالة ماجيستير جامعة الأزهر/غزة،2017)،90.

[2] هلال وآخرون، الصراع من اجل نظام سياسي،27.

مما دفع بالرئيس "السادات" إلى إصدار باغتيال الرئيس السادات "في 06اكتوبر 1981م.[1]

كان اغتيال الرئيس السادات بمثابة امتحان عسير للنظام السياسي المصري، ولاستقراره ولقدرة مؤسساته على العمل في ظروف جدّ صعبة، حيث اغتياله لم يكن معروفا عمّا إذا كان حادثا، أم انه جزء من خطة اكبر، وبعدها تسلّم "محمد حسني مبارك" الحكم الذي امتدّت فترته من سنة 1981م حتى سنة 2011م، وحافظ فيها على التوجهات العامة لسياسات عهد الرئيس "السادات" كما ادخل تعديلات دستورية عام 2005م، وأخرى عام 2007م، وعليه حدثت تغييرات اتسمت بالشكلية، وعدم ماسها بجوهر نظام الحكم، ونتيجة لعدة أسباب فرض الرحيل على "مبارك".[2]

وجاءت بعد ذلك الجمهورية الثانية على اثر قيام ثورة يناير 2001م، التي فتحت الباب أمام أفاق واسعة للتغيير في مكونات الحياة السياسية وتفاعلاتها وأنماطها، حيث كان أول رئيس دولة مدني منتخب في مصر، كما شهدت هذه المرحلة تطور النظام السياسي المصري من حيث قضية التغيير والاستمرار في مؤسسات النظام وتفاعلاته.[3]

وبعد مظاهرات 30 يوليو 2013م، وما تلاها من انقلاب عسكري، وقيام ثورة مضادة تمّ تسمية المستشار "عدلي منصور" رئيسا مؤقتا للبلاد، ثم تسليم "عبد الفتاح السيسي" رئاسة الجمهورية، بعد انتخابات رئاسة أجريت في 2014م.

[1] هلال وآخرون، الصراع من أجل نظام سياسي، 70.

[2] مركز الجزيرة للدراسات، عودة الى صهوة الجواد: النخبة العسكرية وحسابات السلطة في مصر،04نوفمبر 2013،5.

[3] هلال واخرون، الصراع من اجل نظام سياسي،35.

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي المصري.

العلاقات العسكرية المدنية هي التركيز على اخراج الفئة الحاكمة– اي الجيش او الحزب الشمولي الأوحد– من السياسة وتسليم السلطة الى حكومة مدنية منتخبة حدث مرة في اليونان سنة 1974م، لكنه استغرق عدة سنوات في البرتغال والارجنتين وغيرها...وهناك نقاش اكاديمي حديث حول العلاقة العسكرية، ويرجع الى عام 1957م، حين نشر "صاموئيل هنتغتون" كتاب بعنوان "الجندي والدولة وسياسة العلاقات المدنية والعسكرية".

تكمن طبيعة المؤسسة العسكرية نتيجة التحولات السياسية في حدود العلاقة بين ما هو مدني وعسكري، وكذا في نمط التغيير في النظام السياسي لها، على أساس أنّ من تقلّد المناصب السياسية العليا في الدولة هم العسكريون، الذين حرّروا البلاد وورثوا الحكم بعد الاستقلال.

ترى العديد من الدراسات أن أساس العلاقة العسكرية المدنية هو تحقيق مبدأ الرقابة المدنية، حيث أدت العلاقة بين القادة السياسيين الديكتاتوريين الذين أدّوا بقواتهم المسلحة إلى الكوارث معارضين في ذلك قادتهم العسكريين، الذين تشبثوا بالسلطة السياسية،[1] وبلغت العلاقات المدنية العسكرية مكانة بارزة في الحياة السياسية في المنطقة العربية منذ الانقلاب العسكري الذي حدث في العراق سنة 1936م، بقيادة الجنرال "بكر الصدقي" كما تبع هذا الحدث عدة انقلابات أخرى في العديد من الدول مثل سوريا في 1949م، مصر في 1952م، وغيرها من الدول العربية، وأغلبية هذه الانقلابات تتميز بمحاولة تفوق السيادة العسكرية على المؤسسات المدنية، وفيما يخص الاختلاف في العلاقات المدنية في مصر الحديثة تعود جذوره إلى الانقلاب العسكري الذي شهدته في عام 1952م،

[1] عبد الفتاح ماضي، "العلاقات المدنية العسكرية والجيوش والتحول الديمقراطي"(ورقة مقدمة لمؤتمر حول تحولات الديمقراطية في العالم العربي،بيروت،28يونيو،2012).

وكان الجدال الأساسي على الساحة السياسية المصرية حول من يجب أن يتولى الحكم؛ الضبّاط المسلحون الذين قادوا الانقلاب آو المنتخبون؟ وعليه ظهر انقسام بين القوات المسلحة والشعب المصري حول هذا الموضوع فهناك من يؤيد استعادة الجمهورية البرلمانية الدستورية مثل أبطال حرب 1948م، وهناك من أراد جمهورية مصرية تسيطر عليها القوات المسلحة مثل الضبّاط الذين كانوا يمثلون الأغلبية في مجلس قيادة الثورة.[1]

قام بالفعل الحكم العسكري في نهاية 1954م، حيث فرض الضباط وجهة نظرهم أما المعارضين الذين فضلوا إن تكون مصر أكثر ديمقراطية فمنهم من اعدم وسجن الآخرون، وهناك من تم نفيهم وتهميشهم، والجدير بالذكر أن التوترات بين الرؤساء المتتاليين في صراعات على السلطة مع قادتهم العسكريين لم تختف.[2]

فالمؤسسة العسكرية هي احد المصادر الشرعية للنظام السياسي المصري، حيث جميع الرؤساء الذين تعاقبوا على رئاسة الجمهورية من عام 1952م، حتى عام 2011م، هم قادة من الجيش، وعليه فمهمة المؤسسة العسكرية المصرية لا تقتصر على حماية الحدود وتأمين البلاد، وإنما تجاوزتها لتدخل في الحياة السياسية والاقتصادية والإيديولوجية، وظهرت ملامح هذا التدخل مع ثورة 1952م، حيث حول "جمال عبد الناصر" نظام الدولة الذي يقوم على ملكية الدولة لكل شيء، مما أدى بضباط الجيش بتنصيب أنفسهم مديرين لممتلكات الدولة، ثم تراجعت مكانة العسكر قليلا في فترة" السادات " مع تحرير الاقتصاد نسبيا، وقبول العسكر لمشاركة السلطة مع طبقة صاعدة من رجال الأعمال المقربين من "السادات"،[3]وبالتالي قامت المؤسسة العسكرية بدور بارز في الفترة الانتقالية، فتاريخيا ومن خلال الدساتير المصرية المتعاقبة منذ دستور 1882م، مرورا بدساتير

[1] DCAF،حكم القطاع الأمني في مصر،العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر،2-4افريل 8،2014-9.

[2] DCAF،حكم القطاع الامني في مصر،11.

[3] العرعير،الانتخابات والتحول الديمقراطي،90-91.

1923م، 1956م، 1958م،1971م، تبّين ثبات وضعية الجيش، وعدم تميز المؤسسة العسكرية عن غيرها من مؤسسات الدولة،[1] فقد حازا لجيش مكانة بارزة من قبل الشعب المصري، وذلك للدور الفعال الذي قام به في بناء الدولة واستقلالها الوطني، واصطلح بحماية المجتمع من الأعداء الخارجيين، كما حصل في الاعتداء الثلاثي عام 1956م، والحروب مع إسرائيل، لذلك يعدّ الجيش الملاذ والمنفذ إذا تفاقمت التهديدات الخارجية أو الداخلية على البلاد، لذا ترى المؤسسة العسكرية نفسها لا مجرد حام للبلاد فحسب، بل حافظا لمؤسساته وللمصالح الوطنية، حيث يرى "هليليل فريش" أن القوات المسلحة في مصر اضطلعت بدور الوصي.[2]

وقد ذهب بعض الدارسين إلى حد القول بأن الجيش لا يمكن أن يساعد على تأسيس الديمقراطية أو الدفاع عنها، وبالتالي يبقى القبول العسكري لمبدأ السلطة المدنية حلقة مفقودة عند الدول التي تعاني استبداد المؤسسة العسكرية.[3]

وفي ظل حكم مبارك دمّج القوات المسلحة ضمن نظام الحكم، حيث تغلغلت في الحياة المدنية، وبالتالي استطاعت المؤسسة العسكرية المصرية فرض هيمنتها على اقتصاد، وزيادة هيمنتها على الدولة، وعلى المؤسسة السياسية، وأصبحت كأنها دولة داخل دولة، وعليه لاتقتصر على ضمان الأمن والاستقرار الداخلي فقط، وإنما تتدخل في الشؤون السياسية للبلاد وذلك لتحكّمها في ثلث اقتصاد مصر، ولها نفوذ وصلاحيات في العديد

[1] نور الدين حفيظي، "العلاقات المدنية العسكرية واثرها على مسار التحول الديمقراطي في مصر في ظل الحراك الشعبي الراهن "رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف/مسيلة،2016)،153.

[2] هاني سليمان، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة يناير(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015)،35.

[3] حمدي عبد الرحمن، الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية(الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية،2015)،7.

من المجالات، والسبب في منح الرئيس "مبارك" هذه الامتيازات لضمان ولاء الجيش له ولسياساته الداخلية والخارجية.[1]

إثر تنحي مبارك في عام 2011م، ارتقى المجلس الاعلى للقوات المسلحة بنفسه إلى مكانة أعلى من الرئاسة، حيث مع تنامي صعود رئيس ذي خليفيه مدنية على رأس الدولة المصرية، المجلس العسكري تملكه القلق من تداعيات تحول نظام الحكم في البلاد إلى حكم مدني، فشرّع عدم النص صراحة على دور الجيش في الدستور وعلاقاته بالسلطة السياسية، كما عبرت القوى المدنية ورفضها لإعطاء المؤسسة العسكرية موقع متميز في الدستور من خلاله استقلالية شؤون الجيش عن رقابة السلطات المدنية، وهذا الأمر منا في للقيم الديمقراطية.[2]

إن المجلس العسكري متمسك بالسلطات التي منحها لنفسه في الإعلان الدستوري الذي أصدره قبل فوزا لرئيس " محمد مرسي" بالرئاسة ،حيث في اول مواجهة طغيان سلطة العسكر في المجال السياسي اصدر "مرسي" قرار جمهوريا في يوليو 2012م بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، فقد كانت هذه المرة الأولى في تاريخ مصر القديم والحديث التي يقدم فيها رئيس مدني منتخب على محاولة السيطرة على القطاعين العسكري والأمني وتلك نقطة الفضل الحقيقة بين السلطوية والديمقراطية،[3]وعليه بقي الصراع يدور في مصر بين المسؤولين الجدد المنتخبين ديمقراطيا، وبين المجلس الأعلى للقوات المسلحة حول قيادة مستقبل البلاد، فالمجلس الأعلى للقوات المسلحة حول قيادة مستقبل البلاد، فالمجلس الأعلى الذي حكم البلاد منذ أوائل سنة 2011م، يسعى إلى ترسيخ

[1] العرعير، الانتخابات والتحول الديمقراطي،92.

[2] حفيظي، العلاقات المدنية العسكرية واثرها على مسار التحول الديمقراطي،154.

[3] عمر عاشور، "هل سقط حكم العسكر في مصر"اطلع عليه بتاريخ 20ماي،2019، https :www.booking.edu/ar/opinions.

وصايته على البلاد في الدستور، والسلطات المدنية بدورها تحاول انتزاع السلطة من مؤسسة عسكرية شكلت دعامة الحكم السلطوي، وتسعى البقاء فوق القانون.[1]

اتخذت المؤسسة العسكرية إجراءات بإنهاء حكم الرئيس "مرسي"، وتعليل العمل بالدستور، وهذه الإجراءات جاءت منافسة لمبادئ الديمقراطية، وتبيّن التدخل الدائم والمستمر للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، كما منح دستور 2014م القوات المسلحة صلاحيات لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر.

أصبح حكم مصر وضبط الأوضاع فيها صعبا على نحو متزايد، ورغم الجهود الرامية إلى تحويل العلاقات المدنية العسكرية في مصر إلى علاقات ديمقراطية، ولكن على ما يبدوا أن الوضع يميل نحو السيطرة العسكرية، ويظهر ذلك من خلال السلطة التي اكتسبها القضاء العسكري، والحماية الدستورية والقانونية التي تتمتع بها القوات المصرية.[2]

المطلب الثالث: الخصائص العامة للنظام السياسي المصري

تمثل مصر منذ زمن طويل مركز الثقل في العالم العربي والإسلامي، نظرا إلى وزنها الثقافي والسياسي والسكاني، والنظام السياسي فيها هو نظام جمهوري ورئيس الدولة هو رئيس الجمهورية التنفيذية، كما يقوم النظام السياسي المصري على أساس مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية....

يحدد نظام الحكم المطبق في البلاد عن طريق وضع آليات وأساليب إدارة شؤون البلاد، وهذا ما يسمى بالدستور، حيث عرفت مصر الحديثة النظام الدستوري منذ مطلع القرن التاسع عشر، وصدرت أول لائحة تأسيسية في 07فيفيري 1882م، ومنذ قيام ثورة

[1] يزيد صايغ،"فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر "اطلع عليه بتاريخ20ماي،2019، https://carnegie-mec.org/2014/01/29ar-pub-54638.

[2] اشرف الشريف، "مأزق مصر في مرحلة ما بعد مبارك"اطلع عليه بتاريخ 20 ماي، 2019، https://carnegie-mec./2014/01/29/ar-pub-54638

يوليو1852م مرّ النظام الدستوري المصري بمرحلة دستور 1953م، ثم دستور 1956م فمرحلة الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة سنة 1964م، ثم دستور 1971م، حيث يعتبر هذا الأخير المرتكز الأساسي للنظام السياسي حتى قيام ثورة 25 يناير 2011م، وأجريت عليه تعديلات في سنوات:1980 م2005م، و2007م.[1]

اتسم النظام السياسي المصري على مر التاريخ بأنه نظام منح فيه السلطة لرأس الدولة، خرجت أي انه للسلطان أو الملك أو الرئيس دور أساسي في النظام والتفاعلات السياسية، إلاّ انه مع تطور الأوضاع السياسية والاحتكاك بالتجارب والنظم السياسي الحديثة، خرجت بعض السلطات والصلاحيات من يد الرئيس لصالح المؤسسات السياسية الحديثة كالبرلمان والحكومة.[2]

تعرف مصر على غرار كثير من الأنظمة العربية مجالا سياسيا حديثا صوريا، حيث توجد فيه مظاهر حديثة للسياسية كالعمل بدستور، أو وجود برلمان منتخب، أو وجود تعددية حزبية، أو توفر قدر من الحريات العامة، غير انه لا يتناسب مع ملاحظة طبيعة عمل وسيطرة هذه المؤسسات، إذا الغالب عليها أنها شكلية، وان لا وظيفة لها إلا المشهد السياسي الشمولي بصورة ديمقراطية تحت غطاء القمع والإقصاء السياسيين، وبصيغة الشرعية على نظام سياسي يفتقر لأي شرعية.[3]

رغم أن النظام السياسي المصري يقوم على أساس تعدد الأحزاب، وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور، إلّا أنّ السلطة متركزة في يد الرئيس والمقربين منه، وكذلك امتلاك السلطة فعلى سبيل المثال

---

[1] احمد ابو الحسن زرد،" النظام السياسي المصري وتحولاته في خمس سنوات 2011-2016"،اطلع عليه بتاريخ 03ماي،2019، .www.sis.gov.eg/section/999/7371 ?lang=ar

[2] عمر الشويكي واخرون، البرلمان في دستور مصر الجديد(د.ب.ن: راوفد للنشر والتوزيع، د.س.ن)،3.

[3] عبد الإله بلقزيز واخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: ازمة المعارضة السياسية العربية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2011)،23.

"جمال عبد الناصر" بقي في السلطة لمدة ستة عشرة سنة، ثم "السادات" لإحدى عشرة سنة، وقد تركا منصبيهما فقط بعد وفاتهما، أما "حسني مبارك" فقد بقي لمدة ثلاثين سنة، وكان مستعدا للمضي فترة أخرى، وبالتالي فثقافة مصر السياسية السائدة وتقاليدها ليست جاهزة بعد لجعل الرئيس على الهامش.[1]

يقوم النظام السياسي في مصر بتوظيف الدولة ومؤسساتها لخدمة الحزب الحاكم، مما جعل سياسة النظام تحد من فاعلية الأحزاب، حيث استمرت لجنة الأحزاب في رفضها لعدد كبير من طلبات إنشاء الأحزاب، فرغم تبني النظام السياسي في مصر التعددية السياسية لكن ظلت مهمشة، بحيث تشارك الأطراف ويسمح لها بالوجود ويشترط ألاّ تتجاوز حدودا وخطوطا حمراء، تهدد انفراد النظام بالحكم والسلطة، لأن النظام يعمل شكليا فقط لكي يضيف شرعية داخلية وخارجية، دون إيمان حقيقي لكون التعددية وسيلة من وسائل إقامة نظام ديمقراطي.[2]

وبالتالي من الصعب تحديد خصائص النظام السياسي المصري، حيث يوجد تباين واضح بين ظاهر النظام وباطنه، فالنصوص تقول شيء والواقع مختلف يقول شيء اخر، فالنظام الحالي في مصر هو امتداد لنظام ثورة يوليو 1952م، الذي يتمحور حول شخص واحد هو الرئيس الذي بيده جميع الصلاحيات والاختصاصات الأساسية، ويتجلى ذلك في الملامح التالية:

– نظام حكم يتسم بوجود فجوة واسعة بين ما يقوله وما يفعله، ما ترتب عليه ضعف مصداقية الخطاب السياسي؛

[1] بهجت قرني، الإصلاح السياسي في مصر (عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع،2012)،20.

[2] العرعير،"الانتخابات والتحول الديمقراطي،80.

– غياب مبدأ التداول السلمي للسلطة أو تقاسها، لاسيما وانه بمقتضى الدستور يستطيع رئيس الجمهورية الاستمرار في الحكم؛

– استمرار العمل بقانون الطوارئ منذ عام 1981م دون انقطاع؛

– ضعف المشاركة السياسية؛

–غموض مستقبل نظام السياسي.[1]

فمن الظواهر البارزة التي تميز الوضع العربي الراهن بسبب عدم تحقيق الديمقراطية، هو التباعد الصارخ الذي وصل إلى حد القطيعة بين القول والفعل، بين الخيال والواقع، وبين الفرد والمؤسسة، وبين المواطن والدولة.[2]

إذن لم يعرف النظام السياسي في مصر الاستقرار، حيث لم يتم التوصل إلى صيغة ثابتة إلى ادارة العلاقات بين مؤسسات الدولة المختلفة والمجتمع بكل طوائفه وأحزابه وتياراته، وكذلك علاقة هذه المؤسسات ببعضها البعض.

[1] حسين توفيق ابراهيم،"النظام السياسي المصري:التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية"،اطلع عليه بتاريخ 10 ماي،2019، studies.aljazeera.net/ar files/2011/08/201187105658651422.html.

[2] محسن دلول،العرب الى اين؟: الحرية الضائعة ...المستقبل المجهول (بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون،2011)،344.

المبحث الثاني: تجربة الانتقال الديمقراطي في مصر

شهدت الجمهورية المصرية بعد عقود من الحكم الاستبدادي مسألة الانتقال الديمقراطي التي أصبحت مهيمنة على الساحة السياسية، ولعبت المؤسسة العسكرية دورا بارزا فيها، حيث تمكنت من الاحتفاظ بسلطات معتبرة خلال المدة الانتقالية واستطاعت الالتفاف حول خصومها السياسيين لما تحمله من مكانة سامية في أعين الكثيرين لأجل تطلّع الجمهور الى الأمن و الإستقرار، فالمرحلة الانتقالية التي مرّت بها مصر شهدت تغييرا في رأس السلطة وليس في نظام الحكم ومؤسساته أو الآليات التي تحرك تلك المؤسسات.

المطلب الأول: ظروف بداية الانتقال الديمقراطي في مصر

أخذت مصر مرحلة تحولها السياسي فترات زمنية طويلة وأكثر صعوبة انعكست على جميع مجالات الحياة فيها، وبما في ذلك على حياتها السياسية والبرلمانية، حيث شهدت مصر خلال الفترة 1923م-1952م تجربة في الممارسة السياسية والديمقراطية، ولكنها تجربة عانت فيها الكثير، من بينها استمرار الاحتلال والتدخل الأجنبي في شؤون مصر، وكذلك تدخل القصر الملكي في الحياة السياسية، وعليه يمكن التمييز بين ثلاث مراحل في تطور النظام السياسي المختلفة، أولها المرحلة البرلمانية الدستورية 1923م-1952م، والثانية مرحلة التنظيم السياسي الواحد 1952م-1976م، ومرحلة التعددية السياسية المقيدة منذ 1977م، أي بداية لعودة الحياة الحزبية في مصر وإن كانت مقيدة.[1]

فعملية الانتقال الديمقراطي في مصر ليست وليدة اللحظة الراهنة، وإنّما هي وليدة التجريف السياسي الذي مرّت به الحياة السياسية المصرية منذ عام 1952م، أي منذ قيام ثورة يوليو، ولا يعني أن مصر أصبحت عام 1952م بلدا ديمقراطيا، وإنما مرّت مع بداية تعالي أول النداءات الوطنية الساعية إلى الاستقلال بحلقات من الحياة السياسية، حيث كانت مصر في 1952م تمتلك حياة سياسية غير قوية، وسارت في سياسات عامة لا

[1] أبو زيد عادل القاضي، "التعددية الحزبية في مصر 1976-2007"المعهد المصري للدراسات (2018):2.

تقبل المخالفة في الرأي،[1] ولما تحرك الجيش في 23 يوليو 1952م بدأ معه فصل جديد من حياة مصر السياسية، حيث بدأت المرحلة الانتقالية 1953م-1956م أين تم فيها إقرار أول دستور للبلاد في ظل الجمهورية، حيث بدأ بصدور الاعلان الدستوري لعام 1953م، وانتهى بإستفتاء يناير 1956م، وأهم شيء في هذه المرحلة أنها وضعت أسس النظام السياسي الذي استمر حتى عام 2011م والذي برزت معالمه في دستور 1956م، واستمرت في كافة الدساتير اللاحقة حتى دستور 1971م، حيث شهد هذا الأخير بداية التغير في شكل النظام السياسي، أين غيّر السادات الإسم من الجمهورية العربية المتحدة الى جمهورية مصر العربية، كما غيّر شكل علمها ونشيدها الوطني.[2]

لقد بيّنت ثورة يوليو 1952م رؤية لا تحبذ التعدد الحزبي، فأقدمت على حل الأحزاب السياسية القائمة، وطبّقت نظام التنظيم السياسي الوحيد، الأمر الذي رسّخ هيمنة السلطة التنفيذية على ما عداها من سلطات منذ تأسيس النظام الجمهوري، ومن ثم جاء الانتقال من التنظيم السياسي الوحيد إلى التعدد الحزبي بمثابة بداية لمرحلة جديدة تتجه نحو الديمقراطية، والأهم فيها العودة إلى التعددية الحزبية.[3]

وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى التحول نحو التعددية في النظام السياسي المصري، وما شهده من تطور ومستجدات، فبعد هزيمة 1967م عملت القيادة السياسية على تغييرات داخلية في النظام، حيث قام الرئيس "جمال عبد الناصر" باتخاذ عدة خطوات في هذا الاتجاه، ثم ازداد السعي بعد وصول الرئيس "أنور السادات" للسلطة، واتخاذ خطوة حاسمة في الاتجاه نحو الديمقراطية في مصر وعليه، بدأت مع حكم "السادات" عملية تحول كبرى لتوجهات النظام السياسي، وبإعلان الدستور الدائم للبلاد عام1971م، وفي

---

[1] أمنية شفيق، "عن نتائج الحياة السياسية المصرية"، اطلع عليه بتاريخ 13جانفي 2019، www.ahram.org.eg/Newsq/459531.aspx.

[2] هلال وآخرون، الصراع من اجل نظام سياسي جديد، 27-29.

[3] محمد صفي الدين خربوش، "التحول الديمقراطي في مصر"(ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي،القاهرة،2005) .bohothe.bibogopot.com/2010/04/bibog.post.8438.html/ ?m=1

مارس 1976م أعلن الرئيس "السادات" تشكيل منابر سياسية، جمعت فيما بينها العديد من الجماعات والرؤى السياسية، ومثّلت أجنحة اليمين والوسط واليسار، وبعد أن خاضت المنابر الثلاث انتخابات 1976م، قرّر الرئيس تحويلها إلى أحزاب سياسية، وهي الخطوة الأولى نحو التعددية الحزبية في مصر، ولكن النقطة الأساسية والجوهرية في هذا هو سيطرة القيادة السياسية على عملية التحول.[1]

فكان لهزيمة 1967م دورا مهما في التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع المصري خلال السنوات اللاحقة، وتمثل ذلك في تنامي حركة سياسية في البلاد، دعت الى توسيع الحقوق الديمقراطية للمواطنين والسّماح للتيارات السياسية المختلفة بإبراز ذاتها بحرية واستقلال.[2]

وبعد ذلك حدثت مظاهر الاحتقان السياسي والاجتماعي، أدت بالرئيس "السادات" إلى إصدار قرارات أدخلت النظام في مواجهة مع كل القوى الفاعلة في البلاد، وبعد اغتيال الرئيس "السادات" حدث الانتقال الدستوري السلمي للسلطة وفي اقل من عشرة أيام، كان لمصر رئيس جديد "محمد حسني مبارك" وبينما حافظ "مبارك" على التوجهات العامة لسياسات الرئيس الراحل "أنور السادات" بدأ في إدخال تعديلات وتغييرات بشكل تدريجي شملت بعض جوانب النظام السياسي، فكانت تعديلات دستورية عام2005م، أصبح بمقتضاها تولي منصب الرئيس بالانتخاب وليس بالاستفتاء، وتعديلات في2007م أعطت للهيئة التشريعية بعض الاختصاصات.[3]

واتسمت هذه التغييرات بالشكلية وعدم مساسها بجوهر نظام الحكم، ونتيجة لذلك حدث تدهور في شرعية النظام السياسي، وفي الأوضاع على كافة المستويات، مما أدى إلى

---

[1] القاضي، التعددية الحزبية،3-4.

[2] نفس المرجع، 5 .

[3] هلال واخرون، الصراع من أجل نظام سياسي جديد،32-33.

اندلاع ثورة يناير 2011م ، هذه الثورة فتحت الباب لعلاقة جديدة بين الدولة والمجتمع، ولنشأة صراعات سياسية واجتماعية حول شكل النظام الجديد.[1]

المطلب الثاني: الانتقال من نظام الحزب الواحد الى التعددية المقيدة

تلعب الأحزاب السياسية دورا مهما في تدعيم الممارسة الديمقراطية على أساس أنها همزة وصل بين الحكام والمحكومين، بما يسمح بتنشيط الحياة الحزبية، وتعميق المشاركة السياسية للمواطنين، فنشأة الأحزاب السياسية وتطورها في مصر مرّت بعدة مراحل:

مرحلة التنظيم السياسي الواحد: من 1953م-1976م:

تمّ في هذه المرحلة حل الأحزاب السياسية في سنة 1953م، وإلغاء دستور 1923م، والنقابات والتجمعات السياسية المستقلة، وجمعت داخل تنظيمات اتحادية إئتلافية، وعوض التفاوض في الصراعات من خلال صناديق الاقتراع، وقام الجيش بوصفة سلطة تحكمية وصاغ بقيادة الضبّاط الأحرار حياة دستورية جديدة تخول الهيبة للقائد،[2] وإثر إجراءات اتخذت في سبتمبر 1953م ثم حظر تكوين أحزاب سياسية جديدة تميّزت بالاعتماد وبصورة رسمية على التنظيم السياسي الواحد، حيث تمّ تأسيس تنظيم "هيئة التجرير" في جانفي 1953م، وتمّ إلغاؤه وتأسيس بعد ذلك تنظيم الاتحاد القومي سنة 1956م، ثم الاتحاد الاشتراكي العربي سنة 1964م كتنظيم سياسي شعبي جديد يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة.

مرحلة التعددية الحزبية المقيدة منذ1977م:

بدأت هذه المرحلة مع قرار "السادات" في مارس 1976م بشأن تحول مصر نحو التعددية الحزبية، ومنه كانت التعددية الحزبية المقيدة سنة 1977م،[3]وكان سن قانون

---

[1] هلال واخرون، الصراع من أجل نظام سياسي جديد ،34.

[2] عبد الله الحمودي والشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة يليه مقالة في النقد والتأويل، تر. عبد االمجيد جحفة(المغرب:دار تويقال للنشر،2010)،2016.

[3] صلاح محمود محمد حوسو،" الصراع السياسي في مصر 2011-2014"(رسالة ماجستير،جامعة الازهر/غزة،2015)،31.

الأحزاب السياسية مؤشرا على انتقال مصر من حكم الحزب الاشتراكي الواحد إلى النظام التعددي، وشهدت هذه المرحلة عدة تحولات سياسية هامة أرادت إنشاء تعددية سياسية، حيث أدت إلى وقوع أحداث يناير1977 المعروفة بإنتفاضة الخبز التي وقعت خلالها أحداث شغب إعتراضا على إنهاء الدعم الحكومي، كما أدت زيارة "السادات" للقدس إلى تصعيد المواجهة مع المعارضة، وفي أعقاب التوترات التي سادت بعد اغتيال الرئيس "أنور السادات" اتخذ "مبارك" بعض الإجراءات التي من شأنها تخفف الثورات على مستوى الحكومة، حيث خفف القيود المفروضة على الأنشطة السياسية، وارتفع عدد الأحزاب السياسية الى اربع وعشرون حزبا، كما دخلت في تلك الفترة ايضا تعديلات على قانون الأحزاب السياسية تمنع تشكيل أي أحزاب سياسية قائمة على خلفية دينية، ثم أجريت تعديلات على المادة 76من الدستور تسمح للأحزاب القائمة بالمنافسة في الانتخابات الرئاسية ل2005م، وبالتالي وفّرت هذه التعديلات مساحة سياسية، إلّا أنها لم تضع اطارا لعقد انتخابات تتسم بالتنافسية الحقيقية، لأن القوانين لا تزال تحت سيطرة الحزب الحاكم.[1]

بعد تنحي "مبارك" من الحكم، إستلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد في المرحلة الانتقالية، حيث بدأت مراجعة شاملة للإطار الدستوري والقانوني المنظم للحياة السياسية في مصر بهدف إيجاد توازن للإختلالات التي هيمنت على المرحلة السابقة، بما يلي طموحات المصرين، وتحقيق أهداف الثورة وتكريس الحياة الديمقراطية، وإرساء دولة القانون والمؤسسات، فشهدت هذه المرحلة صدور حكم بالموافقة على حزب الوسط الجديد، وعليه أصبح الحزب يتمتع بحقه في ممارسة نشاطه السياسي، كما شهدت هذه الفترة تأسيس حزبي الحرية والعدالة، وحزب النور،[2]

[1] تقرير بعثة متبعة الانتخابات مصر، انتخابات مجلس الشعب والشورى،نوفمبر 2011-فيفري2012(2012):15-16.

[2]محمد حوسو،الصراع السياسي،35-36.

وفي هذا الصدد أبدى المدير التنفيذي لمنتدى البدائل أسفه مما، آلت إليه الحياة السياسية في مصر قائلا:

"أصبح أقصى أما لنا أن تكون هناك تعددية مقيدة على غرار عهد مبارك، حتى يتم فتح مساحات للحركة في المجال العام مرة أخرى".

وحين تولى "عبد الفتاح السيسي" الرئاسة في2014م، عمد نظامه إلى العمل على إعادة تشكيل الحياة السياسية على مقاس السلطة الحاكمة، حيث أن نظامه يعمل على أن يخلق حياة حزبية مخططة من أعلى لتعمل من خلالها قوى وتيارات وأحزاب وأفراد من أجل أن تنفذ رؤية القائد.[1]

المطلب الثالث: أي دور للمؤسسة العسكرية في العملية الانتقالية؟

لا شك أن قضية الانتقال الديمقراطي ستظل محل أي نقاش يتناول المرحلة الانتقالية، ومستقبل العملية السياسية في مصر، فدور المؤسسة العسكرية في العملية الانتقالية المرغوب فيها من المسائل المهمة في هذه العملية.

لعبت المؤسسة العسكرية دور فعال في حسم الصراع المحتدم بين نظام "مبارك" والقوى الثورية، حيث اختارت الموقف الأكثر سلامة عندما انحازت للقوى الثورية التي اندلعت في 25 يناير 2011م، مما أدى إلى الإطاحة بالرئيس بعد ثماني عشرة يوما فقط، لكن الجيش لم يترك الساحة للمدنيين بل انخرط في العملية السياسية،[2] وبعبارة أخرى وأمام الضغط الشعبي المتصاعد والهادف لإنهاء نظام "مبارك"، فقد تدخلت المؤسسة العسكرية لإجبار الرئيس على الإستقالة، حيث رحّب الثوار بهذه الحركة ضد الرئيس، وعزز فكرة أن القوات المسلحة إلى جانب الشعب، وأنه لا ينبغي لها أن تصادر ثقة الشعب في ضمانها السير الحسن للمرحلة الانتقالية، وأبدت المؤسسة العسكرية أنها

---

[1] احمد عابدين، "الأحزاب السياسية في مصر...النظام يصطنع موالاته ومعارضته"، اطلع عليه بتاريخ 19ماي،2019م، .https :www.alaraby.co.ufe/investigation/2018/5/23

[2] حفيظي، العلاقات المدنية العسكرية وإثرها على مسار التحول الديمقراطي،133.

مؤسسة الدولة الوحيدة المستعدة لتسيير شؤون البلاد وحمايته،[1]حيث أعلنت عن العديد من الإجراءات تحدد فيها معالم المرحلة الانتقالية بعد تنحي "مبارك" وأقرّت تحقيق مطالب المتظاهرين وتسليم السلطة للمدنيين عقب إجراء انتخابات حرة، وعلى الرغم من انتخاب رئيس مدني للجمهورية، فإن المجلس بقي في الواجهة السياسية واحتفظ ببعض الصلاحيات لنفسه، ووعد بانسحاب مزعوم من صنع القرار السياسي عقب الانتخابات الرئاسية كتعهد ملائم للانتقال،[2]حيث قام بالإشراف على كل الخطوات لإعادة بناء النظام السياسي من سلطة تشريعية وانتخاب أعضائها وصولا إلى انتخاب رئيس الجمهورية المصرية، وبالتالي ظل طرفا فاعلا في المشهد السياسي، والى أن عزل أول رئيس مدني منتخب "محمد مرسي" إثر إحتجاجات شعبية اندلعت،[3]

وحين أطيح ب"مرسي" إثر إنقلاب بعد توليه الحكم بسنة واحدة، عاود الجيش التحكم في العملية السياسية، وسيطر مجددا من خلال حكومة مؤقتة يدعمها الجيش على أمور السلطة، حيث لم يتولّ الحكم بنفسه، بل أدار المرحلة الانتقالية الجديدة من خلف واجهة مدنية، حيث أقدم على إبراز وجوه مدنية مقرّبة منه إلى الحكم تلتزم باتباع المسار الذي خطّط له لمستقبل البلاد في المرحلة الانتقالية مع الحفاظ على مصالحه ومكتسباته[4].

كما قضى الجيش على العقبات التي من شأنها تقف في طريق تكرار التجربة التاريخية المصرية منذ ثورة 23 يوليو 1952م، والعودة إلى صعود عسكري على رأس السلطة، وأسفر بتولّي "عبد الفتاح السيسي" رئاسة الجمهورية،[5] وعليه إكتسبت المؤسسة العسكرية المصرية نفوذ غير مسبوق، منذ أن أشرفت على الإطاحة برئيسين مصريين

[1] مها عزام،" المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية"(مذكرة إحاطة برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،2012)،2.

[2] هاني سليمان، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015)،26.

[3] عزام ،المجلس العسكري بمصر،3.

[4] سليمان،العلاقات المدنية–العسكرية والتحول الديمقراطي، 74.

[5] نفس المرجع.

متتاليين هما "حسني مبارك" في سنة2011م و"محمد مرسي" في سنة2013م، فهذا التدخل الصارم للجيش أدى إلى هيمنته على الحياة السياسية بشكل تام، كما تسبب في صعود شخص عسكري حتى النخاع الى مقعد الرئاسة، كما زاد في نفوذ الجيش في الحياة الاقتصادية والاعلامية، وبالتالي نستطيع القول أنه بينما فتحت ثورة 25 يناير 2011م الباب لتطور ديمقراطي، فإنها فتحت الباب أيضا لزيادة دور الجيش في الحياة السياسية.[1]

فالدرس الأكبر الذي استوعبته عدة حكومات عربية هو السيطرة المطلقة للمؤسسات العسكرية، لأن انقسام هذه المؤسسات أو تأييدها لمطالب القوى السياسية أو المتظاهرين من شأنه أن يؤدي الى إنهاء تسلط وسيطرة الحكومات المطلقة التي لها دور مؤثر في توجيه الحياة السياسية في النظام، وهو ما يضمن استمرار نفوذها، فسيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة المدنية كان لها أثر سلبي على التجربة الديمقراطية، وذلك بسبب الإجراءات التي قامت بها السلطات الجديدة المدعومة عسكريا.[2]

ونلخص في الأخير إلى أن أخطر ما يهدد الانتقال الديمقراطي هو تسليم المرحلة الإنتقالية للإشراف المباشر للمؤسسة العسكرية لتحسم مصير السلطة في البلاد لأن هذه المؤسسة تعمل وفق مصالحها، وهي تميل إلى تصوير مصالحها في مراحل الانتقال كأنها وطنية عامة، مما أثار متصاعد حول دور المؤسسة العسكرية وتأثيراتها على مسار الانتقال الديمقراطي، وانعكاساتها على الحياة السياسية.

---

[1] نإبراهيم الهضيبي وآخرون، تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الإنتقالية(د.ب.ن: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، د.س.ن)،58

[2] أمحمد مالكي وآخرون، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى(بيروت: دراسات الوحدة العربية، 2014)، 203.

المبحث الثالث: جدلية الانتقال الديمقراطي في مصر بين تحقيق الديمقراطية والأمن

شهدت مصر ثورة انطلقت في 25 يناير 2011م، ضد الحكم المتسلط والمستبد وفي ظل مرحلة انتقالية تمنّى الشعب المصري إقامة نظام ديمقراطي، مطالبا بالتغيير الجذري الذي يتعدى الإصلاحات الشكلية ليصل إلى النظام الحاكم، راغبا أن يتحقق له انتقال سلمي لسلطة الحكم، إلّا أن المؤامرات التي واجهتها حكومة الرئيس "مرسي" في مصر، كانت كافية لقتل أول تجربة انتقال ديمقراطية حقيقية، فبعد ثورة 25 يناير 2011م مرّت مصر بمرحلتين انتقاليتين، الأولى تحققت فيها الديمقراطية على أساس صعود رئيس مدني إلى الحكم، لكن المجلس العسكري لم يترك الساحة السياسية للمدنيين، بحجة الحفاظ على الأمن والاستقرار وبالتالي انقلبت الموازين وانتكس المسار الديمقراطي وعادت مصر مرة أخرى إلى حكم العسكريين بشكل أكثر عنفا.

المطلب الأول: بيئة النظام المصري قبل ثورة 25 يناير 2011م

لم تكن ثورة الخامس والعشرين من يناير أول ثورة مصرية تثير قضية الديمقراطية، وقد لا تكون الأخيرة، ومما لاشك فيه أن هذه الثورة لم تكن وليدة اللحظة الراهنة أو محض الصدفة، بل هناك دوافع وراء تلك الثورة ومثيلاتها في الوطن العربي، فالواقع الذي ساد الدول العربية وتحديدا مصر قبيل الثورات متشابه إلى حد كبيير.

تشير كافة المؤشرات خلال السنوات السابقة على ثورة 25 يناير2011م إلى وصول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر إلى مستويات منذرة بالخطر، ووصول السياسيات المتبعة إلى مستوى الفشل السياسي، نتيجة التركيز المتزايد للثروة في أيدي نخبة فشلت في تحقيق التنمية التي لم تصل عوائدها إلى الطبقات الدنيا والوسطى،[1] فخلال ولاية "حسني مبارك" من1981م، حتى قيام ثورة 25 يناير 2011م، إتجه النظام

[1] فؤاد السعيد،الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات(بيروت:دار شرق الكتاب للنشر،2013)،81.

الحاكم إلى تضييق الهامش الديمقراطي باتخاذ إجراءات سياسية وقانونية وأمنية لا تخرج عن الحدود المرسومة لها من قبل السلطة، وألّا يترتب عليها أي تغيير في التوازنات السياسية القائمة التي تعمل في صالح الحكم في البلد، حيث أصبح الإستبداد وغياب الديمقراطية يرافقان المشهد السياسي في مصر.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان نظام الرئيس الراحل "عبد الناصر" قد أسس شرعيته على ثورة يوليو، وما ترتب عنها لتصفية الإستعمار ومواجهة العدو الإسرائيلي، لبناء مجتمع إشتراكي تسود فيه العدالة الاجتماعية، وأقام الرئيس الراحل "السادات" شرعيته على أساس تحرير الأرض بالحرب وبالسلام، والتحول التدريجي للديمقراطية، فإن نظام "مبارك" لم تكن لديه أي من هذه الوسائل لترسيخ شرعيته السياسية، حيث اكتفى نظامه بالديمقراطية الشكلية،[2] ورغم طول فترة حكمه إلى ثلاثين عاما، إلّا أن مصر لم تحقق قفزة نوعية مثل النمور الآسيوية وغيرها من الدول، بل وصل واقعها إلى درجة من السوء والضعف، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والسياسية، ومن هذه الأوضاع مايلي:

– تردّي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين من نهب للثروات، وتفشي البطالة والفقر في المجتمع، إضافة إلى غياب العدالة في توزيع الدخل وفرص العمل الأساسية؛

– تعدد أشكال الفساد، الذي مسّ كل جوانب الحياة، إذ إنتشر الفساد الإداري والسياسي، وكذلك إنتشار الرشوة في معظم الهيئات الحكومية لقضاء مصالح المواطنين الأساسية، ممّا دفع بالمطالبة بضرورة مكافحة الفساد على قمة أولويات الحكومة في سنة 2005م؛[3]

– الواقع السياسي المتأزم بفعل سيطرة الحزب الحاكم، والتزوير في الانتخابات وإقصاء المعارضة وملاحقتها، وعدم السماح لها بالمشاركة في الحياة السياسية؛

---

[1] توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية،144 .

[2] محمود شريف بسيوني ومحمد هلال،الجمهورية الثانية في مصر(مصر:دار الشروق ،2012)،74.

[3] احمد عبد التواب الخطيب خليفة جودة،الحركات الاجتماعية وثورات الربيع العربي (القاهرة:المكتب العربي للمعارف،2017)،89-90.

– إستمرار حالة الطوارئ لمدة ثلاثين عاما، حيث أصبح للشرطة الحق في إحتجاز أي شخص لفترة غير محددة، حتى دون سبب واضح، مما أدى إلى توسيع الممارسات اللاإنسانية لجهاز الشرطة؛

– فوز "مبارك" في خمس انتخابات متتالية أدى إلى سخط شعبي وسيطرته على مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية، مما جعل الدولة تمتد إلى الإعلام، حيث كان هذا الأخير مسيس من قبل الحكومة؛

– إستخدام التجسس ضد المواطنين من قبل أجهزة امن الدولة، فقد عاش المصريين حياة مليئة بالمحاصرة والخضوع، وعدم قدرة أي مواطن من التعبير عن رأيه السياسي أو الديني؛[1]

– ولّدت ظاهرة التوريث إحساسا بأن النظام أصبح عصيا على الإصلاح، وأنه لا سبيل لإرساء دعائم الحكم الديمقراطي السّليم في البلاد إلّا بإزاحة النظام برمته، وأنه لا أمل في إقامة دولة يسود فيها القانون والمحاسبة والشفافية، إلّا بعد إسقاط مشروع التوريث ومعه النظام، لأن هذا المشروع ساهم في انهيار شرعية النظام سياسيا، وفي تأجيج مشاعر الغضب تجاهه، بظهور ابن "حسني مبارك" في المشهد السياسي، وتمهيد وصوله إلى قمة السلطة في البلاد؛[2]

– كما قام "مبارك" بتقريب رجال الأعمال المواليين لنظامه، لتكون هناك طبقة حكومية إحتكارية.

وبالنظر إلى محتوى الإصلاحات التي قام بها "مبارك" من خلال الانفتاح السياسي بهدف الانتقال نحو الديمقراطية، نجد أنها محاولات من النظام لبقاء شرعية دستورية تهدف إلى تعزيز سيطرة النخبة الحاكمة، هذه الإصلاحات أثّرت على الدولة وعلى

[1] احمد سليم عبد الله،"دور السياسية الامريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية 2001–2013.(رسالة ماجستير،جامعة الشرق الأوسط،2014)،93–94.

[2] بسيوني وهلال ،الجمهورية الثانية،35.

المواطنين بصفة عامة، مما أدى إلى نشوء وعي سياسي ديمقراطي وازدياد قوة المجتمع المدني،[1] حيث كانت محاولة من مبارك لرسم صورة لدولة المؤسسات التي تمارس فيها مظاهر الديمقراطية من دون أن تمتد هذه الممارسة إلى جوهر الديمقراطية ومضمونها الحقيقي، هذا الأسلوب أثر في شيوع إحساس عام بالإحباط والعجز لدى جميع المصريين.[2]

وفي مؤتمر لنوادي "ليونز" في مدينة "سياتل" الأمريكية بتاريخ 12 تموز 2011م طالبت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "كوندا ليزا رايس" الرئيس "مبارك" بنشر الديمقراطية في بلاده فكان رد مبارك عليها كمايلي:

"إن خطاباتكم حول الديمقراطية لا معنى لها لأنكم لا تعرفون طبيعة العرب، فهم بحاجة دائمة لقبضة من حديد، ومن جانبي فقد استطعت على الأقل حماية شعبي من التطرف".[3]

ونستطيع القول أن المجتمع المصري عانى من الاستبداد والفقر والتخلف، وقمع لحريات الشعب، وكل من يطالب بالحقوق السياسية مما جعل من الثورة السبيل الوحيد لخلق واقع جديد في البلاد، حيث ثار الشعب بكل فئاته وأسقط النظام ومعه الجمهورية الأولى، وقرر أن يخلق واقعا جديدا وأن يشيّد الجمهورية المصرية الثانية على أسس من الحرية والكرامة والعدل والمساواة، لأن الجميع كان يؤمن بحتمية مضي المسار المصري في الطريق الصحيح، وهذه الفترة كانت مقدمة قوية ودافع حقيقي لثورة 25 يناير 2011م،[4] واندلعت هذه الثورة، وأختير هذا اليوم ليوافق عيد الشرطة، إحتجاجا على إستمرار تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتزامن مع المظاهرات والإضرابات العمالية،

[1] العرعير، الانتخابات والتحول الديمقراطي،92.

[2] بسيوني وهلال، الجمهورية الثانية،30.

[3] عبد الله، دور السياسة الامريكية،98 .

[4] بسيوني وهلال، الجمهورية الثانية،75.

واتّسمت بمشاركة شبابية كثيفة، كما تجدر الإشارة إلى نجاح ثورة تونس التي اندلعت في يوم 18 ديسمبر 2010م، التي كان لها أثر كبير على كسر حاجز الخوف لدى من المصريين، وبالتالي ترافق التطور السياسي مع تدهور أمني، زامنه حالة من الفوضى، حيث تجمّعت المطالب والإحتجاجات في شعار ومطلب أساسي "الشعب يريد إسقاط النظام".[1]

المطلب الثاني: نظام مرسي وفرصة تحقيق الانتقال الديمقراطي

كانت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011م بمثابة بدء مرحلة جديدة من مراحل التطور السياسي في مصر، ضمن مراحل طويلة من النضال خاضها المصريون في سبيل إحراز تقدم على طريق الديمقراطية، حيث انطلقت ثورة الشارع المصري بعد عشرة أيام فقط من رحيل الرئيس التونسي"زين العابدين بن علي".

الثورة المصرية هي واحدة من الثورات الكبرى في تاريخ مصر، فتاريخ القاهرة لم يشهد وقوع ثورة شعبية بسلميتها وحجمها ومطالبها كثورة 25 يناير 2011م، وجاءت كنتيجة طبيعية للظلم السائد على المواطن المصري لفترة طويلة من الزمن، وهو ما حرّك الشعب المصري للمطالبة بالتغيير السياسي والاجتماعي، وكان الشباب هم وقود الثورة، حيث يمثلون قوة المجتمع ومستقبله، حتى وإن كانت أنظمة الحكم التاريخية تجاهلت هذه القوة الحيوية، وأبعدتهم عن المشاركة السياسية للحكم حتى لا تتأثر مصالحهم الخاصة، وانتهت هذه الثورة بحمل شعار يلخص مطالب الشعب المصري،[2] فبعد هذه الموجه الثورية والتي أطلق عليها مليونية تصحيح المسار، عادت وبقوة الأفكار الداعية لضرورة إعادة كتابة الدستور المصري، وبما يتفق مع الواقع السياسي والتطورات في الحقوق والواجبات، فما بدأ في ساحة التحرير يبقى عميق الطموح، والمصريون الذين لم يكتفوا

[1] بادية فواز ياسين الحاج حسين، "ثورة 25 يناير المصرية: السياسة الامريكية تجاه صعود وسقوط حكم الإخوان المسلمين"(رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت/فلسطين،2015)،21.

[2] هشام محمود الاقداحي، الحراك السياسي(الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2013)،356.

بإسقاط الرئيس، كان هدفهم المفاوضة على عقد جديد مع الدولة التي تضم العسكر الذي لطالما تجاهلهم،[1] وعليه إحتاج قادة مصر الجدد إلى حل نظام سياسي معقد كان يجمع المظهر الخادع للممارسات الديمقراطية، والاستراتيجيات القمعية ودولة تتسم بالرفاهية، فقد صار الهدف سياسيا وهو تغيير نظام الحكم، حيث جذبت الثورة كافة فئات المجتمع ولاسيما الشباب والنساء، والطبقة الوسطى والعاملة، واستفادت هذه الثورة من أدوات التواصل واستخدام وسائل إحتجاج سلمية متقدمة،[2] وبالتالي أزاحت الثورة نظاما سلطويا، وأتاحت لأول مرة في ستين عام فرصة حقيقية لإقامة نظام سياسي تعددي منفتح على تطور ديمقراطي، فبعد تنحي "مبارك"، أسند الحكم الى جهة لا ذكر لها في الدستور، وهي المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تولى إدارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة،[3] وفي هذا الصدد هناك وجهات نظر مختلفة من القوى السياسية لما حدث في مصر، على اعتبار أن الثورة شعبية ينبغي أن يليها تغيير جذري في بنية السلطة والنظام الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، ووجهة نظر أخرى تتمثل في أداء المجلس العسكري، حيث انتقلت من مرحلة ثورة الجماهير في الشارع والتي انتهت بإسقاط رأس النظام، وبعض من رموزه، لتدخل مصر بسرعة الى المرحلة الانتقالية حيث شهدت في هذه المرحلة مسارا سياسيا مرتبكا، فاستعادت المؤسسة العسكرية السلطة مباشرة بعد أكثر من نصف قرن من حكم ثلاثة رؤساء جاؤوا من المؤسسة نفسها، ولهذا ظلّ المجلس الأعلى للقوات المسلحة الفاعل الأول والأساسي في المعادلة السياسية بحكم موقعه في السلطة منذ 1952م، واقتصر الجيش في مرحلة الانتقال على تمهيد المشهد السياسي لانتخابات حقيقية، وتسليم السلطة للمدنيين، وقد حدث هذا وسط وعود متكررة بترك السلطة، وإقامة دولة القانون

---

[1] توفيق المديني وآخرون، الربيع العربي...الى اين؟ افق للتغيير الديمقراطي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2012)،95.

[2] لوريل أي ميلر وجيفري مارتيني،"التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم [RAND2013،10

[3] الهضيبي واخرون، تحديات التحول الديمقراطي،55.

والديمقراطية، إلّا أن تجارب الآخرين أثبتت أن معظم الحالات التي يتحدث فيها العسكريون عن نيتهم بترك السلطة تنتهي ببقائهم فيها.[1]

تبنى المجلس العسكري فكرة تعديل بعض المواد من دستور 1971م، حيث شكّل لجنة لتعديل الدستور، وجرى إستفتاء في 19مارس 2011م، الذي أعتبر الخطوة الأولى في المرحلة الانتقالية، وبعد الموافقة على الإستفتاء من قبل الشعب المصري، أصدر المجلس العسكري إعلان دستوري في 30مارس 2011م، وتمّ تعطيل العمل بدستور 1971م بشكل كامل،[2] حيث شهدت مصر أول انتخابات برعاية الجيش وإشراف القضاء وبحيادية المؤسسات الحكومية، إضافة إلى مشاركة جماهيرية وحزبية واسعة، وبهذه الإنتخابات تم الانتقال من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة المؤسسات الديمقراطية، وعليه وصل مرشح جماعة الإخوان المسلمين "محمد مرسي" إلى الرئاسة.

لقد ارتكبت الأحزاب المدنية خطأ بتصعيد مطالبها إلى الحد الأقصى، مفتقرة إلى رؤية متكاملة، هذا التصعيد بالمطالبة بإسقاط الدستور مع أنها شاركت في الإستفتاء عليه، كذلك خطأ الإستقواء بالجيش، حيث لم تدرك هذه القوى أن تسييس الجيش، ينتج عنه إجهاض المسار الديمقراطي بأكمله، ومن الأخطاء الكبيرة لجماعة الإخوان والقوى المدنية المعارضة لها اللجوء إلى الشارع، والقيام بأعمال عنف شديدة، إضافة إلى حصار الإخوان للمحكمة الدستورية العليا، وبالتالي استغل خصوم الثورة واستخدموا "البلطجية" لنشر الفوضى، ودفعوا الجماهير إلى معاداة الثورة والتطلّع إلى رجل قوي يحقق من وجهة نظرهم الأمن والاستقرار.[3]

فتأسست حركة "تمرد" في 26 أفريل 2013م، حيث جمعت العديد من التوقيعات بهدف سحب الثقة من الرئيس المنتخب، والعودة إلى انتخابات رئاسية مبكرة هذه الحركة

---

[1] عبد الفتاح ماضي، "تحولات الثورة المصرية فير خس سنوات"، سياسات عربية18(2016):25

[2] العرعير،الانتخابات والتحول الديمقراطي،159.

[3] ماضي ، تحولات الثورة المصرية،27-28.

إنتهت بإنقلاب 30يونيو 2013م، وهو ذكرى تنصيب "محمد مرسي"" رئيسا للجمهورية، وموعد قيام الثورة الشعبية الثانية.[1]

المطلب الثالث: نظام السيسي والعودة للنمط التسلطي بذريعة الأمن

مرّت مصر قبل الانقلاب العسكري الأخير على الرئيس المنتخب "محمد مرسي" بأنظمة تنتمي إلى نظام حكم العسكر القائم على الاستيلاء على السلطة بالقوة، بداية من "عبد الناصر " الذي انقلب على رئيسة "محمد نجيب" في 23 يوليو 1952م، وانتهاء بانقلاب "السيسي" على "محمد مرسي" في 3 يوليو 2013م، وقد أضرّ حكم العسكر بكافة أشخاصه بمصر وشعبها، ووقف عقبة أمام تقدم مصر وقوتها وأمنها القومي...[2]

وفي حدث نادر لم يسبق له مثيل في التاريخ المصري الحديث، تم تجميع توقيعات حركة "تمرد" وهدفها هو إسقاط حكم الإخوان المسلمين، الذي أصبح في عداء مع مؤسسات الدولة الأساسية، وفي مقدمتها القوات المسلحة، وعليه بدأت مرحلة انتقالية جديدة مختلفة عمّا سبقها، حيث ركّز العديد من المحللين السياسيين على أن قيام الدول الوطنية عن طريق الانقلابات والثورات بقيادة العسكر قد قطع الطريق على إمكانيات التطور الديمقراطي.[3]

عادت مصر مرة أخرى إلى حكم العسكريين، وذلك لعدم القدرة على الوصول عبر عملية الانتقال الديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي كما كان يأمل المصريين، ففي تجربة انتقالية توجد احتمالات لحدوث إنتكاسة ديمقراطية وهذا ما حدث بالفعل في مصر، حيث يؤكد "فيليبي أغويرو" أن:

---

[1] العرعير، الانتخابات والتخول الديمقراطي،178.

[2] جمال نصار، "حكم العسكر ومآلاته على الحياة السياسية في مصر"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية(2016):2.

3 محمود محمد علي ،حروب الجيل الثالث ونظرية تفتت الوطن العربي(الإسكندرية:دار الوفاء للطباعة والنشر،2018)،461.

"الظروف الأولية بمعنى موقف الجيش في النظام الاستبدادي المنتهية ولايته والطابع المعين للمسار الانتقالي يؤثر في إمكانية التحول الديمقراطي".[1]

إنتكست التجربة الديمقراطية الناشئة في مصر إثر انقلاب 3يوليو 2013م قام به الجيش المصري تحت قيادة الفريق أول "عبد الفتاح السيسي"، وتمّ عزل الرئيس المنتخب "محمد مرسي" وعطّل العمل بدستور 2012م، وأيّد هذا الانقلاب المعارضين ل"مرسي" واعتبروا ذلك تأييدا لمطالب شعبية، وهناك تيار آخر معارض لعزل "مرسي" وبالتالي، حدثت فجوة كبيرة بين التيارين،[2] وشهدت البلاد موجة من السخط العام والمظاهرات، والاعتصامات المطالبة بالسلطة السابقة للحكم، ثمّ انحرفت نحو العمليات الإرهابية من تفجيرات واغتيالات، واشتدّ الصراع السياسي في البلاد الذي كان له الأثر الكبير في إفساد الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع المصري، وانتهت المرحلة السابقة بانهيار المسار الديمقراطي، وتحوّل الثورة إلى مرحلة جديدة، فقد تمكنت قوى الثورة المضادة من السيطرة والشروع في هجوم مضاد على قيم ثورة 25 يناير 2011م واهدافها، بحجة الحفاظ على الدولة والأمن والاستقرار، وتحقق ذلك من خلال تسلّم المجلس العسكري الحكم مباشرة وقيامه بوضع خارطة طريق تستهدف ترسيخ حكم مطلق يستند إلى احتكار سلطتي التشريع والتنفيذ، وقمع كل من لا يؤيد النظام وإقصاءه، مع الحفاظ على بعض من الديمقراطية الشكلية كالانتخابات والاستفتاءات الصورية، والوزراء المدنيين.[3]

وتعد القوانين التي شرّعها "عدلي منصور" الرئيس المؤقت للبلاد، من أخطر القوانين التي صدرت، وساعدت في تدمير الحياة السياسية في البلاد، ومن بعدها التشريعية، لينتهي الجدل السياسي الحاصل بين القوى السياسية المختلفة من أجل تطبيق مراحل الديمقراطية في ظل المرحلة الانتقالية وظروفها الحرجة في مصر، ثم تسلّم وزير الدفاع

---

1 نارسيس سيرّا، الانتقال العسكري: تأملات حول الاصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة، تر. وفيقة مهدي(بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2016)،22

[2] العرعير،الإنتخابات والتحول الديمقراطي،181.

[3] ماضي، تحولات الثورة المصرية،32-33.

السلطة مباشرة، بعد أن رشّح نفسه في انتخابات لم يتوفر فيها المعايير المتعارف عليها للانتخابات الديمقراطية، كما استخدمت مغالطات عدة تروّج ان البلاد في خطر، ويطلق على هذا النوع من أنظمة الحكم "حكومة عسكرية"، أي الحكومة التي يحكمها الجنرال الذي نفّذ الانقلاب، وتمّ إيهام الرأي العام بأن معالجة هذه الموضوعات هو طريق الخلاص من حالة الانسيابية والفوضى التي نتجت عن الثورة.[1]

أصدر "عبد الفتاح السيسي" قوانين لا تعمل على خدمة المواطن المصري وهو ما يجعل مجلس النواب الحالي ليس فقط يشكل عقبة أمام أي تحول ديمقراطي مستقبلي في مصر، بل أحد عوامل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويعكس هشاشة وضعف النظام الحالي، أما الشعب فهو الحاضر الغائب في المعادلة السياسية، فهو رهينة التخويف بذريعة حماية الدولة وسيادتها والدفاع عن الأمن القومي، حيث أعلنت القوات المسلحة المصرية أنها بعيدة عن القوى السياسية، وتمّ استدعاؤها من قبل الشعب المصري للمساعدة، وليس لتولي زمام السلطة، حيث صرّح الرئيس "عبد الفتاح السيسي" أن القوات المسلحة لم تحاول أبدا التدخل في الشؤون العامة وفي السياسية، لكنني أود أن أقول:

"إننا جميعا نتحمل مسؤولية أخلاقية وقومية وتاريخية تجاه الوطن، لهذا لن نقبل أبدا أن نتدخل مصر في تفق مظلم من النزاعات والصراعات الداخلية أو الحرب الأهلية أو انهيار مؤسسات الدولة".[2]

مما أدى بأغلبية المواطنين إلى تفضيل الابتعاد والعودة للانعزال عن المشهد السياسي

[1] سيف الدين عبد الفتاح، الكتاب الاسود: جرائم الانقلاب العسكري في مصر 2013-2018(البرلمان المصري بالخارج)،62-63.

[2] Transcript :egypt samy statment.https :aljazieera.com/news/middleeast/2013/07/20137320374016797.html.[16/062019]

برمته، و"السيسي" ملتزم بعدم الخروج على أعمدة قوته الأساسية[1]، المتمثلة في القوات المسلحة، وهذا هو الإطار الحاكم لطبيعة السلطة السياسية، فانقلاب 3 يوليو 2013م أعاد خطاب أن مصر غير مؤهلة للديمقراطية مرة أخرى على الرغم من مضي ستين عاما على إطلاقه خلال أزمة مجلس قيادة الثورة عام 1954م، وأكد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" قائد الانقلاب العسكري لصحيفة فرنسية احترامه للديمقراطية لكنه متبعا نفس المنطق التقليدي، حيث كتب أطروحة في 2006م، لمّا كان في كلية الحرب الأمريكية يقول فيها أن الدولة المثالية كانت هي دولة الخلافة بدلا من الدولة الديمقراطية الحديثة على النمط الغربي،[2] فالسلطة المصرية كانت تخطط والآن مخططاتها وصلت مرحلة النضج، وفيما يخص تمديد فترة الرئاسة أدلى بشأنه الرئيس "السيسي"، بأنه يعتقد أن الموت وحده يمكن أن ينهي فترة الرئاسة، بمعنى أن التعديل المرتقب يمهد لترشح "السيسي" لولايتين رئاسيتين أخريين مدة كل منهما ست سنوات من دون الإخلال بمدة ولايته الحالية، ويعني أن الرئيس "السيسي" يمكن أن يبقى في السلطة حتى عام 2034م، وبما أن الدستور فرصة لا تتكرر كثيرا فقد تقرر تحقيق مآرب أخرى إلى جانب التمديد منها إلغاء الهيئتين الوطنيتين للصحافة والإعلام، وحذف مواد العدالة الانتقالية وسلطة البرلمان للدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، ومنها ترسيخ دور القوات المسلحة في حماية الدستور ومبادئ الديمقراطية الذي ربطه أصحاب التعديل بالحفاظ على مدنية الدولة، وهما أمران يصعب الجمع بينهما.[3]

وبالتالي هذه التعديلات لا مفر منها لاستقرار الدولة المصرية، بحسب السلطة الحاكمة، فحماية الوطن وحماية الدولة يستلزم اتخاذ كل التدابير اللازمة حتى وان اقتضى

---

[1] عبد الفتاح، الكتاب الأسود،64-65.

[2] " كيف تآمر السيسي ليصبح رئيس مصر...حتى عندما كان مبارك في السلطة؟"،اطلع عليه بتاريخ 24 ماي،2019، WWW.noon post.com/content/2871.

[3] مصطفى ازريد، "الصيغة النهائية وتعديل الدستور للسيسي الحكم حتى 2013"،اطلع عليه بتاريخ 24 ماي 2019، https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/4/14.

الأمر تعديل الدستور، فضمان الأمن هو أعلى الضمانات التي تقتضي تعديل الدستور، مع أنه لا يجوز للسلطة التي هي من خلق الدستور أن تخترق الدستور وهذا يتنافى مع مبادئ الديمقراطية، وهذه الأخيرة في مصر شكلية عبارة عن نظام هجين، وعليه شهدت مصر صراع إنتهى بإعادة تشكيل المجلس العسكري، أي الصراع حول إعادة تحديد دور المؤسسة العسكرية وضبطها ضمن الأصول الديمقراطية المزيفة.

في ظل مرحلة انتقالية تمنّى جميع الشعب المصري أن يتحقق خلالها انتقال سلمي لسلطة الحكم، والتشريع لسلطات مدنية منتخبة تمارس اختصاصاتها في إطار تنظيمي واضح ومن ثم يرسم صورة حديثة لنظام سياسي جديد يقوم على مقومات تصلح لإقامة دعائم جمهورية ثانية، لكن سارت المرحلة الانتقالية في مصر عكس إرادة الشعب الذي لايزال يعيش مشكلة وضع دستور ينظم الحياة السياسية والاجتماعية، وعليه أصبح حكم مصر وضبط الأوضاع فيها على نحو متزايد، ففي حقيقة الأمر من أسباب فشل قيام نظام ديمقراطي في مصر هو تجريف الحياة السياسية، وتخريب البني الاجتماعية على يد النظام السلطوي العسكري المتحكم في السلطة لأكثر من نصف قرن، وكذلك العمل على اصطناع أزمات انسحاب الشرطة والانفلات الأمني، وتدبير حوادث القتل الجماعي والإعلانات الدستورية التي كان يصدرها المجلس العسكري، إضافة إلى ما قام به الإعلام الموجه من حملات إعلامية مضلّلة ما جعل مصر رهينة نظام استبدادي ينبئ باقتراب الديمقراطية وفي الوقت نفسه يبذل كل ما في وسعه ألّا تأتي هذه اللحظة أبداً.

ويبرز هنا أن حالة عدم الاستقرار الأمني يرتبط بالانتقال الديمقراطي كعملية لا يمكن تجنبها، النتيجة لم تتغير فالعامل الأمني أصبح حاكما على الساحة السياسية.

إن بلورة مطالب سياسية محددة والدفاع عنها لفترة زمنية طويلة من قبل قوى معارضة حقيقية أمر ضعيف إلى حد كبير في مصر إن لم نقل غائب، ونخلص إلى أن النظام قرّر الإمساك بزمام الأمور من خلال المجلس الأعلى للقوات المسلحة بذريعة الحفاظ على الأمن والاستقرار في البلاد على حساب الديمقراطية.

خاتمـــــة

خاتمة:

يمثل تحقيق الأمن المبرر الوحيد لوجود الدولة، فالوظيفة الأساسية لها حماية المواطنين في كافة المجالات، كما يمثل الانتقال الديمقراطي الاطار الحاكم لإقامة علاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع تؤسس لنظام ديمقراطي يكون فيه الشعب مصدر السلطة، ونظرا لأهمية المكون الامني في الحياة الإنسانية فهو مرتبط بالسلطة السياسية الحاكمة ويعتمد عليها، فكل نشاط تمارسه هذه السلطة في أي زمان ومكان سيكون اليوم وغدا محكوما في النهاية بطبيعة المفهوم الأمني الذي تتبناه وتعمل من أجل توفير وتحقيق متطلباته، وعليه تناولت الدراسة من خلال فصولها تحليل مشكلة الأمن والانتقال الديمقراطي في الواقع العربي، وذلك عبر الإجابة عماّ إذا كان هناك قدرة للدول العربية على إرساء الديمقراطية وتحقيق الأمن والاستقرار دون أن يكون أحدهما على حساب الآخر، فما حدث في المنطقة العربية من ثورات غير متوقعة، ومطالب شعبية بالانتقال نحو الديمقراطية جاء كنتيجة لاستشراء الفساد السياسي والعناء الاقتصادي والتهميش الاجتماعي، أي سوء الأوضاع بشكل عام، حيث أصبحت السلطة في أغلب الدول العربية أداة في يد نخبة حاكمة متسلطة، وتأخذ بنمط الديمقراطية الشكلية، فمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان لن يشعر بها المواطنون إذا لم يتم إشباع احتياجاتهم المعيشية، و إذا لم توفر مؤسسات قائمة على أسس ديمقراطية تساعد على تحقيقها.

لقد مثّلت المرحلة الانتقالية التي مرّت بها مصر خطوة باتجاه المسار الديمقراطي وتحقيق الإرادة الشعبية وسيادة القانون، أسفرت بفوز رئيس مدني منتخب وتوليه مقاليد الحكم إلّا أن المحاولات الدائمة التي عمدت من خلالها الدولة العميقة إلى نشر العنف وحالة اللاأمن في مصر قطعت الطريق أمام الديمقراطية، وهو ما تجسّد فعلا من خلال الانقلاب على الشرعية الشعبية والتي تم على إثرها عزل الرئيس الذي بلغت فترة حكمه عام فقط، وتولى المجلس العسكري السلطة في البلاد بحجة تحقيق الأمن والاستقرار،

وأثبت من خلالها أن لا وقت للديمقراطية، إضافة إلى عدم التزام أجهزة الأمن بدورها الرئيسي والاستعمال المفرط للقوة والقمع، وتدخلها في الحياة السياسية أدى إلى تغييب قيم الديمقراطية فمن أجل تحقيق الأمن والاستقرار عملت السلطات المصرية بعد الانقلاب على استعمال كل وسائل القمع والعنف، وفي ذلك فإنها ولم تستطيع الحفاظ على أمن وسلامة واستقرار البلاد، كما أنها فشلت في إرساء دعائم الديمقراطية .

وإذا كانت الثورة الشعبية المصرية قد أنتجت ديمقراطية فإن الانقلاب العسكري انعكس سلبا عليها بحجة تحقيق الأمن والاستقرار، وعليه صار مطلب الاستقرار أولى من مطلب الحرية، أي تحقيق الأمن على حساب الديمقراطية، من أجل الوصول إلى مخرج حاسم وسريع حيث تجسّدت فكرة أن الديمقراطية لا تصلح للشعوب العربية وأنها شعار فقط، ويجب أن تنفرد السلطة في يد أقلية لا أغلبية، من خلال عملية الانتقال الديمقراطي كآلية لتجسيد الديمقراطية، هذه العملية تشمل تغيير نظم حكم تسلطية الى نظم حكم ديمقراطية .

إن تطور الأحداث في المنطقة العربية أدى إلى أن النظام السياسي الذي نشأ واستقر في المنطقة هو نظام يعبّر عن مصالح فئات حاكمة متسلطة تعمل على تحقيق مصالحها، حيث تتحكم هذه الأنظمة في كل مكونات الحياة السياسية وهو شكل لم يتغير على المستوى العربي.

أفضت عملية الانتقال الى مجرد هامش ديمقراطي يعمل طبقا لإرادة السلطة الحاكمة ولا يستند إلى دستور ديمقراطي ولا إلى تعددية سياسية حقيقية تشكّل ركيزة لتحويل مبدأ التداول السلمي للسلطة الى واقع ملموس، ومنه يبقى الانتقال الديمقراطي تجربة صعبة لا يمكن تحقيق من خلالها الديمقراطية المنشودة في العالم العربي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة.

قد يحدث أن يكون الأمن في الدول التي في طور البناء الديمقراطي عنصر تهديد لعملية البناء برمتها ما يدفع أن يبحث المواطن عن احتياجاته الأساسية قبل أن يفكر في حقوقه السياسية والمدنية والمشاركة السياسية وتجسد ذلك فعلا من حيث اختيار المواطنين في تلك المرحلة لمن يخاطب احتياجاتهم الأمنية وليس من يحدثهم عن الديمقراطية، من دون إدراك لحقيقة انه لا أمن بلا ديمقراطية، وقد أثبتت تجربة الانتقال الديمقراطي في مصر بعد 2011م كيف أن الديمقراطية قد تراجعت بدعوى أن الأمن أهم، والملاحظ من خلال التجربة المصرية أن الشرعية التي صيغت كحل في النموذج الديمقراطي الفتي ما لبثت أن تحولت إلى أزمة سياسية معقدة واستعصى حلها بسبب ضعف الإرادة السياسية والمؤسساتية وسيطرة النزعة العصبوية لدى نخب المجتمع السياسي، وهناك علاقة وطيدة بين الأمن والديمقراطية لتحقيق الانتقال الديمقراطي، حيث تتطلب هذه العملية وجود مؤسسات أمنية ومهنية مراعية لاحتياجات الجمهور.

إن الانتقال نحو نظام مؤسسي جديد يفصل بدقة بين السلطات المدنية والعسكرية، عملية طويلة الأجل، مع ذلك لكي تترسخ هذه العملية فالمؤسسات المدنية القوية التي تتمع بشرعية شعبية واسعة يجب أن تظهر وتتأسس أولا، وفي نفس الوقت هناك حاجة إلى إصلاحات لإنشاء تسلسل واضح للقيادة، وإحداث تغيير جذري في ذهنية المؤسسة العسكرية .

تشير دراسة تجربة الانتقال الديمقراطي المصرية وبخاصة بعد 2011 أن الديمقراطية والأمن لا يجتمعان إذا ما وجدت هناك قيادة سياسية لا تؤمن بجوهر الديمقراطية بقدر ما أن تكون مجبرة على مباشرة ترتيبات ديمقراطية شكلية، والمستخلص مما سبق هو وجود ارتباط بين مستوى الأمن والاستقرار وتحقيق الديمقراطية، فنشر الديمقراطية كمدخل لتحقيق الأمن في المنطقة العربية هي إلتزام حقيقي من النخبة الحاكمة باحترام

الديمقراطية وتفكيك ثقافة التسلط والالتزام بقواعد الممارسة الديمقراطية، فالانتقال الديمقراطي لا يتم لمجرد الرغبة السياسية بذلك.

قائمة المراجع

الكتب

– أبو شيخة، عيسى موسى. إستراتيجية الأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الدولية. عمان: السواقي العلمية، 2016.

– أحمد، إيمان. نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي. مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.

– الأحمري، محمد. الديمقراطية: الجذور وإشكالية التطبيق. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

– الاقداحي، محمود هشام. الحراك السياسي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2013.

– أنابيل، موني وبيتسي، ايفانز. العولمة: المفاهيم الأساسية. بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009

– أوين، رودجر. الحكام العربي: مراحل الصعود والهبوط. ترجمة سعيد محمد الحسينة. لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014.

– البداينة، ذياب. الأمن وحرب المعلومات. بدون مكان النشر: دار الشرق للنشر، بدون سنة النشر.

– بسيوني، محمود شريف و هلال، محمد. الجمهورية الثانية في مصر. مصر: دار الشروق ،2012.

– بلقزيز، عبد الإله وآخرون. المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2011.

– بيليس، جون وسميث، ستيف. عولمة السياسة العالمية. ترجمة مركز الخليج للأبحاث دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

– توفيق إبراهيم، حسنين. النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراساتها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

– جواد الكاظم، صالح وغالب العاني، علي. الأنظمة السياسية. بغداد: مطبعة دار الحكمة ،1991.

– حسن، إيمان. المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي: إطار نظري ومفاهيمي. البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017.

– حمدي، عبد الرحمن. الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية. الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.

– الحمودي، عبد الله والشيخ، والمريد. النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة يليه مقالة في النقد والتأويل. ترجمة. عبد المجيد جحفة. المغرب: دار توبقال للنشر،2010.

– الخطيب، احمد عبد التواب وخليفة جودة، محمود. الحركات الاجتماعية وثورات الربيع العربي. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017.

– خليفة الكواري، علي وآخرون. المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

– خير الله، داوود وآخرون الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

– دخيل، حسن محمد. أنظمة الحكم في الوطن العربي: دراسة مقارنة. بيروت: دار مكتبة البصائر، 2014.

– دلول، محسن. العرب إلى أين؟: الحرية الضائعة ...المستقبل المجهول. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

– دي تانسي، ستيفن. علم السياسة الأسس. ترجمة رشا جمال. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

– زكي الطويل، رواء. الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح.عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012.

– زواشي، صورية. التهديدات الأمنية والأمن الإقليمي: غرب المتوسط. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2016.

– سالم محمد، وليد. النظم السياسية العربية: إشكاليات السياسية والحكم. عمان: الرمال للنشر والتوزيع، 2018.

– سعيد، صبري. الديمقراطية. مصر: نهضة مصر للنشر والتوزيع، 2007.

السعيد، فؤاد. الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات. بيروت: دار شرق الكتاب للنشر، 2013.

– سليمان، هاني. العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

– سيرّا، نارسيس. الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة. ترجمة رفيقة مهدي. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016 .

– شاكر سعيد، محمود و الحرفش، خالد بن عبد العزيز. مفاهيم أمنية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.

– الشوبكي، عمر وآخرون. البرلمان في دستور مصر الجديد. د. ب. ن: روفد للنشر والتوزيع، د. س. ن.

– عامر، حاج ميلود. الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية. الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2006.

– عبد الفتاح، سيف الدين. الكتاب الأسود: جرائم الانقلاب العسكري في مصر 2013–2018. البرلمان المصري بالخارج.

– عبد الفتاح، عبد الكافي إسماعيل. أسس ومجالات العلوم السياسية. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2016.

– عبيدات، أحمد وآخرون. الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو طريق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

– عكروم، ليندة. تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط. الأردن: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع ،2011.

– علي محمود، محمد. حروب الجيل الثالث ونظرية تفتت الوطن العربي. الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2018.

– غبر يال، أشرف سليمان. علم الاجتماع العسكري: دور المؤسسة الرئاسية العسكرية في تحقيق الأمن القومي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2006.

– غريفيتش، مارتن وأوكلاهان، تيري. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية دبي: مركز الخليج لأبحاث، 2008.

– فاهم العامري، عصام. المأزق العالمي للديمقراطية: بلوغ نقطة التحول. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

– فونتال، جاك. العولمة الاقتصادية والآمن الدولي: مدخل إلى الجيو اقتصاد. ترجمة محمود براهم. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

– قرني، بهجت. الإصلاح السياسي في مصر. عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2012.

– قسوم، سليم. الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطوير مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2018.

– قوجيلي، أحمد. الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن. عمان: المركز العلمي للدراسات، 2014.

– كاييه، ألان. السلام والديمقراطية: معالم المسألة. لبنان: المركز الدولي لعلوم الإنسان،2004.

– المديني، توفيق وآخرون. الربيع العربي...إلى أين؟ أفق للتغيير الديمقراطي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

– مراد علي عباس. الأمن والأمن القومي: "مقاربات نظرية. بيروت : دار الروافد الثقافية 2017.

– مسره، انطوان و قيس، ربيع. صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية: الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن. بيروت: المكتبة الشرقية، 2014.

– هلال، علي الدين وآخرون. الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013.

– ياسر، صالح وآخرون. "تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي. عمان: مؤسسة فريدريش ايبرت، 2012.

المجلات:

– أبو زيد، عادل القاضي. "التعددية الحزبية في مصر 1976–2007". المعهد المصري للدراسات (2018).

– احمد، عبد الجبار و جلال، عواد منى. "الديمقراطية والأمن الإنساني". مجلة العلوم الساسية46(2013).

– أوات، محمد. "التداول السلمي للسلطة في نظام الحكم الإسلامي". مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية2(2009).

– أي ميلر، لوريل ومارتيني، جيفري. "التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم"10(2013).

– بابا عربي، مسلم "محاولة مفهوم الإصلاح السياسي ". دفاتر السياسة و القانون9(2013).

- بن سعيد، مراد. "جدلية التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: دراسة في مؤشرات الديمقراطية في الوطن العربي بعد عام 2001". مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية5(2016).

- بن مرزوق، عنتره وملاح، السعيد. "إشكالية علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية في المنطقة العربية ". مجلة الحقيقة (2018).

- البشري، محمد الأمين. "دور مؤسسات المجتمع الديني في التوعية الأمنية". مركز الدراسات والبحوث قسم الندوات واللقاءات العلمية(2000).

- الحضرمي، حمدان عمر. "تداول السلطة والدساتير في الأنظمة السياسية العربية". دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية3(2006).

- جهاد أحمد، زياد. "العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي". مجلة مداد الآداب 14(بدون سنة النشر).

- حجاج، ابراهيم خليل وآخرون. "اثر المتغيرات الدولية على مصادر وتهديد الأمن القومي العربي بعد الحرب الباردة 1990-2010". دراسات العلوم الإنسانية والاجنماعية2(2013).

- حمداني، الوناسي. "الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر (1989-1992) التجربة والآليات". المجلة الجزائرية للدراسات السياسية8(2017).

- خليفة الكواري، علي. "الانتقال للديمقراطية في الدول العربية". محاضرة للقاء المنتدى الفكري العربي المؤتمر الشبابي الخامس 2012: المستقبل العربي في ضوء الحراك الشبابي(2012).

- الشوبكي، بلال، "الأنظمة الهجينة في المشرق العربي في تحويل الخلافات السياسية الى صراع هويات". سياسات عربية 25(2017).

- زقاع، عادل. "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة". دفاتر السياسة والقانون 5(2011).

- صابر، حوحو احمد. "مبادئ ومقومات الديمقراطية". مجلة الفكر 5(دون سنة نشر).

- صابر، يوسف. "تزايد حدة أزمات الديمقراطية في العالم الغربي". مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة 27(2018).

- صالح الجبوري، صباح محمد. "دور العامل الخارجي في ملية التحول الديمقراطي: دول الربيع العربي أنموذجا". مجلة تكريت للعلوم السياسية11(د.س.ن).

- الصبيحي، جواد احمد شكر. "ظاهرة عدم الاستقرار في العراق بعد عام 2003: دراسة في المفهوم والأسباب". مجلة تكريت للعلوم السياسية13(د.س.ن).

- عمير، سعاد. "محددات الإصلاح السياسي". المجلة الجزائرية للدراسات السياسية 2(2014).

- عياش، عائشة "إشكالية التمنية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: تونس أنموذجا". المركز الديمقراطي العربي للنشر (2017).

- العنكبي، طه حميد حسن." تدريس مادة التنشئة الساسية". مجلة العلوم السياسية 38-39(د. س. ن).

- غربي، محمد. "تحديات العولمة وأثارها على العالم العربي". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا 6(د.س.ن).

- فرحاتي، عمر. "النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وايجابية التغيير". مجلة العلوم الإنسانية 2(2002).

– ماضي، عبد الفتاح، "تحولات الثورة المصرية فير خس سنوات". سياسات عربية18(2016).

– ناغا ساوا، إيجي. "مستقبل أنظمة مابعد الاستعمار في الوطن العربي ". ترجمة محمود عبد الواحد القيسي. جامعة بغداد 31–32(2015).

– نصار، جمال. "حكم العسكر ومألاته على الحياة السياسية في مصر". المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية(2016).

التقارير والملتقيات

– بولنوار، أمين ومسعودي، يونس. "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية". ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، قالمة هيليوبوليس،24–25 نوفمبر، 2013.

– تقرير بعثة متبعة الانتخابات مصر،انتخابات مجلس الشعب والشورى، نوفمبر 2011–2012 فيفري (2012)

– زغوني، رابح . "مقدمة نقدية الأزمة الانتقال الديمقراطي في العالم العربي" ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول أزمة الحكم في العالم: تحديات الواقع ومقاربات التغيير، قالمة، هليوبوليس،2 –23 نوفمبر، 2015

– ماضي، عبد الفتاح. "العلاقات المدنية العسكرية والجيوش والتحول الديمقراطي". ورقة مقدمة لمؤتمر حول تحولات الديمقراطية في العالم العربي، بيروت، 28يونيو،2012.

– محمد موسى، ريم. " الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي". ورقة مقدمة مؤتمر السابع عشر حول ثقافة التغيير، السودان، دون تاريخ وسنة النشر.

– محي الدين، محمد. "مسارات التحول الديمقراطي". تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المنقاة برنامج الامم المتحدة الانمائي. ترجمة سامح رجب، القاهرة ،2011.

– مركز الجزيرة للدراسات. "عودة الى صهوة الجواد: النخبة العسكرية وحسابات السلطة في مصر"، 04 نوفمبر، 2013.

– DCAF حكم القطاع الأمني في مصر، العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر. 2014.

المذكرات:

1/اطروحات دكتوره:

–أسباعي، أمحمد، "الإعلام التلفزي ودوره في التحول الديمقراطي في الوطن العربي: قناة الجزيرة نموذجا". أطروحة دكتوراه، جامعة وهران1، 2018.

–بلعور، مصطفى. "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988–2008". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2010.

–بن عبد الرزاق، حنان."تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة:دراسة للنموذج الاسباني منذ 1936".أطروحة دكتورة ، جامعة بسكرة،2017 .

– شرايطية، سميرة. "أثر العامل التنموي على البيئة الأمنية للدول الفاشلة: دراسة عبر إقليمية". أطروحة دكتوراه جامعة باتنة1 ،2018.

–طويل، نسيمة. "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال أسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة". أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2016.

–مخلوف، بشير. "موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر: فترة 1989–1995: دارسة في التمثيلات السياسية لواقع التعدية الحزبية عند بعض المنتمين للجبهة الإسلامية للإنقاذ". أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2013

–مدوني، علي. "قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها". أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2014.

-كريبش، نبيل. "دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية". أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008.

2/ رسائل ماجيستير:

- أبو مور، إنعام عبد الكريم. "مفهوم الأمن الإنساني في حقل العلاقات الدولية: مقاومة معرفية". رسالة ماجستير، جامعة الأزهر/غزة، 2013.

-أقضي، محمد الشريف. "الديمقراطية والأمن الإنساني في ظل العولمة: دراسة حالة العالم العربي". رسالة ماجستير، جامعة باتنة1، 2017 .

-بودن، زكرياء. "اثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014". رسالة ماجيستير، جامعة بسكرة، 2015.

-بوروني، زكرياء. "النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر". رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010.

-تباني، وهيبة. "الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة ظاهرة الإرهاب". رسالة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2014.

-حفيظي، نور الدين. "العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في مصر في ظل الحراك الشعبي الراهن". رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف/ المسيلة، 2016 .

-دحماني، مولود. "اثر المخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي: دراسة مقارنة تونس وليبيا 2011-2015". رسالة ماجستير: جامعة تيزي وزو، 2016.

-دياب العرعير، أماني صالح. "الانتخابات والتحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي والمصري 2011-2016". رسالة ماجيستير، جامعة الأزهر/غزة،2017 .

-شيبي، لخميسي. "الأمن الدولي والعلاقة بين حلف شمال الأطلسي والدول العربية: فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008". رسالة ماجيستير، جامعة الدول العربية، 2009.

-عبد الرحمن، نتيل أحلام خليل "الأنماط السياسية وانعكاساتها على التغيير السياسي والتحولات الديمقراطية في الوطن العربي". رسالة ماجيستير، جامعة الأزهر /غزة، 2014.

-عبد القادر، محمد إبراهيم. "التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة 1999-2013دراسة حالة". رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، 2013.

-عبد الله، احمد سليم. "دور السياسية الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية 2001-2013". رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2014.

-عزام مها، "المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية". مذكرة إحاطة، برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2012 .

-فرج بلعيد، جمعة الزورق. "دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية :اليمن نموذجا". رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط ، 2015.

-فؤاد المصري، مها سامي. "دور النظام السياسي العربي في إعاقة بناء مجتمع معرفة عربي". رسالة ماجستير، جامعة نابلس ، 2005.

-قسوم، سليم. "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية":دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقة الدولية". رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2010 .

- محمد الشركسي ،أسامة احمد. "التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي :2011-2016". رسالة ماجيستير جامعة الشرق الأوسط، 2017.

-محمد حوسو، صلاح محمود. " الصراع السياسي في مصر 2011-2014". رسالة ماجستير، جامعة الأزهر/غزة، 2015.

-ميهوب، وسام. "أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية". رسالة ماجيستير جامعة بسكرة، 2014.

-نوري، عزيز. "الواقع في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي". رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2012.

-ياسين الحاج حسين، بادية فواز. "ثورة 25 يناير المصرية: السياسة الأمريكية تجاه صعود وسقوط حكم الأتوات المسلمين". رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت/فلسطين، 2015.

-يوسف سلامة، عبد الرحمن. "التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد الثورة كانون أول/2010". رسالة ماجستير، جامعة نابل، 2016.

المواقع الالكترونية

- "الديمقراطية والحريات العامة". اطلع عليه بتاريخ 8 مارس 2019، httpsM//law.depaul.edu/about/centersand.international-human-rights-latw-intite/publication/doucument

- "كيف تأمر السيسي ليصبح رئيس مصر...حتى عندما كان مبارك في السلطة؟". اطلع عليه بتاريخ 24 ماي،2019، .WWW.noon post.com/content/2871

- أبو الحسن، زرد احمد. "النظام السياسي المصري وتحولاته في خمس سنوات 2011-2016". اطلع عليه بتاريخ 03ماي،2019، .www.sis.gov.eg/section/999/7371 ?lang=ar

- أبو عامود، محمد سعد. "الأمن والديمقراطية". اطلع عليه بتاريخ 25نوفمبر،2018، https :www.plicemc.gou.bh/mcms-stors/paf/

- أزريد، مصطفى. "الصيغة النهائية وتعديل الدستور للسيسي الحكم حتى 2013". اطلع عليه بتاريخ 24 ماي 2019، .https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/4/14

- البحيري، ولاء. "أفاق الإستراتيجية العربية لمواجهة التحديات والتهديدات". اطلع عليه بتاريخ 08افريل ،2019، mesj.com/new/article details.aspx ?id=242

- الشيخ، فاتح. "تجارب الانتقال الديمقراطي :المسبقات، التجارب ،الدروس ، WWW.asharl.org.uk/markaz/m-abhath-09-08012.htm

- بن عيسى، ريم وآخرون. "التنمية السياسية قراءة في الآليات والمراحل والنظريات الحديثة". اطلع عليه بتاريخ 11مارس2019 WWW.alnoor.se/article.asp?id:173489

- توفيق إبراهيم، حسين ."النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية".اطلع عليه بتاريخ 10 ماي،2019، studies.aljazeera.net/ar files/2011/08/201187105658651422.html

- توفيق إبراهيم، حسين. "الانتقال الديمقراطي :إطار نظري" http :studies.aljazira.net/0files/arab world" democrey/2013/01/201312495334831438.html.

- حور، عبد العالي. " الدول العربية: القصور في التطور السياسي يؤجج التواترات". اطلع عليه بتاريخ 10 افريل 2019، https://alarab-co-u/

- خربوش، صفي الدين محمد. "التحول الديمقراطي في مصر". ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي،القاهرة،2005، bohothe.bibogopot.com/2010/04/bibog.post.8438.html/ ?m=1.

- خلف كاظم، الزهيري فلاح. "الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة...حتمية الترابط". اطلععليهبتاريخ29افريل 2019 https :www.iasaj.net/isaj ?fulltestold=72279

- خليل، حسين. "مفهوم الأمن في القانون الدولي العام". اطلع عليه بتاريخ 02 مارس2019 Drkhalil hussein.blogs pot.com /2009/01/blog-post- 16.html

- شفيق، أمنية. "عن نتائج الحياة السياسية المصرية". اطلع عليه بتاريخ 13جوان 2019، www.ahram.org.eg/Newsq/459531.aspx.

- شكر، عبد الغفار. "الثقافة السياسية وعلاقتها بالديمقراطية". اطلع عليه بتاريخ 11 مارس 2019، www.ahram.org.eg/newsq/607231.aspx

- صايغ، يزيد. "فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر". اطلع عليه بتاريخ20ماي،2019، https://carnegie-mec.org/2014/01/29ar-pub-54638.

- عابدين، احمد. "الأحزاب السياسية في مصر...النظام يصطنع موالاته ومعارضته".اطلع عليه بتاريخ 19ماي،2019م

- عاشور، عمر. "قطاع الأمن بدول الربيع...لماذا تذر الإصلاح"؟. اطلع عليه بتاريخ 31ماي،2019 http://www.aljazeera.net/knowlegegate/2014/12/1/

- عاشور، عمر. "هل سقط حكم العسكر في مصر".اطلع عليه بتاريخ 20ماي،2019، https :www.booking.edu/ar/opinions.

- عبد الحمزة، دخيل عادل. "الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم". اطلع عليه بتاريخ 6 فيفري 2019 https://www.iasj.net,func :fulltext cald :120552

- عبد الهادي، محمد. "العلاقة بين الأمن والتنمية والديمقراطية ". اطلع عليه بتاريخ 5مارس2019، www.ahram.org.eg/news prink/347086

- عوض، حسين "السمات المشتركة للنظم السياسية العربية". اطلع عليه بتاريخ 18افريل2019 httip//www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid =3269138r=0

- هاشم محمد، سرى واخرون."الديمقراطية في الدول العربية بين النظرية والواقع". اطلع عليه بتاريخ 25 مارس،2019، https://mail.google.com/mail/u/0 inbox ?projector=1

/25Transcript :egypt samy
statment.https :aljazieera.com/news/middleeast/2013/07/201373 20374016797.html.[16/062019]

https :www.alaraby.co.ufe/investigation/2018/5/23

فهرس المحتويات

مقدمة 01

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة 10

المبحث الأول: الإطار المعرفي للأمن 11

المطلب الأول: مفهوم الأمن 11

المطلب الثاني: مستويات الأمن 16

المطلب الثالث: قطاعات الأمن 23

المبحث الثاني: الديمقراطية والانتقال الديمقراطي: دراسة في المفهوم 28

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية ومبادئها 28

المطلب الثاني: مفهوم الانتقال الديمقراطي 36

المبحث الثالث: الأمن والديمقراطية: دراسة في حدود العلاقة 41

المطلب الأول: العلاقة ما بين الأمن والديمقراطية 41

المطلب الثاني: آليات تحقيق الأمن والديمقراطية 45

الفصل الثاني: بنية النظام السياسي العربي وصعوبة عملية الانتقال الديمقراطي 52

المبحث الأول: العالم العربي كوحدة تحليل في الانتقال الديمقراطي 53

المطلب الأول: التركيب البنيوي للأنظمة السياسية العربية 53

المطلب الثاني: سمات ومميزات النظام السياسي العربي 58

المبحث الثاني: خصوصية الانتقال الديمقراطي في العالم العرب 63

المطلب الأول: أسباب الانتقال الديمقراطي 63

المطلب الثاني: أنماط الانتقال الديمقراطي 68

المطلب الثالث: مخرجات الانتقال الديمقراطي 75

المبحث الثالث: تحديات الانتقال الديمقراطي في العالم 79

العربي .....

المطلب الأول: التحديات السياسية 80

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية 81

المطلب الثالث: التحديات الأمنية..... 83
الفصل الثالث: علاقة الأمن والديمقراطية في تجربة الانتقال الديمقراطي في مصر (2011-2019)..... 88
المبحث الأول: التسلطية سمة النظام السياسي المصري..... 89
المطلب الأول: الانتقال من الملكية إلى الجمهورية وتعزيز التسلطية..... 89
المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي..... 92
المطلب الثالث: الخصائص العامة للنظام السياسي المصري..... 96
المبحث الثاني: تجربة الانتقال الديمقراطي في مصر..... 100
المطلب الأول: ظروف بداية الانتقال الديمقراطي في مصر..... 100
المطلب الثاني: الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية المقيدة 103
المطلب الثالث: أي دور للمؤسسة العسكري في العملية الانتقالية؟..... 105
المبحث الثالث: جدلية الانتقال الديمقراطي في مصر بين تحقيق الديمقراطية والأمن 108
المطلب الأول: بيئة النظام المصري قبل ثورة 25يناير 2011م..... 108
المطلب الثاني: نظام مرسي وفرصة تحقيق الانتقال الديمقراطي..... 112
المطلب الثالث: نظام السيسي والعودة للنمط التسلطي بذريعة الأمن..... 115
خاتمة 121
قائمة المصادر والمراجع 125